خطي

كتاب خطو

الكتاب لا يكلف

واللوفيتين التكرة والعلم

فاين

ضوء المصباح

لايتسه مصباحي منسي ده وار ... هذا كتاب

حكمة

الكتاب كالمكلف لا يرتفع عنه القلم دائما

گر بصورت آدمي يكسان بودي   با محمد بو جهل يكسان بودي

رباعي

كتاب العلم ملو سرورا   اراية لاهل الفضل نورا
كتاب لسه علو وكن   معانيه يشابهن البدورا

فائدة

والكاف في كحو اشارة الى كثرة الامثلة   كما شرح المفتاح

ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا للتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثل اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث كذا مطول

دوازده امام

امير المومنين علي كرم الله وجهه ١ • حسن ٢ • حسين ٣ • علي بن العابدين ٤ • محمد الباقر ٥ • جعفر الصادق ٦ • موسى الكاظم ٧ • علي بن موسى الرضا ٨ • محمد التقي ٩
• علي النقي ١٠ • حسن العسكري ١١ • محمد المهدي ١٢

۸۴۱

تاريخ وفات امير جلال

قد انتقل المرحوم المغفور ان شاء الله تعالى محمد بن شرقي زاده • الملقب بامير جلال • رحمة الله عليه في ثامن ذي الحجة المباركة • من شهور سنة ثمانية وستين وتسعمائة
٩٦٨

[illegible] ان اكل مع يهودي ...
بسم الله ... وتوكلنا عليه ...
فقال الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا ... ذلك البلاء ...

حكمة
قال علي كرم الله وجهه ...
ومن ... شيء استغنى ...

بو كتاب مدرسه ايكي دانه راهادادور
قطعه لري اونودر
كشف الكشوف ...

بوکتاب به بابکین داغ زاهداوردو
قطعه لری اوتقدر

ضوء المصباح

تاریخ وفات المرحوم

وان كان أصلها صفة فخففت لان الاسم احق بالتخفيف من تفسير القاشاني

قال جار الله العلامة اصناف العلوم الادبية ترتقي الى اثني عشر صنفا الاول علم متن اللغة الثاني علم الابنية وهو الصرف الثالث علم الاشتقاق الرابع علم الاعراب وهو النحو الخامس علم المعاني السادس علم البيان السابع علم العروض الثامن علم القوافي التاسع انشاء النثر العاشر قرض الشعر الحادي عشر علم الكتابة الثاني عشر علم المحاضرات والله اعلم

فائده

تاريخ وفات الوالد

قد توفي والدي وسيدي وسندي واستاذي الشيخ العلامة الفاضل الكامل في الشريعة والطريقة والحقيقة السيد علي العجلوني الحريدي العراقي الحسيني رحمة الله عليه ونور الله مرقده في آخر يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من ربيع الاول من شهور سنة اثنين وسبعين وتسعماية

سنه
۹۷۲

الخرافات لغو الكلام

شرح مقامات الحريري

نجوى شعره مابال منه وتبسل معناه

شرح مقاماته

اختلج اضطرب ومنه اختلاج العين لانه يضطرب بعضه [illegible]

بحبوحة حلقتهم اي في وسطها والحلقة من الحديد والناس بسكون اللام وجمعها حلق وحلقة بالتحريك جمع حالق

منه ايضا

النقد البخيل

منه

مثنوى

كتاب الضوء علو شعورا

يرى فيه لاهل الفضل نورا

كتاب السحر ضوء وكل معانيه لهن البدورا

هذه الكتاب شقى الجماره حواجه زاده

احوانف ... ثانيه [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه

قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واما زيلت الفاء الا لضرورة

ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا وتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم

وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف

كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه

والثاني ان يستعملها المتكلم آخذا في كلام مستأنف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما يأتي

في اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى

على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية

والعامل فيه اما عند سيبويه وجمع النحويين لانها نائبة عن الفعل تعمل في الظروف

خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ان اتلفظ

ولا اتلفظ على معنى اردت ان اتلفظ بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها

من العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فاني خارج ان يعمل

في الظرف خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول

ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت

بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع واما اذا قلت

اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به

واذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين الا عند

ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيدا بضارب وجعل لاما خاصية تصحح التقديم

لما يمتنع تقديمه وقد نقل بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول

ابي الدرداء رضي الله عنه اما بادئ بدء فاني احمد الله مما يعضد هذا المذهب

فان انتصاب بادئ على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو فقد عمل

مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يعمل العامل في الحال اما لانها لا تعمل

الا في الظروف وفاقا ولا عامل المظهر مانع آخر وهو وقوعه في صلة ان وما

في حيزها لا يتقدمها **قوله** جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام

وجه التشبيه بين الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد

باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد وكذا النحو ان استعمل

في الكلام نحو ضرب زيد عمروا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار

منتفعا به في تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد

لخروجه عن الانتفاع به وجاعل مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا

له لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله على معنى انه يجعل

النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا

بخلاف البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع شديد العقاب

بعد قوله تع من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال

معنى لانك اضافة اسم الفاعل الى مفعوله انما تكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال

فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيد امس او زمان مستمر

نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية والمعنى ههنا على المضي لان جعل النحو في الكلام

كالملح في الطعام شئ قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع مالك

صفة لله تعالى لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى

الحال او الاستقبال فتكون اضافته في حكم الانفصال وانما قلنا انه ذو عمل لان جاعل

ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة

الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحدها في قوله كالملح ان جعلناه

اسما او الجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة نحو في الكلام

واذا عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار وهو ممتنع فوجب ان يكون

عاملا في الاول وان تكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل

الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثل قوله تعالى وجعل

الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب المحل على الحال من النحو دون المفعول

الثاني فيتاتى لك جعل اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه

الكلام على هذا لكن التزامه يكاد يعد تعسفا من جهة المعنى ولا ينصاب

جاعل على الحال او على المدح ولا ارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف وجه

قوله مؤيدي الاسلام مجرور على الوصفية لاصحابه واسم

ههنا فاذ تعرف بالاضافة بمعنى الماضي قوله لا زال كاسمه

مسعودا هذه الجملة مع سابقتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها

ولا محل لها من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبر الا زال

ومسعودا بدلا منه اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه لا زال مسعودا

قوله لما استظهر اي حفظ وقرء عن ظهر القلب ولما ههنا

ظرف بمعنى حين وهي مضافة الى الجملة التي بعدها والعامل فيها اردت

اي اردت تلخيصه وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه

مرفوعة المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاعز مراد مني تلخيصه

او مريد انا تلخيصه واضافة المختصر الى الافتاح تشبه ان تكون من قبيل

اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم سر نا

اي مرة مختصة بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل في
جاز ان يعود الي الولد فتكون من باب اضافة المصدر الي الفاعل وذكر
المفعول متروك اي يحفظه اياه ويحتمل ان يعود الي المختصر فتكون من قبيل
اضافة المصدر الي المفعول وذكر الفاعل متروك **قوله** واحاط
بمفرداته حفظا انتصاب حفظا علي انه تمييز اي احاط حفظه بمفرداته
وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن معني ما فيه ولفظه وهذا كقوله تعالي
وفجرنا الارض عيونا **قوله** واتقن ما فيه وما اسم موصول والجملة
الظرفية اعني فيه صلته لسدة مسد حصل او كان ومن النحو بيان له وانه
اعني من النحو ظرف مستقر منصوب المحل علي انه حال من الاسم الموصول
او من الضمير المستكن في فيه والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه
كما ان المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من النحو وانه اعني من النحو وان كان
حالا الا انه يعني ههنا غناء التمييز في رفع الابهام لان من فيه للبيان
فان قلت اي فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز بعده
اعني معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكائن
في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن في

الجملة اعني وقوع الاتقان علي مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون
باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما
جميعا الي غير ذلك من الحاصل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام
وتبين المراد **قوله** ان المظه اي اطعمه واذيقه والتلميظ تتبع
اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكني به عن الاكل لانه من روادفه وتوابعه
قوله والحبر المدقق الحبر في الاصل واحد الاحبار ويقال للرجل
العالم بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح
قوله حتى يعلق بطبعه من لفظه للحلو من لفظه ظرف مستقر
منصوب المحل علي الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما يتجدد
ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المتصل به لان شيئا مما في حيز
الصلة لا يتقدم علي الموصول **قوله** فوجدت اكثرها تعاورا
التعاور التداول يقال اعتور والشيء وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم
وانتصابه علي التمييز **قوله** كراهة ما فيها من الاشياء المعادة
وانتصاب كراهة علي انه مفعول له وهو مصدر مضاف الي المفعول وذكر
الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها **قوله** ونقبت عن كل منها

مانكرر اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى

وكلا اتيناه حكما وعلما وما في مانكرر مصدرية والمستكن فيه ضمير كل اي نغبت

عن كل تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة لان المنغي هو التكرار دون المتكرر

قوله استثقالا للمعاد واستقلالا للمفاد وانتصاب استثقالا

واستقلالا على انهما مفعول لهما ولا انتصابهما على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا

ايضا وجه واراد بالمعاد التكرر وهو بمعنى المصدر دون المفعول لمثل ما تقدم

والمفاد اسم مفعول والمراد به الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد

او كل من يستفيد منه واللام للجنس قوله غير مدخر فضل النصيحة

انتصاب غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت وجاز مدخر

بالدال والذال والدال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله اذكر

واذكر وقد حكى البيان ايضا نحو اذ ذكر قوله الا بما ندر محل الموصول

هنا اما منصوب على الاستثناء او على البدل من ذكر شيء اي لم اطو الاذكر

ما ندر بحذف المضاف واما مجرور على البدلية من شيء او من مسائلها

ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى وكذا محل

ما في قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب اما على الاستثنا او على البدلية من شيا

قوله ويستفيق اي يغتنم والمغانم بمعنى الغنايم واضافته الى الاثار

من باب خاتم فضة اي مغانم من اثاره لان المغانم هي الاثار اي الثمرات

الحاصلة منه قوله وكرته اي طويته وجعلته مشتملا عليها مستعار

من كسر الطاير جناحيه اذ اضمهما اليه للوقوع والانقضاض

الباب الاول في الاصطلاحات النحوية

قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة كل

ههنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع

التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على قيود

احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز به عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة

في الدلالة على معنى التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط

وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به

واجيب بان اللفظة تتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به

حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك

القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة

للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو مخب ومهب وجبسق مثلا وغير ذلك

والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما

من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعني اللفظة والدلالة
يشبه ان يكون كل واحد منهما اجنبيا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها فيه وفصلا
لها ايضا بالنسبة الى ما لا يشاركها فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه
مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف
وثانيهما الذكورة مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري في نحو
فان قلت أليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في اللفظة قلنا ان مثل
الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاوزة العامل اياه اليه قد نزل منزلة لفظة
واحدة بحيث يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليها فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد من التعرض
لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما يجري فيه
الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت أليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى
المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد
ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله
والكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان معناه متحدا فاذا افراد المعنى
مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا
بد من التاء المؤذن بالافراد في اللفظة احترازا عن مثل عبد الله وقول من قال ان للد منقوض

لانه ينبئ من اسم الاول وهو منطوي على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التعريف والتنكير
الطاريان عليه وكذا الفعل الدال الدلالة على الحدث والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد
بطريق المطابقة ولا يتعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم
الداخلة او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع فلا كلام فيه فان قلت أليست الغنية تحصل
عن ذكر المفرد بالتنكير القائم في معنى اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى
علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا يدل
اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى وقد يكون مركبا اذا انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضرب
فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احتراز عنه وعن مثله
لا سيما وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز عما
يغلط فيه العامة مثل قولهم مسوم للمشوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز
عن اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح فانه يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع
فان امثال ذلك لا تعد كلمة ولقائل ان يقول على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى او كانت
فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني
لان قولنا مسوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه
والجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا

ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطاء ولما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان اللفظ

خطاء فظهر ان المحرّف لا يخرج بقوله دلت على معنى وانّ ذكر الوضع لابد منه فهذا شرح القيود المذكورة

في هذا التعريف وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط والمبتدأ

اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل او ظرف

كقوله تع الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وقوله تع وما بكم من نعمة

فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظ دلت على معنى

من قبيل الثاني فان قوله كل لفظ نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وانث الضمير المستكن في دلت

وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا لمعناه لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء في الخبر

ايذانا بان استحقاق اللفظ لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق

الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما استحق له قطعا ولو ترك الفاء لما افاد

الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى السبب **قوله** وجمعها كلمات

وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات

جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة

قوله وهي على ثلثة انواع اسم وفعل

وحرف وجه الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة

على اقتران للحدث باحد الازمنة الثلثة او لم يكن والاول

هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث يكون له اعراب

بوجه ما او لم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف

وقد قالوا كل كلمة اما ان يكون مستقلة

بنفسها او لم يكن والثاني هو الحرف والاول

اما ان يقترن باحد الازمنة

الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل

والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه

الذي يتم الجواب به وعلى هذا يلزم ان يعدّوا

الاسماء الموصولات من قبيل الحروف

لان الجواب لا يتم بها **قوله** فالاسم

ما جاز ان يحدّث عنه عرّف الاسم

بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من

الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء

اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما

اي فهم المعنى

اي المشهور

اي في حد الكلمة لابد من

اي من تعريف الكلمة

حال من ضمير ينفقون

موصولة

وصل

جمع كثرة

احدها وثانيها

وثالثها

مثال الاسم الذي يتم الجواب به مثاله اذا قلت من ضربت قلت زيدا

قيل لم يتم الجواب بالموصولات نظرا الى الدلالة المطابقية

واو للتنويع

وان لم يصح الحديث عنهما الا ان ذلك في معنى ما يحدث
عنه فانك اذا قلت آتيك متى طلع الشمس كان المعنى
آتيك وقت طلوع الشمس وكذلك اذا قلت اجلس
حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان جلوس زيد
والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت
واتسع المكان وفي ايراده اذ واذا من هذا
القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية نص
على ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فاوقع اذا ههنا مبتداء وخبرا وانشد غيره
وبعد غد يا لهف نفسي من غد ❊ اذا راح اصحابي ولست براح ❊
قالوا اذا ههنا مجرور المحل على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم
حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن في اوايل القصص
وهو اذكر مضمرا او ظاهرا نحو واذ قال ربك واذ قال ابراهيم وغير ذلك وقد اعترض
بعضهم على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف

فانك

فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت ولن
يتاتى الاخبار عن اسكت كما لا يتاتى عن صه وعلى هذا ساير اسماء الافعال
والجواب عنه انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة مواضع الافعال
الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة مواضع مصادر مسادة مشتقا
افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم
صه مقامه ولما كان هو ساد امسد الفعل عبر النحويون بانه اسم الفعل قصرا
للمسافة والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا الذي يحقق اسميته و
قد ما كان يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنص من قبل ابي اسحاق
الزجاج فانه ذكر في امين انه حرف اسم موضوع موضع الاستجابة كما ان
صه موضوع موضع السكوت والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت
حسن فاذا لا فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه
واعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يخل عن فساد
فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه
حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت احد مما اعنى صحة
الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحقق بدون

احدهما قلنا التعريف باحد الاسم المنبئ ايضا غير مناسب لما فيه من التكان
المنافية للتعريف على ان للقائل ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها
في معنى الوقت و المكان مطلقا مما يستشم الضعف من وراء الاعتراض
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت و المكان مطلقا بل في
معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان اذا قيدا بهذا
القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا
والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا فظهر انها ليست في معنى ما حدث عنه
قلت اذا كانت في معنى الوقت و المكان المقيدين بالقيد المذكور
فقد اشتملت على معنى مطلق الوقت و المكان فيصح ان يقال انها في معناهما
قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسما لكونها مشتملة على معنى المصدر
و المصدر مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل اراد هذه الامثلة
ايذانا بان الاسم ينقسم الى العين وهو الذي يقوم بذاته كزيد
والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا
كالجهل قوله ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام وانما اختص
دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف ممتنع الا في الاسم

لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف واما قول
الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع فمما لا يعتد
به لقلته وندوره والذي يجوز على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع انهما
ياتيان في اسماء الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما في هذا المعنى
قوله وحروف الجر انما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان حروف الجر
انما دخل في الكلام ليجر الافعال التي لا يتعدى بنفسها الى الاسماء نحو
مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد مجيء
فعل لفظا او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم
عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل
في الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم
فعلك محل الجر قلنا ان اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم يكن الذين
كفروا الا انا نقول انه لا اعراب له باعتبارات ثلث اي يظهر صورة وتقديرا نحو مررت
بزيد واي يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب عنه نحو مررت
بقاض وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كانه في محل لو كان فيه غيره
من المعربات لظهرت تلك الحركة كيقوم المذكور فيتعين عرضه ولهذا تقرر هذا فنقول

ضربت وضربناهم ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت
زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي
لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوع فقد احترزنا بها عن المجرور
والمنصوب فان المجرور لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالاسم والحرف
نحو غلامك ومررت بك واما المنصوب فقد يتصل بالحرف نحو انني وانا واياك
وكذا الحولة وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك
والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على ما سيجيء بعد لا يقال ان
اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاؤما مثلا وهو
علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول
لا نم ان ما اتصل بها من الحروف ضماير مسندة هي اليها بل هي حروف لا
محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وهناك وارايتك والتاء في انت
وانما اسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت ضمايرا
لفاعلها لوجب ان يكون اسناد جميعها اليها كما في الافعال ولما
كانوا يقولون يا ميم لا تيلم ويا قوم صه ونحو مما ولا شك ان اسنادهما
الى ما استكن فيهما لذلك كانوا مسندا الى ضمير مستكن وانما الحق الواو

ابدلنا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كهو الواو في اكلوني
البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد التاويلات
ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها
تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو
نصرت ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل
لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما وله ثلثة اصناف المعنون
الاخر ويسمى الماضي والماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل
زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل
في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة مفقودة فيها فالحري ان يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه
على الحركة والاصل في البناء السكون وهو ان له ادنى مشابهة بالاسم
وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قائم
فقضل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه
والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه
اعرب والماضي لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل

البناء انما اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدًا
مفتوح الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعى ورمى والاصل دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو
والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفًا والالف لا
تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت وضربنا وضربن وانما
اسكن عند لحوق هذه الضمائر فرارًا عن توالي الحركات الاربع فيما هو في حكم
كلمة واحدة اعني الفعل وفاعله لان الفاعل كالجزء من الفعل على ما عسى يجيء واما
الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت ساكنة فما قبلها مضموم
ابدًا قوله والذي ما يعتقب على اوله المضارع لانه لما وجبت المخالفة
بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرًا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره
او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفًا تدل على المضارعة وعلى هذه
المعاني جريًا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ المتكلم لا يخلو عنها او عن
بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها ليمكن الابتداء بها
وخصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا او لانها في الاصل اخف فيناسب

المتكلم بالخفة ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولًا تقتضي الاستثناء لانه
ربما تقع واو الكلمة لو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لأدى الى اجتماع
الامثال وكان يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء لانها كثيرًا ما تبدل منها نحو تراث
وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها للخطاب والتانيث لكونها علمًا للخطاب
والتانيث في الماضي ولم يكن الفرق هنا باسكانها في احد الموضعين لوقوعها اولًا
بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها لالتباس الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول ولا
كسرها ايضًا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول نعلم بالكسر
ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعًا يمنع من زيادتها اولًا فزادوها وعينت
للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفًا تزاد في
اول الفعل فوجدوا اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي
ولانها اقرب الحروف شبهًا من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم
كما انها مد في الحلق قوله قلت لم اختصوا صيغ المضارع بالحاق الزوائد
دون الماضي قلنا لان صيغ المزيد عليها بعد المجرد جعلوا الزمان الحاضر والمستقبل
بعد الزمان الماضي فجعل الصيغ التابعة للزمان التابع واللاحق للاحق
قوله وسمي المضارع انما سمي المضارع مضارعًا لانه يضارع الاسم اي

أي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموازنته الاسم
الفاعل في حركاته وسكناته وحروفه نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج
واما المعنى فمن وجوه احدها انه شايع فيختص اعني انه صالح للزمان الحاضر
والمستقبل ثم يختص لاحدهما بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم
الجنس شايع في امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام التعريف للعهد وثانيها
انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة
والاختصاص بواحد منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد
اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في كل واحد
منها اعني اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو
مصلي زيد يصلي اما الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقع الاسم
نحو زيد قايم زيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان
زيدا القايم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه
الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر
على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله قوله اذا دخلت لام الابتداء
خلص للحال اعني اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت

اذا كانت اللام للحال فلم جاءت حرف الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج حيا
ولسوف يعطيك قلت ان اللام تفيد التوكيد والحال في الآيتين قد تجردت
لمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن
همزة اله ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا عنه معنى التعريف فلهذا الجوز نداؤه
مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع وكذا اقطع همزته يا الله في
والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر للمخاطب تؤخذ من المستقبل
لا لمخالفة بين صيغتيهما الا انه مع تحذف الزوائد ثم بعد ذلك ان كان ما بعده ساكنا
تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا لم تحتج الى
جالة فتقول في تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تحرج حرج ومن تحاسب حاسب
ويهد اعني قوله مشتقا على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل
واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تؤكرم ما لهمزة لكون
ماضيه اكرم فجاؤوا بالامر على الاصل تفاديا بذلك على الالتباس بين الامر من المجرد
الثلاثي وبين من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع
الهمزتين في فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة
الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان

الاصلح الافعال البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصلح البناء السكون
وانما اعرب منها ما اعرب وبنى منها على الحركة ما بنى لحصول المشابهة بينه وبين
الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحرى ان يكون
باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصلح افعل
لتفعل كقولهم فى امر الغايب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبى عليه السلام فبذلك
فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم فى طلب التخفيف فيما يكثر استعماله
ثم حذفوا حرف المضارع تفاديا بذلك عن وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقى العين ساكنة فاجتلبت همزة الوصل وابتدى بها واصحابنا ذكروا
بان علة وجود الاعراب فى المضارع وجود حرف المضارع فما دام حرف
المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا
فلهذا كان قوله فبذلك فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة
وحرف المضارعة محذوف فى محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية
فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب **قوله** والحرف ما جاء
لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط يتلاقى بها المعانى الاسمية والفعلية ولا غنى لمفهوماتها

الحرف

على الانفراد الا ترى ان معنى فى مثلا لا يحصل على الانفراد حتى يتوسط بين
الكلمتين وعلى هذا ساير الحروف لا يقال انه قد تدل على الاشتمال وعلى على
الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج فى تصورها الى
غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعانى المذكورة بنحو ما ذكرت
ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال
اذ لا يصح ان يقال فى واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا ساير الحروف
فهذا معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حدثا ولا محدثا عنه **قوله**
واذ عرفت ان كلا من هذه الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها
اسمان او اسم وفعل وافاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على
ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد والاسناد فى
عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين الفعلين ضرورة
امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف
وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال وانما هى عند
انضمامها الى الاسم والفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم

لان الاسم هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى
والنسبة فالاسناد ينعقد منهما لا محالة ولذا ابى الاسمى بشرط ان يكون
فى احد هما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبى وهذا
معنى قولهم ان الخبر لابد وان يكون فعلا او فى معنى فعل وقد نصوا على ان
زيد الحجر فى تاويل هو الحجر وعمرو غلامك تاويل مملوكك ثم هذا اعرفت
ان الكلام يفتقر الى ثلث شرايط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا
نحو زيد قايم واقوم والثانية كون التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة
كون ذلك التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعديد او الاضافة او التقييد
اعنى التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيدا وغلام زيدا والرجل الذاهب
وقوله اذا ائتلف اشارة الى الشرط الاولى وقد احترز بها عن افراد
الكلم وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشرط الثالثة وقد
احترز بها عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله وافاد اشارة
الى الشرط الثالثة وقد احترز بها عن التعديد والاضافة والتوصيف ونحوها
ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين قال
والجمل التى قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد فنقول ان المسند

والمسند اليه

والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة
اخرى او قد عرض لهما ذلك والثانى هو الجملة الشرطية نحو ان ياتنى زيد اكرمه والاول
اما ان لا يكون المسند موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او الثانى هو الجملة
الاسمية نحو زيد قايم او قايم زيد والاول اما ان يسد مسد المسند ظرف او جار
مجرور اولا والثانى هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزيدان وهيهات
الامر وغير ذلك والاول هو الظرفية نحو فى الدار زيد واما مثل كل فان قلت
قولهم عندى مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم
مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلت الجواب عن هذا مبنى على
مقدمة وهى ان الظرف المستقر اعنى الساد مسد الفعل لابد من ان لا يعتمد
على احد الاشياء الستة التى هى المبتداء والموصول والموصوف وذو الحال
وحرف الاستفهام وحرف النفى قبله او اعتمد والثانى يعمل فى الاسم الواقع
بعده على كل تقدير فاعله وفاقا لان الظرف ههنا للنيابة عن الفعل يعمل عمله كما
وقد اعتضد بالاعتماد وذلك نحو فوكل زيد فى دار عمرو وجانى الذى فى
الدار اخوه ومررت برجل معه كتاب ولعبت زيد اعليه جبة وشى وافى
الدار اخوك وما فيها احد واما الاول وهو الظرف الذى لم يعتمد قبله على

نحو فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث و الثاني لا يعمل
المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء و الظرف المقدم محتمل
لضمير وموضع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع
مال بالابتداء عندهم و في الظرف المقدم ضمير لهم نحو سيبويه والاخفش والجمهور وعند
الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية عند لا اعتماد فانهم لا يشترطون الاعتماد
كما لا يشترطون لاعمال اسم الفاعل والمفعول و وافقهم الاخفش منا في
المسئلتين اعني اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان الاسم
الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه
وان لم يعتمد الظرف وذلك في قولهم امامك الخروج و امامك الوقوف ومنه قوله تعالى
ومن اياته انك ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته
ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره
في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب
الى القياس واذا تحقق هذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين
والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف لما سد مسد
مع ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متأولا بالفعل نحو استقر

او

او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد و الصلة
لا تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او
الجزء الثاني جملة ظرفية بلا اشكال وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه
اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد العام
مقامه وهو المعني من قوله فتكتسي اعرابه وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع
احدها خبر المبتدا وذلك نحو زيد ذهب اخوه وزيد ابوه ذاهب ونحو ان تعطه
يشكرك وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا لانه مستقر حصل او
استقر على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين مفرد لان التقدير فيه مستقر عندهم
وانه مع ضمير ليس بجملة على ما سيأتي ذكره في موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو ان
زيدا ذهب ابوه ويبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد حاني زيد
لكن عمرا لم يجئ و ليت زيدا اتانا بكرمه ولعل زيدا في الدار وثالثها الخبر
في باب كان نحو كان زيد قد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك واما كل ونحوه
الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت
زيدا قام اخوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا وخامسها
صفة النكرة نحو مررت برجل اعني كرمه او ابوه كريم او ان تزره يجلك حسنة

اوفى حسبه معرفة والجملة لا تقع صفة للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف

تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا ثابتا كالفعل فوصفها لا تكون الا نكرة ويناد

الحال واعلم اولا ان الحال لا تستغنا صاحبها عنها وثبوتها له في حال دون حال ومجيئها

قصدا ابدا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان تؤكد وشبهه

فاشكال بينهما مزيد ربط وخرلا عندكونها جملة واما عندكونها مفردا فلدلالة الاعراب

لفظا على نسبة وتعلق ماكان معنوي لم يفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان الحال اصلا وسلوبا

ونحاى الاستعمال بيلم بها اما الاصل فهوان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد

اللهم الا فى الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا تعرف بها عن ذلك الاتاويل وما

النهج فى الاستعمال فهوان تستعمل مثبتا لفظا بعد حرف نفى فلا يكاد يقال جاءني زيد

لا راكبا اللهم الا فى الالفاظ العامية وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة

موقع الحال متى سبقت مساق هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد فى استغنائها

عن رابط يجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن الطريق فانها تتوسط ما

يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق فاذا تمهد هذا فنقول اما الجملة الاسمية

فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهى الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها

منحرفة عما هو اصل الحال اعنى التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية فى الاصل

العام منبئ لمعنى الثبات والدوام نحو جاءنى زيد وغلامه راحل وقد تحذف فى الندرة

نحو كلمته فوه الى فى ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب

عامر الى جعفر سرباله لم تمزق وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال

له بل الواو ههنا لا نحرافها عن اصل الحال وعن نهجها فى الاستعمال جميعا الا

اللهم الا ان تكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله ذلك الكتاب لا

فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال تام التعلق بصاحبها بل يجب

فى المعنى بخلاف الفاصلة لحال من الفعلية واما الفعلية فلا يخ فعلها

من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير

ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فان كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا

او منفيا فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال ونهجها فلا يكون الواو نحو جاء

الامير يقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لو روده

على اصل الحال دون نهجه فى الاستعمال فلا يجب الواو نحو جاءنى زيد لا ابكى

او ولا يركب وان كان ماضيا يسوغ الامران لا نحطاطها عن نهجها لفقد الدلالة على

قد ظاهر او مقدر مثبتا وكذلك مع حرف النفى اذا كان منفيا نحو جاءنى زيد

قد ركب او وقد ركب وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت

وعلى هذا قولك كنت اشقى في امرك ما كان يعني السعي او وما كان يغنيني واما الظرفية
فالظرف فيها لا بد من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده كما
الأول فبغير الواو البتة لانخراطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت
اليه الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس واما الثاني فيجوز فيه الواو وتركه نحو جاءني
زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف وذلك لما بينها من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية
لفظا ومعنى واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها حالا فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعطه
على الحال بل لو اريد ذلك تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني
زيد وهو ان يسأل يعطه فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية
ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا
يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فصل قوي ويزيد انفصاله لذلك كما في الخبر
والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر بصرف الحكم اليه جامع معه
مانعة ادنى ضلوع لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من الاشتباك
والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير موضع بخلاف
الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها فضلة فلم يستحقوا وقوعها
حالا الا ان اوقعوها في معرض الاسمية التي ليست تلك المثابة نعم قد اوقعوا

وايهما وايا ما تدعوا ومتى تخرج اخرج وحيثما مثل اين واذ ما مثل متى وانما الجزم بان اذا كانه
معهما ما ومنها اسماء تنصب على التمييز وهي اربعة اولها عشرة اذا ركبت مع احد
الى تسعة نحو احد عشر رجلا والثاني كم في الاستفهام عن العدد نحو كم رجلا عندك
وكم يوما سرت كانك قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلاثون واعشرين يوما سرت ام ثلاثين
وكم الخبرية تضاف الى المميز مفردا او جمعا وهي تعقبها رب تقول كم رجل لقيته وكم رجال
لقيتهم والثالث كاين في معنى كم الخبرية كاين رجلا عندكم وفيه لغات واستعمالها مع
من كثير كقوله تعالى وكم من ملك في السموات وكاين من قرية والرابع كذا اذا كني به عن العدد
تقول عندي كذا درهما كما تقول عندي عشرون درهما مثلا ومن السماعية العاملة
في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويد وهي اسم لامهل وانه لا يتغير ويستوي فيها
الواحد والجمع والمؤنث والمذكر يا رجل رويد زيدا ويا امراة رويد زيدا وكذا بله ودونك
اي خذ وعليك اي الزم وها اي خذ وفيها لغات ها يا العزة فيها كالكاف في ذاك في تعرف

تصريفهما هاءِ هاؤُما هاؤُم هاءِ هاؤُما هاؤُنَّ يا امرأة وتوضع الكاف موضع الهمزة
فتقول هاكَ هاكُما هاكُم وتجمع بينهما فيقال هاءك مثل هاعك ايها هاءكن وحيهل الصلوة والثريد
اي ايت وهيهات اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا وهي تقتضي شيئين وسرعان
ذا اهالة اي سرع وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مسمياتها ومن السماعية النوع
اربعة من الافعال منها الناقصة وهي ثلثة عشر فعلا كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات ومازال وماانفك ومابرح ومافتئ ومادام وليس فهذه ترفع
الاسم وتنصب الخبر ونقصانها انها لا تتم بالمرفوع والفرق بين كان وصار ان صار
يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى
وكان يدل على الزمان الماضي الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح صار
الله لانه يدل على الانتقال من حال الى حال وكان يجيء تامة بمعنى حدث او وقع
نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وكذا اصبح واخواتها اذا اريد بها

الدخول في الاوقات الخاصة وما في مازال واخواتها نافية ومعناها استمرار الزمان وما
في مادام مصدرية ومعناها التوقيت تقول مازال زيد غنيا اي لم يات عليه زمان
من الازمنة الا وهو غني فيه واجلس مادام زيد جالسا اي مدة جلوسه وليس لنفي
الحال والنوع الثاني افعال المقاربة وهي اربعة عسى وكاد وكرب واوشك فعسى ترفع
الاسم وخبره ان مع فعل المضارع في تقدير المصدر المنصوب تقول عسى زيد ان يخرج كانك
قلت قارب زيد الخروج وله وجه آخر وهو ان يقال عسى ان يخرج زيد كانك قلت قرب
خروج زيد وكاد ترفع الاسم وخبره الفعل المضارع في تقدير اسم فاعل منصوب فاذا
قلت كاد زيد يخرج كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه لم يستعمل وليس في عسى
هذا القرب وانما هو طمع ورجاء ان يكون الفعل في المستقبل من الزمان ويجيء
في معنى قرب الشيء نحو كاد العروس يكون اميرا وكرب يستعمل استعمال كاد واوشك مثل
عسى في وجهيها والنوع الثالث فعلا المدح والذم وهما نعم وبئس وهما يقتضيان اسما

معرّفاً بلام الجنس او مضافاً اليه وبعده اسم آخر مرفوع تقول نعم
الرجل زيدٌ او غلام الرجل زيدٌ وبئس الرجل عمروٌ او غلام الرجل عمروٌ
ويسمى المرفوع الاول فاعلاً والثاني المخصوص بالمدح والذم ويضمر الفاعل
ويفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلاً زيدٌ وكذا بئس ويلحق حبّذا
بنعم وساء ببئس فيقال حبذا الرجل زيدٌ او رجلاً وساء مثلاً هذا او النوع
الرابع افعال الشك واليقين وهي سبعة حسبت وخلت وظننت ورأيت
وعلمت ووجدت وزعمت اذا كانت هذه الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة
فاذا كانت علمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت الضالة اي
صادفتها وزعمت اي قلت لم يقتض الثاني تقول حسبت زيداً فاضلاً وعلمت
زيداً الحاكم ومن خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين والغاؤها
متوسطة ومتأخرة نحو زيدٌ علمت منطلقٌ وزيدٌ منطلقٌ علمت والتعليق بالاستفهام

واللام

الباب الرابع

واللام نحو علمت ازيدٌ عندك ام عمروٌ وعلمت لزيدٌ منطلقٌ الباب الرابع في العوامل
المعنوية قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب
المعنوي وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش الاول الابتداء
وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد نحو زيدٌ منطلقٌ وهذا المعنى عامل
فيهما ويسمى الاول مبتدأ ومحدثاً عنه ومسنداً اليه والثاني خبراً وحديثاً
ومسنداً وحق الاول ان يكون معرفة وقد يجيء نكرة مخصصة نحو قوله تعالى
ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك وحق الثاني ان يكون نكرة وقد يجيئان
معرفتين نحو الله الهنا ومحمدٌ نبينا والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع وهو
وقوعه موقعاً يصلح للاسم وذلك انك تقول في زيدٌ ضاربٌ
زيدٌ يضرب او يضرب زيدٌ فتوقع الفعل موقع الاسم والثالث عامل
الصفة وهو ان ترفع لكونها صفة لمرفوع وتنصب وتجرّ لكونها صفة

لمنصوب ومجرور وهذا معنى وليس بلفظ وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل
في الموصوف فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار لكريم هو الجار لرجل وكذا الرفع
والنصب ويحتج للاول بقول يا عمرو الجواد في انه لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف
حكمهما الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة
المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمس اضرب الاول المضمر نحو انا وانت
والكاف في غلامك والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو والثالث وما فيه لام
التعريف للجنس نحو الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار والعسل
حلو والخل حامض وللعهد نحو فعل الرجل كذا والرابع المبهم وهو قسمان اسماء الاشارة
كهذا وهؤلاء والموصولات كالذي والتي وما ومن واي فانها لا تتم الا بصلة
وهي احدى الجمل الاربع والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة
معنوية والنكرة ما شاع في امته كرجل وفرس الفصل الثاني في التذكير والتأنيث

الباب الخامس

واسم المفعول والصفة المشبهة فاذا رفعت بها اسما ظاهرا بقيت فارغة من الضمير والمنفصل
كالمظهر في استقلاله بالتلفظ به ابتداء وهو المرفوع والمنصوب ولا مجرور له وعدد
الفاظ المنفصل والمتصل ستة واربعون لفظا المنفصل اربعة وعشرون المرفوعة
منها اثنا عشر انا نحن انت انتما انتم انت انتن هو هي هما هم هن والمنصوبة كذلك اياي
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن والمتصلة اثنان وعشرون
المرفوعة منها احدى عشر فعلت فعلنا فعلت فعلت فعلتما فعلتم فعلتن تفعلين
فعلا فعلوا فعلن والمنصوبة اثنا عشر اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن
اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن ولفظ المجرور كلفظ المنصوب الا ان ياء المتكلم في المنصوب
لها نون عماد وفي المجرور لا الا في مني وعني وقدني وقطني بخلاف حسبي وياء المتكلم اذا كان
مع غيره فيكون ما قبله ساكنا في المرفوع وفي المنصوب باقيا على حاله تقول اكرمت واكرمنا
ودعونا ورمينا وفي المنصوب اكرمني واكرمنا ودعانا واعطانا خاتمة الكتاب وكما يضمر

خاتمة الكتاب

المعمول بغير العامل وذلك في السماعية قليل منه اضمار ان بعد
الحروف الستة واضمار ان مع فعل الشرط فيما يجاب بالفاء الا اما
استثني منه واضمار رب بعد الواو والفاء وبل في قوله وبلدة لا ترام
خائفة زوراء مغبرة جوانبها وعلى قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق
مشتبه الاعلام لماع الخفق وقول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمائم محول وقول الاخر بل بلد ذي صعد واصباب ومن
ذلك ان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان عملهم
خيرا فجزاؤهم خير وهذه السماعية لا تنحصر الا في شيء اخر قبل كما ذكرنا ولما
الله لا افعلن فشاذ والقياسية لا تنحصر الا بدلالة الحال او ما سبق من الكلام
فمن الاول قولك للمتهيئ للسفر مكة وللمستهلين الهلال باضمار يريد وابصروا
ومن الثاني قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا باضمار نتبع بدلالة كونوا هودا او نصارى

مثل احب ان تقوم اي قيامك ولن يفعل وجئتك كي تعطيني حقي والرابع اذن وهي جواب
وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك وانما ينصب اذا كان الفعل بعدها مفرغا
لها غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل العمل كقولك انا اذن اكرمك وان تاتني اذن اكرمك
وكذا اذا اريد به الحال نحو اذن اظنك كاذبا وان مضمرة تدخل على المضارع وتعمل بعد ستة احرف
وهي حتى ولام كي ولام الجحد واو بمعنى الى او الا وواو الصرف نحو سرت حتى ادخلها وجئتك لتكرمني
وما كان الله ليعذبهم ولالزمنك او تعطيني حقي ولا تاكل السمك وتشرب اللبن والسادس
الفاء في جواب الاشياء الستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض نحو زرني فاكرمك
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تاتينا فتحدثنا واين بيتك فازورك وليت لي مالا فانفق
والا تنزل فتصيب خيرا وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت والجازمة
لم ولما للنفي الماضي وفي لما توقع ولام الامر الغائب ولا في النهي وان في الشرط والجزاء تقول لم يضرب
ولما يركب وليضرب زيد ولا تفعل وان تخرج اخرج ومهما تجز ومن ابدا اذا كانا مضارعين فان كانا

ماضيين لم يظهر فيهما الجزم نحو ان خرجت خرجت وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
جاز فيه الرفع والجزم نحو ان اكرمتني اكرمك واكرمك وعليه قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم ويجب الجزاء بالفاء اذا كان الجزاء جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا [illegible]
نحو ان تاتني فانت مكرم وان لقيته فاكرمه وان اتاك فلا تهنه وان فعلت كذا اجزاك الله
خيرا وان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس ويجزم بان مقدرة في جواب الاشياء الخمسة
التي تجاب بالفاء الا النفي مطلقا والنهي في بعض المواضع نحو زرني اكرمك واين بيتك ازرك ولا تفعل
يكن خيرا لك ليت لي مالا انفقه والا تنزل تصب خيرا ولا يجوز ما تاتينا تحدثنا ولا تدن من الاسد
ياكلك بالجزم لان النفي لا يدل على الاثبات ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي مهما من
وما واي ومتى واين واني وحيثما واذما تقول من تكرمني اكرمه وما تصنع اصنع وايهم يكرمني
اكرمه وانما يكون اي ابدا واحدا من اثنين او جماعة ويدل على كونها اسما انك تسند
بكرم الا ضميرها وتدخل حرف الجر عليها وتنون بعضها وتضيفه نحو بمن تمرر امرر

المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء ولا الفه المقصورة والممدودة
والمؤنث ما فيه شيء من ذلك كغرفة وحبلى وصحراء وهو على ضربين حقيقي وهو الخلقي كالمراة
والجمل وغيره غير حقيقي وهو اللفظي كالظلمة والبشرى والحقيقي اقوى ولذا استحال
هند وجاز طلع الشمس وتانيث البهائم دون تانيث الادميين في اذا جاز سار الناقة
ولم يجز سار المراة واللفظي على ثلثة اضرب احدها ما فيه تاء التانيث ظاهرة والدار والنار
ما فيه الف التانيث مقصورة كحبلى وكبرى او ممدودة كحمراء وصحراء والثالث
الجمع الا ما فيه الواو والنون سالما من العقلاء سواء كان واحده مذكرا حقيقيا
او مؤنثا حقيقيا نحو جاء الرجال وجاءت الرجال وفي التنزيل اذا جاءك المؤمنات
وقال نسوة وانما انث مثل هذا الجمع لانه ناسب التانيث في انه ثان للواحد كالتانيث
للتذكير ولم يؤنث نحو مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء والا لم [illegible] له
صيغة اخرى هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اما اذا اسند الى المضمر فالتانيث

اوضمير الجماعة نحو الرجال جاءنا وجاؤا والنساء جاءت اوجئن والجذوع انكسرت
او انكسرن والناس والانام والرهط والنفر مذكر والقوم يذكر ويونث قال الله تعالى
كذبت قوم نوح وكذب به قومك وشبه النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء او لم يقل يذكر
ويونث كما في التنزيل اعجاز نخل منقعر واعجاز نخل خاوية والنخل باسقات
وتانيث العدد من الثلاثة الى العشرة عكس تانيث جمع الاشياء تقول ثلث نسوة
وثلثة رجال وفي التنزيل ثلث ليال سويا وثلثة ايام فاذا جاوزت العشرة اسقطت
التاء من العشرة مع المذكر واثبتها مع المونث نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة
بكسر الشين وسكونها واحد عشر واحدى عشرة واثنا عشر واثنتا عشرة والاسمان مبنيان
على الفتح الا اثني عشر فانك تعرب اعراب مسلمين الفصل الثالث في التوابع وهي
خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف البيان وعطف بحرف اما التاكيد
فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وبغيره نحو جاءني زيد نفسه

والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون واكتعون والصفة وهي الاسم الدال على
بعض احوال الذات وهي اما فعل كالقائم والقاعد او حلية كالطويل والاسود
او غريزة كالفهم والكريم والعاقل او نسبة كالهاشمي والبصري واما الوصف باسماء
الاجناس فانما يتاتى بوسيلة ذو وهو يثنى ويجمع ويذكر ويونث فيقال ذو مال
وذوا مال وذوي مال وذو وا مال وذوي مال وذات مال وذواتا مال وذواتي
مال وذوات مال وذوات مال بالكسر في الجر والنصب كمسلمات وكل صفة تتبع
موصوفها تنكيرا او تانيثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا اذا
كانت فعلا له فاما اذا كانت فعل السببية فانها تتبعه في التعريف والتنكير
والاعراب فحسب ومنه قوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم
اهلها والبدل على اربعة اوجه بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك وبدل
البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وفي التنزيل

يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه واعجبني زيد ضربه او علمه وبدل الغلط نحو
مررت برجل حمار وعطف البيان وهو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير
نحو جاءني ابو عبد الله زيد او زيد ابو عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية والعطف
بالحروف حروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق نحو جاءني زيد وعمرو
والفاء للترتيب مع التعقيب نحو جاءني زيد فعمرو وثم للترتيب مع التراخي نحو
رايت زيدا ثم عمرا واو للاحد الشيئين او الاشياء نحو جاءني زيد او عمرو ويقال
انها للشك في الخبر وللتخيير والاباحة في الامر نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن
او ابن سيرين وحتى للغاية وقد يكون في العطف للتعظيم او للتحقير نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة وام للاستفهام متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو
اي ايهما ومنقطعة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وانها لابل ام شاء بمعنى بل
اهي شاء ولا للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول

والاثبات للثاني منفيا كان او موجبا نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو
ولكن للاستدراك بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر والفرق بينهما
انك تبطل بل الحكم السابق والاستدراك لا تبطله وحتى بمعنى الغاية نحو ضربت
القوم حتى زيدا وينبغي ان يكون ما بعده مما يصح دخوله فيما قبله ولا يجوز
جاءني القوم حتى حمار كما يجوز وحمار لان الحمار لا يكون من القوم
الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مدار على ثلثة معان
الفاعلية والمفعولية والاضافة فالرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر
للمضاف اليه وما سوى ذلك ملحق بها فالملحق بالفاعل خبر المبتدا والمبتدا وخبره
وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس والملحق بالمفعول
خمسة المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
والملحق به سبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم

ان واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس والجر الاصلي للمضاف اليه اما

بالحروف وبالاضافة المعنوية وغير الاصلي اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك

درهم اي حسبك درهم وكفى بالله شهيدا وفي المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة

او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في التقدير منصوبا او مرفوعا

واعراب الفعل غير حقيقي كلها اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة وقد يقال

الاعراب صريح وغير صريح فالصريح اما بالحركات او بالحروف وقد ذكر وغير الصريح ان

يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص بما ذكر الا في المضمرات الا نرى انت وضع

للمرفوع واياك للمنصوب ولا رفع في اللفظ ولا نصب وهي على ضربين منفصل وهو ما لا ينفك

عن اتصاله بشيء وهو لاثني المرفوع والمنصوب والمجرور وكل منهما بارز الا المرفوع فانه

يجيء مستكنا ايضا اما لازما او غير لازم فاللازم في اربعة افعل وافعل ونفعل وتفعل

اذا كان للمخاطب المذكر وغير اللازم في فعل ويفعل وكذا المؤنث في فعلت وتفعل وفي اسم الفاعل

الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعدما اخرجوها عن حقيقة الشرط

وتلك الجملة لا تخ من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك الواو

فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في مثل

هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين

المتناقضين في قوله تعالى اانذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر

لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تاتني ولو كانت ان

ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة كما ذكره الجزري في مسائله العشرين بان الواو هنا

للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تاتني وان

لم تهني وان اهنتني مخففا بان الى المستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه

ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط

واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين الشاب

الخليتين معنى الشرط فليجز الواحد على ان قوله ان المستقبل لا يقع حالا ممنوع اذ يصح

وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومنه مسئلة الكتاب وهي مررت

برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله لتدخلن المسجد

الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون اي مقدرين

التعليق والتفصيل فوضح ان المستقبل لا يمنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع
السبعة التي ذكرها المصنف رحمه الله ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وقد بقي اشياء
اخر هي كالمتفرعة عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلم نحو اعلمت زيدا
عمروا ابوه شريف او ابوه شريف اوان ثانيه بل بك او عنده مال ومنها خبر لا التي
لنفي الجنس نحو لا رجل شرفه حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا ان
ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد
اذا كان خبرا لمبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا
وقد يظن ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد واذا
عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية
التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان
او المكان جملة اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا
قالوا ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة
فلو ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا
او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا يصح
خبرا او وصفا او حالا له فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية الخالية عن الضمير

نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو قل هو
الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقع موقع
المفرد فلا يرد علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا
جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال لا يقال جاني زيد راكبا
عمرو مثلا فالجملة الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا واما الثانية
فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي
الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه
المواضع هي الواقعة موقع المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير
جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك
والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد
منه الى ما تقدمه فلذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز
اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها عبارة عما يكنى عنه بالضمير وبيان له فهي هو
في المعنى فجرى مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدا فلا تفتقر
الى ما يصل بينهما قوله وستقف ذلك وعقيبا سرد الاشياء السبعة

الاعراب

تفصيل وقوع الجمل فيها فليرجع الى الكتاب فانه عين ولا انه وعد الذي بسط
من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت هنا على رموز خلا عنها
الاصل المختصر منه قوله الاعراب اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل انما
سمي الاعراب اعرابا لانه يبين ويوضح من هي لهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين
الا ترى انك لو قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف اتتعجب انت من حسن زيد
ام نافي للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف او الاعضاء
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان
عنه ولو اجررت مع رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من
عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة اللبس والفساد
وانما جعل الاعراب الاختلاف في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان
علم احوال الكلم والجنس المضي الى الحال الابعد الفراغ من الاصل
ولهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة وانما قيد باختلاف اخر الكلمة
باختلاف العوامل ولم يطلق لخروج انواع الاختلاف في اخر من نحو فيك اخذت
من يد ومن ابيك ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان
الحرفي للخط لالتقاء الاعراب فانما الحركة في نوع لالتقاء الساكنين فو

ومائي

وما في اخره الف لا يظهر فيه الاعراب لان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخ
من ان يكون صحيح الاخر او معتلا فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جا
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخ من ان يكون اخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فاختلافه تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو جاني
عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث
ان الحركة معتبرة في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلب الواو والياء في عصى
ورحى الفا واعراب المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم
بين المحلي والتقديري وان كان ياء نظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي فارتفاعه
تقديري وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة او الكسرة على الياء المتحرك ما قبلها
اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلا قضائها الى اجتماع ثلث
كسرات اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنع
الفتحة نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان
ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي
ورايت ظبيا ومررت بظبي وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم في الاسماء المتمكنة ان

بتطرّق واو قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو فى الجمع على أدلٍ وحقي كما يحقق فى

واصل الاعراب بالحركات اعلم أن الحركات هى التى جعلت دلائل الاعراب

ولذلك الاعراب بعد لو لم يجعلها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك فى ثلثة مواضع

احدها الاسماء الستة مضافة واعلم اولا انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد

فاصل اب ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح

ماقبلها كما فى عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياس وقال الزجاج حذفوه وقال ابن المثبت

وعين المثبت والحذف بالمثبت اولى لما فيه من الثقل المعنوى وهو تضمنه الاضافة

ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم

زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن او للتضمن مع المضاف اليه وقد صرح

بوجه ما حذف منها لاتصالها بالاضافة ولو اردوا المحذوف فلم يتأت لهم ان يجعلوا اعراب

بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها ولم يجعلوا الواو بعدها الفا فى الاحوال

الثلث مع تحركها وانفتاح ماقبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما توقع من اعراب

التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما سيجئ واعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف

ايقاعا للانس بها واستقاء للطباع الى قاعدة الحروف فى التثنية والجمع لئلا

كالمستوحشين بلا نظير لها فى الآحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للا

للاضافة والاضافة فرع الافراد فناسبت التثنية فى كونها فرع الواحد فقالوا جانى ابوه

ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ولهم فى هذا التعبير طريقان احدهما انهم حذفوا

حركة ما قبل الواو فى الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا فى ابنم

وامرئ ثم اسكنت الواو فى حال الرفع والجر تخفيفا فصارت ابوه وابيه بعد

الانقلاب فى المجرور لكونها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا فى حال

النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار اباه والثانى انهم نقلوا حركة الواو

فى حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا فى حال النصب لما تقدم

ونقلوا حركتها فى حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء كما ذكرنا ففيها النقل حال الرفع

والنصب والنقل والقلب حال الجر وذكر جدى فى تعليل اعراب هذه الاسماء

وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف

ولذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة ومد الضمة

ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركة لزم اعراب

المثنى والمضاف الزائد بن علته بنطق بالحروف الزوائد على الحركات

بنطق وخصوا هذه الستة دون سائر المقتضيات للاضافة المحذوف

الا واو لانها اطرد ردها الى الاصل فى التثنية اعنى ابوان واخوان لا

لا بقال بدبان الا فيمن يقول فى الواحد يدى ومن الاعراب للعرب من يجعل اعراب هذه

الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول

ابه وابه وابه واعلم ان هنوه وحمه لغتان مشهورتان ولذلك جمعوه وجم

وفوه وفمه وفى الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد

بدا هنك من المئزر وفى كلامهم بذن [illegible] فانى جمعها وحار بما

وفى الحديث الا حموها الموت وقولهم عن نصح ظمان فى البحر وفمه موى فى

مما وقل يتطرق فيه ما واصل فم فوه فحذف الهاء حذفا غير قياس كما حذف حرف

العلة لمشابهتها فى خفائها اياها وابدلت منها الميم لتقارب مخرجيهما

فلما اضيف رد الى اصله ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء

مقصورة فيقول اباه فى الاحوال الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر

ان اباها وابا اباها قد بلغا فى المجد غايتاها وقول ابى حسين لا ولو لم اكن ابا بالرب

قبيس واله على هوازن ان هذه الاسماء متى اضيف الى ياء المتكلم لم يرد حرف

العلة لانه لو رد لكان الواحد بالجمع نحو ابى واخى ولما لم يلزم ذلك فى فم حذف لم

يكن لجمع سالم ردت فيه وقد جاء فى كما جاء فى فمه واما ذو فانها لا

تضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف

باسماء الاجناس على ما سيجئ وهو ابار ذوى بيان او منها ذووها عماد والثانى

التثنية

المثنى والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد و

الاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فجعل الاعراب الفرع للفرع

كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت لان الحروف ثلثة فلخص واحد

منها بهذا او واحد بذلك واشتركا فى واحد ضرورة وجعل اختصاص الالف بالمثنى

والواو بالجمع لان المثنى اكثر فى الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه

بالعقلاء المذكور بخلاف المثنى والالف اخف من الواو فاختص الاخف

بما هو الاكثر فى الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع

لان الواو هى اخت الضمة هى علم الرفع ادل على غيره فجعل علامة للرفع فى الجمع

والالف لما كانت نظيرتها فى المثنى حملت عليها فان قلت هلا جعلوا

الالف فى المثنى علامة للنصب لكونها اخت الفتحة ثم جعلوا الواو فى الجمع عليها

فلما لما فى ذلك من وقوع الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما يوجبه

المناسبة اذ المناسبة انما هى بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما

فى الحكم اولى فلما جعلا اعنى الالف والواو علامتين للرفع فى المثنى

والجمع جعلوا الياء علامة للجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها فى الجمع

ايضا المناسبة بين الجر والنصب كونهما فضلة فى الكلام بخلاف الرفع

ونحوا في المثنى فرقا بينهما والفتح لخفتها اولى بالمثنى لما مر فلم يبق للنصب علامة

فيهما فحملوا النصب على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر للاسماء من الرفع

لانه لا يدخل الفعل بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في المثنى والجمع

المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة

مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما

في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في

معنى المفعولية نحو جئت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو ضربتك ومررت بك

والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى

وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين

ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام دلائل الاعراب

ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب

فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي بمنزلة الدال وفيه اختصاص

الضمة بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من

زيد واما النون فيهما فهي عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت

اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوعة فاي حاجة تدعو الى زيادة النون

بدلا من الحركة قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة

الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة ما فيه اختصاص الضمة بالفاعلية

ففي هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال الحركة ومعلوم ان

الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما

فان قلت البنية قد حصل عنه باختلاف صيغتهما قلنا ان الصيغتين

قد يتحدان في بعض الاسماء المعتبرة ولا يظهر الفرق ثمه الا باختلاف حركة

نونيهما نحو المداعين والمعلين والمصطفين ووجه اختصاص الكسر بنون

المثنى والفتح بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان يكون ساكنة لانها

حرف مبني الا انها قد تحرك لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن

الكسر لان حركة الساكن لا تكون الا حركة بنائية وليس لها ما هو ابعد للحركات

من المعربات وهو الكسر اذ قد وجدناها لا تدخل على نوعين من المعربات

وهما الاسم المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستحق ان

نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم

تضم لثقل الضمة ووجه آخر هو ان نون المثنى انما وقعت بعد

الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسر واما نون الجمع فقد

وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة

فيها لما يتوالى الثقل ولما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا

اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان

كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس

ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه يشبه الى وعلى في الرفع

الاضافة لكونه لازما لما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر

فقيل كلا اخويك في الاحوال الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا حظ لالى وعليه في

الرفع فيحمل كلا عليهما فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك

في الى وعلى لانهم لما رأوا الى وعلى تفتقران الى ما يدخلان عليه ورأوا الضمير

المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبدوا به فلما دخلت الى وعلى

على الضمير المجرور كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في الوجود

الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصار كاسم واحد في ان احد الشطرين

لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر

مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احتاجوا ان ينصبوا عليه ليدل به على

هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم

وانما يوجد كثيرا في اواسطها كسيد وميت وذيل وعيب ونحو ذلك واذا لم يوجد

الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الامتزاج يوجد مع جميع الحروف

الداخلة على الضمير قلنا نعم لكن قد لا يمكن فيها نصب العلامة فتغلو الالف

الميسور لا تسقط بالمعسور والوجه الثاني وهو ما ذكره المتأخرون هو ان كلا اسم مفرد

اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة

الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما لم يعكس

القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرع

فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا اضيف الى

المظهر فحكمه في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا وبقاء لفظه لفظا لحسن ان عن

فان حكم كلا ليس حكمه خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن

الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء

ومن جعلها من الواو يكتب بالالف وقيل انها في حالة الرفع تكتب بالالف وفي حالة

النصب والجر بالياء لصيرورتها الى الياء في الحالتين قوله ويستوي الجر

والنصب في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظي

النصب والجر في المثنى والجمع السالم لا جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استوى

استواء الجر بالنصب

فيه اطراد للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم تقم فيه العلة
التي اوجبت الحكم كقال وكما انطاير لا نحصى وا لغاما لا ينصرف وانما اسكنوا فيه
لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام
الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل ولعل التسوية في الضمير بينهما فيجي من بعد
ان شاء الله تعالى قوله وقد يقام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم

قيام الحرف مقام الحركة

ان النون في الافعال الخمسة عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها لانه لما
وجب ان تكون هذه الافعال معربة ولم تكن ان تجعل اللام متعقب الاعراب
لان هذه الضماير بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم تكن ايضا ان تجعل
الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف
ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكنهم
دونها في كلامهم ولم يمكن زيادتها لمكان الضماير فزادوا ما اشبهها بها
وهو النون فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاسقطوه في حال الجزم
في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في
بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا ولذلك البواقي ثم
انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون في انهم حذفوها

في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا
التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذف
في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع لاستثقال
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وثبت الالف
في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف
المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلن افعل

فصل

قوله والاسماء على ضربين لما كان المعرب سوما لحالف اخره لاختلاف
العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره
باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فلكون حركة اخره او سكونه لا لعامل اقتضى
ذلك بل هو مبني عليه قوله المعرب على ضربين منصرف وانما جعل التنوين
علامة الانصراف لان الحركة اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد
واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين المثنى والجمع فزادوا

غير المنصرف

ما ناسبها وهو التنوين قوله وغير منصرف وهو الذي لا يدخله الجر مع التنوين
اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل فكان التنوين علامة

التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوا ايا ما اوجب الشبه فلم يكن الجر مقصودا بالمنع
الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام
التنوين بعاقبته في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع تبعا
التنوين انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر ولو كان
من قصدهم منع الجر على انه واجب امنوا لحاق التنوين ولهذا اتوا مع انفراده
على الوجه قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود
بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل
منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اتوا على مع
منع الجر والتنوين قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب
الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا
ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب
ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب ليس عبارة عن الحركة فقط بل عليها معتبرا
بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى
من شانها ان تكون كذلك المعنى ومعلوم ان الفتح في دال احمد اذا قلت
مررت باحمد لا تدل على ما يدل عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيتبع اطلاق

النصب عليه بل هي حركة قامت مقام الجر ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم تكن
فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا وكان في موضع الجر مفتوحا ولو
قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقول وكان في موضع الجر مفعولا
ولو قيل منصوبا لجاز مفعولا قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة
اعلم ان امتنع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما سياتي من بعد وكل واحد
من هذه التسعة ثاني لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع
التذكير لمجيئه في الاسم العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فتثنيته اذا
مقدم على تثنيته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال
فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذلك الوصف لان معرفة الشيء
متاخر عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان
لغة العرب مقدمة عندهم على ما يا خذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما
عن الواحد والمفرد وامّا الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فتبع
على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب قوله
فما اجتمع فيه سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف وانما
كما والله اعلم

الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع فهذا الاسم قد حلته

الفرعية من وجهين ولما السبب المانع الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان

الاسم مع السبب الواحد متمازج الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد على

الفرع لجنبة الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع فيه اثنان

يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف قوله وما وجد ذلك

فيه احد عشر اسما خمسة حالة التنكير انما تمنع هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع

السببين فيها او واحد منها وراء التعريف اما افعل صفة فللوصفية والوزن الغالب

لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان فعلى فللوصفية والالف والنون

المضارعتين لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون هنا

زيدتا معا كما ان الالفين كذلك نحو وان مؤنث ما فيه الالف والنون

مخالف لمذكره نحو سكران سكرى كما ان مذكر ما فيه الفا التانيث مخالف لمؤنثه

نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف والنون هنا كما لا تجتمع مع

الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كانت فعلان فعلى اما اذا كان

فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة لخروج الالف

والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخيرين من حيث كان مؤنثه

من لفظ وتحلية التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد عرض له العلمية وعدم المضارعة

وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول

في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع الى عشار عند بعضهم

فللوصفية والعدل قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة عن

اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول

عنها بدليل صرفهم في مررت بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة فالحري ان

لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الا

قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف

باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد لهذه الوصفية حيث كانت

عارضة واما المعدولة فلا يستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر

الا انك لا تقول ثلث رجال ثلث فان قلت ما وجه ان ثلث لا يستعمل الا

وصفا انه لا يقال ثلثة ثلثة رجال واما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا

لا تؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنسوة اربع اربع غير منصرفين للوصفية

والوزن قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير فلا تلزم في كل واحد منهما و

فالحري ان يصرف واما الجمع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف وعدمه

وجمع سوالاسم المفرد الى ما هو في حكمه لان الاسمان واما ثلث فانه اسم مفرد وقد تركب
لة الوصفية يمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها بمعنى الانتقال عن
الى صيغ وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون اكتفوا العدل المعنوي لما ذكرنا
من عدم الافتراق بين ثلث وثلثة ثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث فهو قامت
مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتا في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم تكن
الكلمة حين ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه جرى مجرى تانيث ثان وهذا
معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه فان قلت البشرى التأنيث طلحة
ايضا لازم فلماذا لم تنزل منزلة سببين قلنا انما لزمت التا في طلحة بعد العلمية دون
الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعها والالف فيهما كاحد الحروف من
الكلمة وعلم التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل
كالتي في سكرى وعطشى الا انهم لما ارادوا قبلها الفا للبنا قلبوها همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم
قالوا في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى لانكسار
ما قبلها ولو كانت الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان باخطية لوجب ان تظهر
الهمزة في شيء من هذا الجمع نحو صحارى على مثل مجابيع كما ان اظهار الهمزة

في نحو خطية شايع كثير فان قلت اذا كان علم التانيث هي الثانية والاولى
ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
قلنا انما عبروا عن هذين الاثنين بالفي التانيث ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف للزوم الجمعية فيه فانهم قالوا
ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب اخر مجانس
له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له او تكرر على الجمعية
لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع اخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور والنعيم
وسائر الجمع الذي ليس على زنته واحد مبني عليهما والى هذا اشار المصنف حيث قال
كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا متين فصل
سوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم فحصل فيهما شبه تكرر ثم حمل عليهما اشباء
ومصابيح لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى
قوله وان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا لصياقلة واما صرف
هذا الجمع لانه قد خرج عن امثال اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كراهية ورفاهية
قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفها في الرفع والجر ثم نون
نحو جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال فاعل لا في الجمع وبناء مثله واسم

كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير
المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز فيه
التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف
الياء حذفا لانه خرج عن مثال اقصى الجموع فصار على مثال سحاب فصرف واما في النصب
فلم تحذف لانك تقول سال الوادي ومررت بالوادي ولا تقول قطعت الواد بل الوادي
لان الياء يستحق الحركة في حال النصب فجرى مجرى الباء في ضارب فيكون جواري كضوارب
فلا يكون للتعويض اليه سبيل قوله وسنة حالة التعريف انما انصرف الاسم
الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية فاذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا
لكونها مشروطة بالعلمية في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما اشترطت فيها
العلمية لان الاسم الاعجمي اذا لحقه التعريف في حال العلمية كان يحول عنه اذ لم يكن
لهم متمحضا لهم واما العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند وان
نحو لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها
تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها ولذا ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو
ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف
لزوال احد السببين ولذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف

لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء
وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء فاذا كان غالبا
على الفعل كان بمنزلة المختص فلا فرق بين ان تسمي احمد وبين ان تسمي بضرب في ان وزن
الفعل يمنع الصرف وان المعدول في المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعوض لانهما لو كانا ع
معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا لنكرة وليس شيء في النكرة
يسمى عمر وانما نص في قوله بابي الطلاع منه النوفل الزفر فانه صفة لا نوفل يعدل
ولو سميت بنحو هذا اصرفته وعمر ذهب في هذا الباب لم توجد الا في الاعلام واذا لم
تستعمل النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا المونث بالتاء اما لفظا واما تقديرا
كطلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع
الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما بالتاء الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية
لان التسمية تمنع الحذف فتوجب لزوم التاء ولا اعتبار لزومها في صفات
المؤنث نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة فللتلزم
لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد
وجدت في بعض النسخ مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه ولما

الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب وبعلبك

فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني

معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وبيع بعد ويجوز في نحو معدي كرب ان

يضاف الاول الى الثاني ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على انه جعل كرب اسم

قبيلة مثلا فيقال معدي كرب اولا يجري في الاحوال الثلث قوله وقال لا ينصرف

ينصرف في النكرة الا احمر انما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا

نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش

ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما

حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل فلما

سمي به زال الوصف فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف

وان كانت الوصفية زائلة يجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير

الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فقال له عن سبب صرف

اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال كان في الاصل اسما

منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض فالتزم منه احمر

لا ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم

بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التأنيث فانه

لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا

لبقاء السبب المتكرر واما فعلان فعلى فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي

حتى به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرف حيث لم يكن له في الآحاد نظير فان نكر لم ينصرف

ايضا في قول ابي كما لا ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين

ولهذا كان الامر على هذا ايجاب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا لو التنكير لا

يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف

على مذهب ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر واما عند سيبويه

فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو

هند ودعد فقد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ولوح ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف

فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيها قاومت احد السببين فصرفت لذلك

وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها القرآن

هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا ولما

ما فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث

والعجمة فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان

الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث كالمؤنث لما ثبت انه لا يؤنث الا

مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي انشد

اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام في منع لجيم ابن صعب في لجيم

امرأته حذام وقيل انه لامرأة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث

نحو يا لكاع ويا خباث وهي مبنية على الكسر لمشابهة فعال التي في معنى الامر ولم يستعمل

فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته

لكاع ولا يجوز في الشعر نحو جارتي لكاع الا ان يجعل لكاع علما لامرأة ثم يعدل عنه فالعدد في لكاع

العامر وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى ان يا خبيثة وفا

ليس بعلم وانما تعرف بالنداء اشباه هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة قوله

ولقد اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة

او دخول الالف واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين

ومنع الجر بتبعية التنوين انما هو بخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق

التنوين ولقد لم يستقر لسقوط الجر لئلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع

لسقوط التنوين ولقد لم يتصور سقوط التنوين الجر مع تعين الوجه لم يتصور

اذ لا يتصور العلاوة بغير محل واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره منها

لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كل فمنع الجر في بعض

الاحوال دون جميعها لكلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل توفيرا من الجر في كل حال

والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخله الاضافة او لام التعريف خرج من شبه الفعل

لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر واما التنوين فلم

يعد لعدم الامكان لان قالوا ان حروف الجر لا يدخل الفعل وكان يجب ان يعاد معها الجر

والتنوين لان الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة

بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب ان وسوان

حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء كقولك ذهبت بزيد بمعنى اذهبته

فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فصار كانه لم يتصل بالاسم واما الكلام فبخلاف

هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني ضربان لازم وعارض

المبني اللازم من الاسم

اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا تعرضه لتوارد المعاني الموجبة للاعراب

عليه واما ما بني منها فانما بني لمناسبة ثابتة وبين ما لا تعرفه اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم

المبني اما ان لم يكن له حالة اعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني

هو العارض وتعريف المصنف اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه لبني

على وجه لفساده طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف

الثلاثي

واما المونث المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك لان

الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة

الى جمزى جمزي وجملوي بالحذف والقلب فلم يجيزوا في نحو جمزى الا الحذف نحو

جاري ولم يقولوا جاروي كما لو وقع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة جاري

فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان

الالف خامسة فلذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوا اسم امراة والى ان تبيت

بطلانه صرفه لان الحركة وان نزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم توثر

في منع الصرف عالم يلزم المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة

تاء التانيث فلهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء

الا تراك تقول في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاولى

ما فيه التاء لانه يمنع تسمية به رجلا او امراة والثانية ما نزل منزلة الحرف لان الحرف

لا يمنع الصرف في المذكر الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث قبل التسمية

المذكر الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مونث قبل التسمية

والثالث المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف لوكان اسم امراة لنقصانه عن

التانيث الحقيقي قوله وفي حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة

اقسام الاولى التي في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي

مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر واما

بنيت على الكسر دون السكون فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال هذه مونثة بدليل قوله

ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فقد لوعند القاسم ان نزال

عدل عن انزل وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل

في ضربت وقامت تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه على معنى اي انزل ثلث مرات

فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قوله الصلي باجماع لذا اذا الا على قصد تكرير الفعل

وجعلوه ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعوني اي المعنى

رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره القيا والمعنى الق الق فلما عدل عن انزل

استعمل في الكلام مونثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن

فاعلة كحذام وقطام فانه عدل عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر

المعرف كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وهو ايضا للعلم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص

وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما

هي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى الامر من حيث شاركتها في الصيغة

فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغ والتانيث وبني للتسمية

والغايات تشبيهه ولذا الصدر من المركب لشبه الحرف والبعض بتضمن معناه ومثل

هذه الاشيا الذي تبنى بناء واسماء الافعال نحو هيهات وشتان لانشبه الحرف ولانتضمن

معناه ومنها المبنى اللازم قوله كاين ومتى كيف وانما بنى اين لتضمنه اما

معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك لما قلت اين زيد فكانك قلت أفي الدار

ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها ولما قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس اجلس

فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهلذا وكذلك متى لانك لما قلت متى القتال

كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد ولما قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج

اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وسلنا كذلك كيف فانه يتضمن

معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة

قوله وما اشبهه كالذي والتي يشبه الموصولات من حيث انها تفتقر الى جملة

توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بنى اين وكيف على الحركة والاصل في البناء

السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتح لخفتها قوله والعارض

خمسة اشيا انما بنى المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى

احد الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب او الرفع واما

خروج الياء عن المدغم وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدغم

والبا

العارض منه

والبا واما المنادى المفرد المعرفة فانما بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبنى

فبني ما وقع موقعه الا ترى انك لما قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بنى على

الحركة لعروض البناء ليميز بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما

بني على الضم لانه لو بني على الفتح لالتبس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية

فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف

عنه الياء اجتزاء بالكسر نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانه لم يقع موقع كاف

الخطاب لان المراد به غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف

لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن

لا يجتمع مع البناء قوله واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل في

الدار وانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية فكانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة

لعروض البناء وعلى الفتح للتناسب عمل لا نحو النصب واما المركب نحو خمسة عشر

فانما بني الاول لتنزله من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى الحرف

اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص ههنا واما نحو بعلبك

فلا يبنى فيه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه

نحو جئتك من قبل فانما بنى لان الاسم لما حذف عنه المضاف اليه ونوي فيه

كان معنى الاضافة فيه مقدرا وفي الاضافة معنى من معاني الحروف ولذا اظهرت
المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلا
المضاف معنا ما وانما بني على الضمة جبرا للمحذوف بما هي اقوى الحركات وقيل بني على
الضم لان النصب والجر قد يدخلان حال الاضافة نحو قبل هذا او من قبله فلم يبن
على الفتح والكسر ايقاعا للتمايز بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله والمبني

والمبني اللازم من الفعل

اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام وقد سبق في صدر الكتاب ان
الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبنيا وهما لا يكونان الا لازما ولما
المضارع فقد يستحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منها مبني بناء عارضا وذلك

والعارض منه

بالحاق نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال
غيره انه رد على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء كما صححوا العود تنبيها
على ان اصل باب يوث وانما بني عند لحوق نون التأكيد نحو ليفعلن او خفيفة على الفتح لانه
لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك وبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم
ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة
العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها او لا الاول كالافعال
المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا يكون عاملة ولا معمولا فيها ولا نحو ايضا وانما

كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجارية للفعل المضارع ولما
ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف وظني انه غير واقع متوهما
انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع واما الاسم
المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان نحو الجمع من الاعداد لا يصح
اضافته وهو متمكن حيث تقول عشرون عشرين لانا نقول يجب انه لا يعمل الجر الا
انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال العلم لا يصح اضافته
ولا نصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التأويل
فيصح اضافته قال شيخنا الذكي عذر المصنف من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان الاسماء
ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو قطرا وفاطمة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب
التمييز وهو معمول فيه فلول هذا ايضا وامثاله قوله والاسماء المتضمنة الى غير ايت
اي الاسماء المتضمنة لمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد تثبت لتضمن الحرف نحو من
تضرب اضرب ولذا الحوالة الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما
ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل في الافعال البناء
والثاني حملوا على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء او بعض او على ما هو ضده كما يحملون
على نظيره قوله والعامل ما عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص

العامل

قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم
هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم
ههنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها نوعا بالاسم المتمكن
سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية وما اشبهها والمفعولية وما يجري مجراهما مثل الحال والتمييز
او الاضافة وجعلها ونحوها معان معقولة تستدعي نصب علامة تستدل بها عليها فجعلوا
وجوه الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر دلائل عليها ونحو تلك المعاني
مقتضيات للاعراب والاشياء التي تعلقها بها سبب لحدوث هذه المعاني
العوامل ولما ضارع الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره استدعى اجراء حكم الاسم
عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه اوقع حظا من المضارعة وذلك عند وقوعه
بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا
يقع بنفسه موقعه ولكنهم يا[حكمه] في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب
اضعف وجوه الاعراب للاسم وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا
في الاسم ونحو مضارعته الاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو به اوفر حظا
من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو به في تقدير

الاسم

الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل النصب والحرف الذي حجزه عن تقدير
الاسم اعني ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل
ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي
لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل صرح بان هذا اغنى عن الشرح
قوله ولما رأيت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي علمت بان زيد اثر ان
الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة
تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت
علته اي علة الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية قدمها

القياسية لاطرادها لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد
في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل لان المطرد بمثابة الكلي
وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي قوله ولان الفعل منها هو الاصل
في العمل انما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا لكونه قابلا لدلالته على الحدث والزمان والاسم
والحرف انما يعملان لعدم تقويتهما به قوله اما الفعل فعمله الرفع والنصب يشير الى
ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية

والحق علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي الفعل

شيئا سوى ذلك فالحري ان يكون علمه مقصورا على الرفع والنصب قوله

الفاعل

اما الرفع فعلامة يريد ان علامة الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية كلا قدم في اقتضاء

الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه الفعل مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد

في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت

معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن ملك تصور

الاسناد ابدا وان ينفك المسند اليه والالكان المعنى الاضافي اعني الاسناد

مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه فقد

هو الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل

لا يكون الا واحدا ولهذا قال برفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند

النحويين ان يسند الفعل اليه مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة

قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث فليس لك

ان تستشكل بقولهم ضرب الرجلان والرجال لانه لا ينتقض لان المعنى انه لا

يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب

زيد عمرو قوله وان لم يكن مظهرا فمضمرا اعلم ان الفاعل على ضربين

مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما متصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا

عند تعذر الوصل او منفصل وهو اما بارز كضربا او ضربوا وضربن وضربت واما

مستكن سواء كان لازما كالمنوي في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين

المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الجر نحو ضربت زيدا وهو

على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على

نوعين لان المفعول الثاني لا يخ من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال

القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني اعطيت زيدا درهما ويجوز

الاقتصار هنا على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت

درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي وانما يفعل

ذلك ليفيد به نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق واما

في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا

لان وضعها على ان يعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد ما عقدت

عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل

وضربت متعد الى ثلثة وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين

وهما اعلمت واريت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا واريت زيدا عمرا فاضلا

وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واذعمت وقد تضمن اخبرت وخبرت
وحدثت وانبات ونبات معنى اعلمت فيتعدى تعديته قوله وقد
يقام المفعول مقام الفاعل اذا بنى لم الفعل اعلم ان المفعول يقام مقام الفاعل
بلذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة
البناء للمفعول فى الماضى ان تضم اول متحركاته ويكسر عين الفعل فى الثلاثى المجرد
عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى فى الرباعى الاول المجرد والمزيد فيه
والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان اول المتحركات هو التاء لعدم الاعتداد بهمزة
الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما فى المضارع فان تضم حرف
المضارعة وتفتح العين فى الثلاثى المجرد والمزيد فيه واللام الاولى فى الرباعى المجرد
والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب
ويتجلبب فهذا الاسم اعنى اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكونه الفعل
مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كان زيد وطاب الخبر قوله ولا يجوز
الاسناد الى المفعول الثانى اى الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا
كان سائغ نحو اعطى زيد درهما واعطى درهم زيدا الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما
هو فاعل فى المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اى آخذ واما فى المفعولين غير المتغايرين

فلم يسوغوا الاسناد الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان تقول علم قائم زيدا وذلك
لان المفعول الثانى فى هذا الباب هو الخبر فى الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه
وقد اجاز ابن الانبارى الاسناد الى الثانى حيث لم يلبس فاجاز ظن قائم
زيدا لانه لا يلتبس ان القائم هو المظنون دون التقدير ولم يجز ظن اخوك زيدا فى
ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به
من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدى لانك تقول ضربت زيدا
وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمى مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل ولذا
التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام ولا يجيء الا لما وجد
فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها ولذا
تصبب الفرس عرقا والتمييز باب محول عن اصله لان الاصل فى طاب زيد نفسا
طابت نفسه ولذا تصبب عرقه فان يعدل عنه ابدا لما يضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه
من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى شيب
رأسى وقد فضت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة التى هى ابلغ من الحقيقة واسناد
الاشتعال الى الرأس وايقاع الشيب تمييزا عنه ايذانا بشمول اشتعال الرأس
اذ وزان اشتعل شيب رأسى واشتعل الرأس شيبا وزان اشتعل النار فى

يبقى واشتعل يبقى نارا والفرق ظاهر ولايهما من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرها من لطايف الاعتبارات ولذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة من الافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر فيما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي فلنعم ما ذكره قوله والعام في خمسة اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على

المفعول المطلق

معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا بابهما كان او غيرهما ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا لانه في الفعل دلالة عليه فالحرى ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره ولذلك يتناول المفرد والمثنى والمراد وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو في معناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن

لا ثبت

مصدره البتة الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب تدبه مسدة وليس بمصدر ساطه يسوطه بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما يثنى ويجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا الا ان لقايل ان يقول لا نسلم نحو ان ينتصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فالحرى ان لا ينتصب به اسما بعينها ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله و

المفعول فيه

المفعول فيه وهو ظرفا الزمان والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال شبيها له بالاواني التي تحل الاشياء فيها وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة ولعاما ولما المحدود من المكان كالسوق والدار فلابد له من في نحو كما عسل الطريق الثعلب شاذ قالوا انما

تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان

كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف

الزمان ولما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من

زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان

من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت قام زيد يكون مشتملا على

كل زمان منذ خلق الله العالم الى وقت حدثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا

على كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا تتغير على وجه واحد لان الفوق

يصير تحتا واليمين يصير شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا

فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين شاركه في حكمه في الانتصاب

قوله وعند هو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند

الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث عند ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك

واسع لانه نصب بحذاء عنه وقد يدخل عليها من وحدها من حروف الجر نحو خرجت من

عنده ولا يقال ذهبت الى عنده خطأ لان ذلك عام وخلف لانك تقول امامك خير من

ورائك والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا

نحو عند وسواء من ظروف المكان وذات مرة من ظروف الزمان وبعضها

ستة اسماء وظروفا بجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان في

ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك

يكون اسما لو قلت ضربت وسط الدهن راسه اي او خفت الاعتماد وسط راسه ولو

قلت ضربت وسط راسه اي ضربت جمع راسه لان الوسط الجرم والوسط لونه في ذلك

الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك

وقال وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال

وربما سكن وليس بالوجه قوله واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار محدود

فكان حقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا

الفعل اليها ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل متعد نحو بنيت

الدار لنحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره يجيء على فعول وهو من مصادر

اللازم نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت قوله

والمفعول له علة الاقدام على الفعل وانما علة من المنصوبات العامة لان الا

ع نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل

الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن ولا

كرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له انما انتصب لانه

ينتصب في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن يتصف بهذه

الصفة ابدا الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف لانه

اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير

من له الفعل الاول فلان لك الان بعد هذا لانك حل تحت فعل ذاك ولذا

اذا لم يقارن الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل

الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت

مخافة الشر بل لقصد المثال يوفن القائد [illegible] وتمى ان المفعول له كما ينصب

المتعدي ينصب غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور

كما توهم بعضهم بل الذي لوجه عذرا له سواء كان غرضا او غير غرض والا لكان

خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان المفعول له كما يجي نكرة يجي معرفة

المفعول معه

خلافا لابن السراج قوله والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى

مع وبعد ثمن من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الكتاب

قياس مذهبه وعنده معقود على السماع و انما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو

فتعدى اليه كما عدي بالهمزة و غيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل

من حروف العطف وانها لا تعمل و الاخفش قياس انتصابه بعد الواو

على انتصاب مع بوجب معروف قد ضعفوا وله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة في قولك

استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان

الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع

غير اعربوا ما بعده اعرابه قوله والخامس من المنصوبات العامة الحال حقيقة الحال

بيان هي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاء

زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجي منه وكذا اضربت زيدا قائما فان القيام

هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه فمن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل

او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا

او ما اشبهه من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل

نحو ما شانك قائما فذو الحال ههنا ليس فاعلا لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما

قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما لان ها

معنى التنبيه و في ذا معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف لان كيف موضوع

للسؤال عن الحال فالحري ان يكون الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة

كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان تخالفا لانهما اذا انطابقا تعريفا

او تنكيرا امكن ان لا يستطابقا اعرابا نزاعا الى غيرهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال

بالتاويل وهو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل
وان لها بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل ولها اجرى مجرى الوصف للفعل والفعل
نكرة لم تكن قوله ولهذا ارتفت الحال عن النكرة فقدمها عليها العلم الى ضب
الحال عن النكرة بدون التقدم قبيح الا اذا كان النكرة موصوفة او مغلبة عمانه
المعرفة او متصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا انقضا للنفي
كما في قولك جاني رجل من بني تميم فارسا و قوله لا يركنن احد الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام وقولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام
عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاني رجل الا راكبا وتقول في غير ما جاني
راكبا رجل وقبح جاني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود
تسامحا وتساهلا واطلق القول بالتقدم في كل نكرة والاستشهاد بقوله
لعزة موحشا طلل قديم انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش واما على مذهب
سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها
لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لانه مبتدا عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وحينئذ لا
يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقدم الحال عليه في شي اذ الحال متاخر عن صاحبها

وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل بفاعلية الظرف
صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقدم الحال عليه ولكونه موصوفا بقديم
والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاني راكبا
رجل وقد يكون جائزا كما في جاني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها
مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال
صفة في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور
لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من
الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الكفر
والارتكاب الكباير وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك
الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله اسم الفاعل كل اسم مشتق

اسم الفاعل

لذات من فعل اي اسم الفاعل اسم اشتق لذات من فعل لا من حيث هي تلك الذات بل من
حيث هي فاعلة في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله
لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله
ويجري مجرى يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا

تجري على يفعل من نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبائع ولا افعال
للتصيف بها انه فعل سابقا الآن نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد انه يجب الصح
ان يبنى اسم المشتق منه بصيغة فعل نحو كريم وانما فسر الجريان بالموازنة لفعله في الحركات
والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقع بعد شيء صغيرا وكبيرا او حالا
فاحتاج الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال
او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذي
هو مستحق في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فمقول
زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال يضرب والذي بمعنى الماضي هو مضاف الى
ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا امس لان الافعال التي
دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي
اعراب من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد جاز ذلك الكسائي مستشهدا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واصحابنا ذلك وابان باسطا وان كان ماضيا في الظاهر
الا ان المعنى على الحال بدليل ... لو وقعت المصابيح موقع ...
لان الحال الماضية تحكى على صورة الحاضر نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان
شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها

ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلاماك خلافا للاخفش **قوله** اسم الفاعل المفعول

اسم المفعول

لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع منه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للفاعل لذلك
اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة
اسم الفاعل في جميع ما ذكرناه من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فغلامه
مرفوع كما كان مرفوعا بضُرب ومضروب في التقدير جار على يُضرب لان اصله مُضرَب
فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء مفعل من ابنيتهم الا بالتاء
واما نحو مُكرَم ومُعطى فجار على الفعل لفظا تقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما
كما تقول يُكرم ويُعطى **قوله** والصفة المشبهة وهي لا تجري على يفعل اعلم ان نحو كريم

الصفة المشبهة

ليس بجار على يكرم والحسن على يحسن وكذلك شديد وقوي وصعب وما اشبه ذلك وحيث
هذه الصفات بعد من اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع فلحقت
بها في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه ترفع ما بعد
الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه
بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف
الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ على عدد الخبر
اذا كان مقدما فان **قلت** كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم

اذ الكلم شئ قد وجد قد بما ولكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل

قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الابدي انك لو

قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل ولكن هذا

الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك

زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو

زيد قايم غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك زمان ويدل

على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن الوجه امس قبح اليوم لم يجز حتى

يقول كان ليدل على ان الحال محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل

نحو كان زيد يقوم امس او قائما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى

الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد حسن غدا او حسنا قد

قوله المصدر هو الذي اشتق منه الفعل وانما سمي المصدر مصدرا لان

الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل

والدليل على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق منه ان المصدر اسم يستقل

بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل

يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا

شبهة ان الواحد قبل الاثنين واصل لهما ولان المصدر له مثال واحد والفعل له

امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل

عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل

وزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته

لصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر

مشتقا منه وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في

انه الاصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان مثله

نحو عجبت من ضرب زيد عمروا فقد عمل الرفع والنصب لان الفعل المصدر بان مثله

المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو لعجبني ان تخرج زيد و

ان تخرج ويعجبني خروجك وان تخرج خير لك فلما كان عينه في الاعراب وفي

هذه المعاني كان المصدر ايضا عينه في العمل في امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه

فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت قوله ويضاف الى

الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف

الى الفاعل وبذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالقاعل

مجرور لفظا مرفوع معنى ولذا احمل المعطوف او الصفة على الموضع نحو عجبت من

دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق والثانى ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اى من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه فيهما مرفوع معنى لانه ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير والمضاف اليه فى الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما فى الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبنى ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او يترك ذكر الفاعل قلنا لا نسلم نحو اضافته الى الظرف الا انه اتسع فيه فيجرى مجرى المفعول به فالمصدر اذن دال بمنزلة المتعدى ولا كلام فيه وقد يجىء المصدر معرفا باللام نحو قوله فلم انكل عن الضرب مسمعا فقوله فليت لم يجئ فى التنزيل ولم يذكره المصنف لقلته وندرته قوله ويترك ذكر احدهما كما فى قوله او اطعام فى يوم

ذى مسغبة يتيما اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم تضمر لان المصدر اسم جنس ولا تبنى اسماء الاجناس تحمل الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبنى من هذا الامر كله كما تقول ان طهر كله واما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك فى الفعل لان الفعل ابدا احتيج فى وصف جار مجرى الخبر فى اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند اليه فقد اخلت بحالة المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان يكون مسندا الى شىء واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى قراءة سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل اى بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قراء بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك على هذا فالوجهان يقرا الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر لفارس لا للروم ومحال الكلام فى الاية فسيح انه يفضى الى الاطناب المملّ قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثانى اعلم ان الاسم غير اصيل فى العمل وانما العمل للافعال والحروف اما عمله الجر فيهما لان فى الكلام معنى حرف الجر فقوى بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة فى الاضافة المعنوية

الاضافة

فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره لانه لو كان المضاف اليه متضمنا معنى الحرف لوجب ان يكون عاملا فى نفسه وذلك محال ويدلك على ذلك قول الشيخ ولن تم لنا التضمن لا بان نعطى الاسم حكمه وتحقيقه يتلوى لو تبنى عليه تعدت بها الحكم مذاهب وهو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف لازما علم اذ لو فان قلت فعلى ما ذكرت ان المضاف متضمن معنى الحرف فلا بنى قلنا ان الاضافة تمنع البناء الاعم الا اذا البنا ما يجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك المناسبة لانها من خصايص الاسم فلا تكون فى الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفى بلا التى لنفى الجنس مع ان العلة التى اوجبت لها البناء موجودة فيها قايمة او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين يترل منزلة التنوين من الى بمنزلة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا ما قام مقامه قوله واللفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هى التى لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا فى اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهى اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها فى تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف

ونوقع حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا تكون الا نكرة واما الثانى فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فى الانفصال حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى الحسن لكان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف به فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه ولا احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيف الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها فى هند جائل وشاحها وتانيثها فى هند جائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين ونونى التثنية والجمع اى انهم لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه يترل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين على اخر الكلمة قوله ولا بد فى المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد منه لكان معرفا فاذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التى وضعها للتعريف والتخصيص لان تعريف المعرف محال قوله وتقول فى اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فيصف به النكرة لان الاضافة ليست محضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يفضى هذا الى تعريف المعرف لانه يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية

تعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد
فاذا اضيف تعرف فصار لواحد بعينه وتبيين منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى
على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي لا
يتصور فيه الانفصال لذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون حريا باللفظ
على قدر رعاية المعنى اذا كان نوع فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك
اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركبه فاذا قلت راكب فرس خصصته بالفرس
وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه لما لم يكن معرفة فكيف يكتسي
المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال
في الغالب احترازا عن قولهم ثبت القدم وقتل الطف لكن الغالب ان تكون بمعنى
اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها بيان
النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيفت بينت والفرق بينهما ان
التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من
جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون في مثل غلام زيد ان
المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لا ان اللام مقدر هنا لكيف والمضاف اليه
ينزل من المضاف منزلة التنوين والمنون يبنى لذلك لا يجوز ان يكون اللام

فاصلا

فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون
الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان
النحويين اوردوا هنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها
محذوف حذفا مخرجا عن ان يكون في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان
كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا
عنه بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا
ايا مع تضمنه لحرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم هنا نقضا للغرض
اذ الحرف المتضمن معناه ثم اسم حرف عامل وعمله الجر والعامل بمنزلة الحكم
من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه علة يحدث بها هذا الحكم
فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده واري ان ابن لهذا السؤال
في المضاف او لحمته في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون
المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل
ولان تضمن غير الحرف لا يكون موجبا لعمل المضاف ولان المعنى من التضمن ان
يكون معنى الاسم مشتملا على معنى الحرف بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم
والمتضمن على هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف

ومنوان وقدتم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير يمنع
من جره بهذا اسموا لاسم التام ثم ان التام قد يكون زايلا وقد يكون لازما والاول
هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود خل وفي منوان سمنا
منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون
درهما عشرو درهم لان عشرون اسم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلم
ومسلمون اذ لو كان لذلك لوجب ان يقع تكون على ثلاثة ثلث مرات كما يقع المسلمون
على ثلاثة انفس فلما احتص بكونه ثلث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو
والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فممتنع ان
يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم ولذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه
عسلا مثل عسل لانه مضاف الى الضمير فيمتنع ان تضاف الشي مرتين واذا عرفت
هذا فاعلم ان تمثيل التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر
لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه فيرفع وانما الابهام في قوله
موضع الكف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى
الكف واضافته اليها يمنع من الجر ويوجب النصب كما يمنع [redacted] اضافة الملء
في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وضع لا يتم به المعنى الذي كان التمييز

لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان اضيف الى الكف قلنا لذلك لا يتم
معنى الكف فيه حتى يضاف الى شي مخصوص كالاناء او الى ما هو مثل معروف كالرقة علوم
وغيره فاذا اريد به تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل في التمييز هو
الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط
باقتضاء [redacted] التمييز لابهام ولانك ان المعنى المقتضي التمييز ههنا هو الموضع
الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيه يدلك على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير
مضاف الى شي لفظا او تقديرا نحو ما في الفلان كف مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا
انهم قد شبهوا موضع كف سحابا بضارب زيد عمروا فوجب ان يكون العامل المضاف لانه
المشبه لا المضاف اليه قال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب هنا من وجهين
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا الضابط عجيب منه لانه ان اراد ان العا
في التمييز ههنا الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة فهذا يؤدي الى اعمال
عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع منهم على فساده
الا ترى انه لو ازدحم عاملان على معمول واحد فالعمل بالاتفاق منهم لواحد منهما لا غير
الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون منها لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال
الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامها وقد فقد الشرط ولعل كلام الشيخ هو الذي

هنا لان التخفيف فى الواحد انما هو سقوط التنوين والتنوين لايتصور مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضفت اقلت التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التى هى اخف منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازى الكناية لثقلها وخفتها قوله والضارب زيد انما جاز هذا لان هنا نونا يسقط ويعاقبه المضاف اليه فيكون فى الاضافة فائدة لفظية كما فى قولك ضاربا زيد وضاربوا زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى باللام التعريف كالوجه فاجرى فيه الجر تشبيها به كما اجرى النصب فى الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افدتها فى المثنى والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك الحسن الوجه ولما نحو الضاربك والضاربى والضاربه فسايغ لما فيه من استبدال الضمير المتصل بالمنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياى واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا وانما لم يجز

ان يكون الضمير فى مثل هذا ضميرا المنصوب كما فى الفعل لانهم لما رفضوا فيما بقى فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربنى والضاربانك والضاربونى كرهوا اجتماع الزيادتين فى اخر الكلمة فجعلوا ما يوجد فيه تبعا اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربوك مثلا فالباب الا يكون الا ضميرا مجرورا

وحده اما الختان الشيخ جار الله العلامة وشيخ عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب بمنزلته فى الضاربك قوله الاسم التام انما نصب الاسم التام التمييز لانه لابهام يقتضى ما يبينه ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الا ترى ان نحو خاتم قد تم اى امتنع من الاضافة لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل لاجناس المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اياه ومشابهته ضاربا بالتنوين فى انه يقتضى مفعولا وهو قد امتنع من الاضافة بالتنوين قوله وكذلك منوان وقفيزان فى منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان ولذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا امتلوء عسلا وعنده رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان

عن المصنف من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لا يجوز النصب بهما بالوجهين جعل المصنف الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح فى ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل للاقرب منهما وجودا الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا قوله ويقال للثلثة الاولى مقادير فان قلت كيف قال للثلثة الاولى مقادير وقد ذكر اربع اشياء وهى المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذى ينتصب به التمييز اربعة اقسام وهى المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال ويقال للثلثة الاولى مقادير اى لما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع وللاخير مقياس اى للمضاف فما ذكره من المثال وانما سمى مقياسا لانك اذا قلت لى ملؤه عسلا فقد قست ما عندك بمكيال وهذا الاناء وكذلك عنده رجلا بخلاف لى منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه لشئ قوله والتمييز لرفع الابهام عن المفرد لهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المقادير وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمضاف والمراد منه ههنا الاول لكونه مذكورا فى مقابلة الجملة اذ التقدير هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم الابهام اما ان يكون فى الاسناد او فى احد طرفيه فالمميز

للاول لا يسمى تمييزا عن الجملة وجرى بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا فى اسناد الطيب الى زيد لانه فى الطيب على الانفراد ولا فى زيد على الانفراد والمميز للثانى يسمى تمييزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو عندى راقود خلا فالابهام ههنا فى راقود لا غير فارتفع بقولك خلا

الباب الثالث فى العوامل اللفظية السماعية

وهى ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسما لان الحروف هى الاصل فى العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها الطرفان بوجه ما بخلاف الاسما والافعال ثم قدم الافعال على الاسما لان الاسماء انما تعمل لمشابهتها الافعال او الحروف فهى فى العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو العامل فى الاسم على ما هو العامل فى الفعل لكونه هذا اوفق لذلك ثم قدم من العوامل فى الاسما ما هو عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا اشتباه ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا فى ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل وفى قوله عامل فى الجملة تجوز تسهيل والمراد فى كل واحد من جزئى الجملة لان الجملة من حيث هى جملة لا تستطيع ان يكون معمولا فيها لان الجملة من حيث هى الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة للافضاء بمعانى الافعال الى الاسماء وكلها

تبيُّنها افادة هذا المعنى الآن وجوهٍ تختلف بها من هنا سابتداء الغاية في المكان

نحو خرجت من البصرة تريد ان مبتداء الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض

في اخذت من الاموال اي من بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل

على ان الاموال موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يوجب ان البصرة

منشاء خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا اذ كان ذلك

ممكنا ولم تفد في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع

نواحيها اذ لا يصح ان يكون خارجا غير خارج وتكون للبيان في عشرة من الدراهم

لان العشرة قد يكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو

المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا هذا قريب من معنى الابتداء

اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني

من احد وفي المنصوب ما رأيت من احد ودخولها في حال الزيادة على المنصوب

اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل

الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعا لحال الاصل قالوا ومن هذا مع

انها مزيدة لم تخرج عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال الشيرازي اذا قلت ما جاءني

من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق لعل الصواب

انها في جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى

بين ما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن بحرف النفي

وهو مثلي يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من

رجل مثلا فليست بزيادة محضة حيث افادة الاستغراق البتة الا ترى

انك لو قلت بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني رجل

بل رجلان تشهد لذلك لمن صرف الكلام الى الاستغراق وازالة احتمال غيره

كان للتوكيد صرف صيغة المصابيح الى افادة معنى الجال قطعا بعد ان كانت

محتملة لها ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد دون

ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مسموع ولا تزاد في الاثبات

عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى نغفر لكم من ذنوبكم والى

والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد تكون

بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء

لان المعنى لا تنتهي اكل اموالهم الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه

منها ان مجرورها حتى اما ان يكون ما ينتهي المذكور به نحو اكلت السمكة حتى رأسها

فان الرأس منتهى السمكة او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عند منتهى

فان قلت الباء للتعدية في اوجهها الاخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه قد

افادت مع التعدية معنى اخر ومنها لم تفد شيئا سواها فلهذا اعد المصنف اولها

للتعدية فسماها معدا وتكون للاستعانة في كتبت بالقلم وتسمى ايضا اداة ووصلة

للفعل ومكنة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اي معها قالوا والفرق

بين الباء ومع ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد

في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كفى بالله

وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع لما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص

قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق

المجازي نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام للابسه له جرى مجرى المملوك

وان كان الفرس مما لا يملك وعلى هذا اخ لي وابن له وقد تزاد نحو ردف

لكم واما رب فهي للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر نظير رب والمقصود ان

رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل لقيته وانت تريد ان تقلل جد

اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثير بدليل انهم يستعملونها في مواضع

المدح وعد الآثر نحو الا رب يوم لك منهن صالح وانها تنفرد عن سائر حروف

الجر باشياء منها انها يصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل

والتقليل والتكثير واحد والنفي له صدر الكلام الا تراهم يقولون قل

رجل يقول ذاك الا زيد بمعنى ما رجل ثم احسن النفي والاستفهام والشرط

بصدر الكلام لانها معان دخلت الجمل لنفي معانيها فوجب ان يصرف الفعل

الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك

لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة اوجب اختصاصها

بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا احكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك

لانه ما اريد به شيء بعينه مثل زيد وعمرو بل اريد شيء ثم فسر بالنكرة كما لو

كان معينا كما في لحقه رجلا جاز ان تقول ربك رجلا كما جاز لي مثلك رجلا ومنها

ان فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة

الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل كان المعنى رب رجل

لقيتهم ادركت او لقيت والحال تدل عليه فحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا

يظن ان لقيتهم هو الفعل المسلط نهى اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل

ولو جعلنا نسبة مسلطا عليه لزم كون الشيء فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها

يلزم الصفة اما جملة كما مر واما مفرد نحو رب رجل جاهل فالوا وانما لزم لتكون عوضا

عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان رجلا قائما اقل

الليل وهذا معنى قولهم المجرور بحتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان يقضي تعلقه شيئا فشيئا
حتى ياتي عليه لذا ذكره جار الله العلامة رح ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك
ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها دا
في الحكم نحو عشية السمك فدا كل الراس ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الرا
اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ولم يجز على
من وان الى يدخل المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا
على المظهر استغنا لا فلا تقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فتكون عاطفة ومبتداء ما
بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاني القوم حتى زيد ولذلك النصب والجر
ويخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة
للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء والمتصور ان يكون طرف الشيء عين
ولهذا قالوا انها انما تدل للتعظيم او للتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ
من اعلاه فادناه طرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند
خارجة او خرجت هند وقد جاءت في مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر على

كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف
اي حتى راسها ماكول واما في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاستعمال نحو المال
في الكيس ونظر في الكتاب فالمثال الاول في الاعيان والثاني في المعاني واما الباء فهي
للالصاق نحو به داء اي التصق به وخامره ومنه مررت بزيد متسعا على الاتساع
والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها
الالصاق معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار
مع كثرة الاستعمال وربما للاختصاص ورفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله
لجاز ان يكون مخبرا بالقسم وقد اوقعوا موقع الباء الواو بعد حذف الفعل لذلك
نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى
اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو نحو تالله لابدال والبدل
التاء من الواو كثير في كلامهم نحو تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة
القسم تستبد عن اختيها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر
نحو لاعبدنه وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني
استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الخصم والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل
على المظهر الا على واحد وهو الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اذا المعنى ذ

الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل
والفعل لا يفارقه فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد لا يقال المقدر
الذي مولد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل
لان ذلك قليل غير متبع فلا يقال جاءني الذي قائم اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان
وصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في حال الشعر علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما
في قولك يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية
في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد ابتداء انقضاء الرؤية يوم الجمعة فهي حرف او
صلة الفعل قبلها الى الاسم بعدها ولذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اي استقرت
عندنا منذ الليلة وقد تكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما وتكونان على معنيين احدهما ان يراد
بهما اول المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية
يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن الكلام
بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لم افدت بكلامك هذا الامر لان
المعروف احد لو كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني والثالث
ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته منذ يومان واول وقته وآخره يومان ولا يجب الاتيان
بالمعرفة واما الواجب العدد لو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت ولغو جاز

على ما رايته مذ اثني عشر ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد
اول الوقت دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم يلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم يحصل
في حدة منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول
المدة دون آخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه لم
فارقك كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الكلام ان الكلام في الجر
على جملة واحدة وفي المرفوع على جملتين احدهما ما رايته والاخرى مذ يومان لان مذ
ويومان خبره كان المعنى ما رايته وامد ذلك يومان كما تقول ما رايته فمذ يومان كما مع
ذلك مع ما فسرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها لا
بها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا
للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت العموم وخصصته فلما
امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى واحدة فلم يجز دخول العاطف
كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما قال المصنف ويجوز مذ يومين لانه قد يتعين
ان الجر هنا يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فليتوهم ان يتوهم امتناع
الجر في قولهم ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا التوهم وذلك ان الجر هنا
غير ممتنع وذلك لانك لو قلت قصدت ان انتفاء الرؤية متعدد بهذا المقدار وانه

من رجل وصل ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته
كنت مخبرا بان الذى لقيته قليل ولا تعلم ان الذى ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله ربما
يود الذين كفروا راجع الى معنى المضى لان ما اخبر الله به لو وقع فيما يستقبل لصدق
الوعد وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل فهذا احكام رب وقد بقى منها سؤال وجواب
لابد من ذكرهما وذلك ان لقايل ان يقول انك اذا قلت رب رجل يعلم اذ كنت
مثلا كان رب مفيدة ادركت الى الرجل واد ركت فعل متعد بنفسه فكيف يكون
يقال انه يتعدى برب ولم نوجد حرف الجر اتصل بالفعل المتعدى الا وقد
حكم بزيادتها ولا يمكن ادعا زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب انها حرف
جر وقع فى الكلام على حدين اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل
فى انها مفيدة للاستغراق وان لم يكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان
الفعل الذى قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى آخر
غير المتعدى وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب فى الكلام وان كان الفعل
الذى قبلها متعديا بالقصد لمعنى آخر غير المتعدى وهو التقليل وهذا تنبيه
واضح واما **على** فهى للاستعلاء وتكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو
جلست على السرير فهى حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى
هذا زيد

هذا انه على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم عليه دين لان
فيه معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثانى فنحو قوله غدت من
عليه بعد ما تم ظمؤها اى من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخلها الجار واما **عن** فهى للبعد
والمجاوزة ويكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم
قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدى اليك
وفيها معنى زيادة معنى المجاوزة الا تراها تدل فى رميت عن القوس على ابتداء
الرمى منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية كان مخصوصا بعن
فلا يجوز ان تقول اديت الدين من زيد لان هذا موضع التعدى فقط واذا كان موضع
لا يجب ان يكون متمحضا للتعدى جاز ان تقع فيه انها نحو قولهم سقاه عن العيمة
اى بعدها عنها وجاوز بها جهلها الى الرى وان شئت قلت على معنى سقاه من جهة العيمة
وهذا من عمل من وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان تقع فيه عن فلا
تقول زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان احد يجاوز الفضل عن صاحبه
وتعداه وانما تريد ان تفضل زيد بكذا من هذا الموضع واما كونها اسما ففى جلست
من عن يمينه اى جانبها واما **الكاف** فهى للتشبيه ويكون حرفا فى نحو قولك الذى كزيد
اخوك وتدل على كونها حرفا وصلهم الذى بها ولو كان اسما لما جاز ذلك لانه لا يقال

كان التقدير عدو زيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا وان كان مزيدة فهى تدخل الفعل
ايضا ولا تتصل باول الحروف وانما تتصل باخره نحو انما وربما ولهذا دخلت على الفعل
دخلت اوله نحو ما ضرب وما يضرب **قوله** واما ما ينصب المفرد فسمعه على ما ذكر
فى الماية **الواو** بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف فى عامل المفعول معه وانا عليه لاكثرون
ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا
الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتيج الى الفعل او معناه
ولا ينصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينصب علم ان الفعل العامل للفعل
لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو ولا تعمل الا عند
وجوده قلنا ان الاصل فى الواو ان لا يعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل
العمل للفعل الذى له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذى لا تاثير له فيه اصلا
على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وسهنا عد الواو عاملا
ولعل قوله على ما ذكر فى الماية لدفع هذا التناقض **قوله** وحرف النداء يا وايا
وهيا واى والهمزة اعلم ان الثلاثة الاول هى لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نايم او
ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد اسمع بالله وبارب
ذكره واو هى مختصة بالندبة تشارك النداء صورة وان لم يكن نداء حقيقة **قوله** ونصب

ما ينصب المفرد

واوا انه تواليك بهذه المدة جبنا او اوله وغنطة عدلك نعت ولو اردت ان
مبداه اشبه المدة الى وقت الذى تتكلم فيه ولكن لا يقدر الفعل بالمدة ولا يجيء
بهما لانك تريد انه كان بعدك لم يبلغ غايته جردت فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء
الرؤية انما هو فى مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو ممتد
واما **حاشا** فهى للتنزيه وهى حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابى
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو
جاء القوم حاشا زيدا اى جانب بعضهم زيدا واما **خلا وعدا** فهما للاستثناء ويكونان
حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور فى الاول منصوب فى الثانى على المفعولية
والفاعل مضمر نحو جاء القوم خلا زيدا وعدا زيدا اى عدا بعضهم زيدا وعنده مثل خلا
قولهم جاء القوم ليس زيدا اى ليس بعضهم زيدا وانما لا يتصرف هذه الافعال لانها لما
كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا دخلت ما على خلا وعدا
ينتصبان البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك وذلك لان النابل الصادق فى مواقعهما وحالة
استعمالهما يشهد له التى يصدر ان بها انها لا تخلو من ان تكون مزيدة او مصدرية مع
عدم القابل بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد من ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها
لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاء القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد

المنادي

المنادى اذا كان مضافا ذكر جار الله العلامة رحمه الله انك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد او أعني عبد الله وانما قال ذلك لانك لو قلت يا فقد نادبت على انك تقصد منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى من هذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد الله فينصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل للزوم الاستعمال حذفا لا زما حال كون يا مع افادته معنى التنبيه والنداء مشعرا بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب رحمه الله اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا اناك اعني وانما قال بالبدل على النداء وانال لبدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه مهنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني لبدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل لهذه الحروف ام الفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء [illegible] ويعضده انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب مناب الفعل وسادّ مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحرف اليها ويدل عليه ايضا تعلق اللام الجارة في نحو يا لزيد واللام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا وحكى عبد القاهر ان هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا والمضاف

من ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملا في الثاني لانه لا بد من ان يعمل متعلقة به اما اثرا او خبرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول مثل مررت بزيد فان كان الثاني كان من المشابهة اظهر لان الثاني قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ وبالاولين دون الثالث في قولهم يا ثلثة وثلثين في اسم رجل او نكرة تقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا ما منكرا لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة مضموم فقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه عنده التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن لافتقاد علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان تعرفه قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالذكر فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا

واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما تقول رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب اخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان لعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان الاسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت علة البناء في المفرد المعرفة ولم ينتصب لفظا لكن حكم على محله بالنصب كما في ساير المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النصب في صفته نحو قوله يا عمر الجواد فلولا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان ملبوسا لفظا وعلى سائر المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز في ذهب امس الاحدث بالجر وهو لا الفرقين لان الضم لما اطرد في كل معرفة اسم في الظاهر بما يرتفع بالفعل نحو جاني احمد فاجري مجرى اعراب لفظه كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل كانت واياك والحاصل ان الشيء اذا شبه بالشيء لم يجر على سننه في كل حال ومما يحمل في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع التأكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون اجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز ان تعطف ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزلت منزلة العامل فليس عاملة في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع مع الالف واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو ولم تجر في المعطوفات الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد يا عمرو وكذلك حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم

تكرير العامل جيدا اذا كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير

لان التابع حينئذ بمنزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا

النصب لذلك لا يكون فيما هو الا تابع له وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم

كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو قوله

ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لم يجز فيها الا الرفع لان ايا وان كان منادى

صورة الا ان المقصود بالندا هو الرجل وانما جاؤا باي ليكون وصلة الى ندا ما فيه

الالف واللام لانهم لو جمعوا بين التخصيص بالندا ولام التعريف فكان المنادى

هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه

الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فصار

قلت يا رجل وضمة اللام منها فيها غموض لانا لا نقدر ان نسميها حركة اعراب لان

حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل ولا حركة بناء لان الاسم لا يبنى مع الالف

واللام ولكنا ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب لما رايتنا قد سوينا بينها

وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسمونه المبني المشبه بالمعرب

ومن حقها ان تفصل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين

منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لنقل

على انه معرفة بما المبني قد اعطي شبهًا من الحروف وان عملنا بمذهب ابي الحسن رحمة الله

في جعل العامل في الصفة لو بها صفة كان ابين لكون الحركة حركة اعراب هذا ذكره عبد

القاهر رحمة الله وانما الحقت حرف التنبيه بين اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستحقه

من الاضافة قوله ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام الا على اسم الله وحده

قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف الندا ما فيه الالف واللام

انما جاز ذلك في اسم الله نحو لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم مع انهما عوض

عن همزة اله فصار كانهما قد نزلا منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في الندا

ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير الندا وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية

الا انها لم تخلع عن معنى التعريف راسا فوصلوا الهمزة واما في الندا فقد تجردت للتعويض

مضمحلا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية

فقطعت قوله وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى

المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء

واحد وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة

لازمة لها والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد فاذا انه لا منزلة شيء

واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة

كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع

الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر

بعضهم ان فيه نظرا لان الفتح في نحو ابن في قولنا يا زيد ابن عمرو حركة الاعراب والحركة

في دال زيد حركة الاتباع الا ترى ان صاحب الكتاب شبه هذا بامرء وابنم فكما لا شك

ان حركة الهمزة من امرء حركة الاعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب

جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا

لم يبن منهما الا الاول اذا عري الثاني عن معنى الحرف كما في نحو بعلبك فقوله

بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمل على ما عليه الاكثرون من بنائهما على الفتح

ولكن ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادى دون الابن بعد المنادى حال

مقارنته الابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا

ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة

نحو منذ وابنم الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزيل الابن منزلة الجزء من الموصوف

لا يقال ان كل صفة هي كالجزء من الموصوف لا يقال ذلك لان بعض الصفات

ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك

من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم

ووصف به العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا وقع بين العلمين

لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فالجهة التي يكون من جهتها الانتساب ان تذكر كل واحد منهما

باسم العلم ولذلك اذا لم يقع بين العلمين الا ترى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون

ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن واذا وقع بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا

التنوين من الموصوف في غير الندا نحو هذا زيد بن عمرو ولذلك النصب والجر ولا

لذلك اذا لم يقع بين العلمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين علمين

كان كسائر الاسماء اي كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم

لم يبن معها الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة

اللام الجارة تفتح مع المنادى ويكون للاستغاثة او التعجب نحو يا لزيد للخطب

الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت

مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه

لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف

نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد

ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة لان البناء على السكون ممتنع

وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان لزيد المال

هذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا او اللام للابتداء او بانه مخصص بهذا
واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان زائلا مع الضمير للخلاف وصيغتي
المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى
الحركة التي استحقها في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا
نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فناديته وتقول يا للعجب انت تعجب الناس
لا يعرفك كل احد قوله وقولهم يا للبهيتة هذا جواب عن سؤال مقدر عسى ان يورد على ما ذكر من
ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان
المنادى محذوف كانه قولهم يا قوم لزيد والمعنى للبهيتة اي احضروا ما
وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من اغالطهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة
ويا للافيكة قوله وترخيم المنادى قال النحويون يعني ان الترخيم حذف
في اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان تنحر البعير وغيره من غير علة
وهذا ايضا حذف عن اخر الاسم من غير عارض من اضافة واعلال وتحاوي
ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون كلامها
قريبا محذوف الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي
تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للجارية الاملس

الترخيم

رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص
بالنداء لان النداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر
مهم فالمنادي يوجز بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلمة
وليس يشترط ايضا ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته لئلا يلتبس والثاني
ان يكون زائدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما يكون اقل الاوزان والكوفيون
اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق
يا عن قالوا لان في الاسماء ما اتى كلمة بحدوم وبد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء
قليلة الاستعمال خارجة عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالث ان لا يكون
مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت
في غير النداء والرابع ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب
والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامس ان لا يكون مستغاثا وذلك
لان المستغيث لا بد من نوع تعلق من المستغاث بالالتباس وعدم التفهيم وكلاهما
وذلك لا يحصل منه او يطابق التخاطب بعد الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف
لذكر الشرائط الثلثة الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان المحذوف في الاسم المرخم

مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من
الحركة والسكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كأنه اسم برأسه ولم يحذف
منه شيء فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا جار ويا مرق في حارث ومرقل
وان شئت يا جار ويا مرق بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا
كان ما قبل الآخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف وذلك نحو يا بل في
بلبل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة او لا
فان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة او لم
يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حار في حارث بالكسر والفتح على
اللغتين وان كان ما لاسم لعا ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق
فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخير نحو يا سي في المسمى بسعد على اللغتين
الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول يا جار بالضم وغير مقدرة في
اللغة الاخرى وان بقي يحذف المدة ايضا نحو يا منص بالضم في منصور على
اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا نحو يا مرو
بالضم والفتح في مروان قوله الا ما في آخره تاء تانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة
على الثلثة والعلمية انما لم يشترط هذا الشرطان ... ولما كان المحذوف
تاء التانيث

تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة ثانية فحذفه اسهل
ولذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في اللفظ لم يكن قبل الترخيم
اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة قوله يا ثبا اقبل
او اقبلي على اختلاف المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل الشرطين
مفقود وسوى الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي ويكون كلا
الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح والضم قوله والا في الاستثناء مشتق من ثنيته عن

الاستثناء

الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن حكم المستثنى او من ثنيت
الحبل اذا وصلت احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا سمي استثناء لانه ضوعف به الخبر
ويشفع ان كان الاول مثبتا يشفع بالنفي وان كان منفيا يشفع بالاثبات على ما نرى وهو
اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا
من المجيء الذي دخل فيه غيره ولم نقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع
من الاستثناء لان حمارا في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه يخرج
عن حكم دخل فيه غيره فان قلت اذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف
الحكم عنه والتصريح به والنص عليه قوله والمستثنى ينصب في الكلام الموجب
اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب والمعني بالموجب

بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المبني بالا كما ترفع زيدا
بالفعل المبني بها وهذا تحكم على الاوضاع وخروج بها عن طرقها لان الا لم توضع لنفي
الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله
وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية ولا
تقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع على ما ينافي التعريف لانك اذا
قلت مررت برجل غيرك فقد وقع عند المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم تكن الاضافة
معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ماله ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير
السكون ونحو فتوصف النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك
قد وقع على المخاطب وعلى رجل آخر او انك لم تمر بالمخاطب بل بآخر او انك مررت
برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل وهو في هذا الوجه خلاف مثل
بخلافه في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف
والشمائل فهذا اصل غير وما له في اصله انهم قد وجدوا بينه وبين الا مناسبة من
جهة فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء و
اعربوا اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا لمعنى
الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فا... لا قول نحو جاءني القوم

غير زيد وما جاءني غير زيد احد او ما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد وغير زيد
بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل
في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غيرا لتوغله في الابهام اشبه الظروف المكانية التي
هي الجهات الست وما هي مجراه فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول
الا على غير في الوصفية فنحو قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز
الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فلم يشرك ان القول
به ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة
قاطعة على التوحيد قوله وسوى وسواء اعلم ان سوى في معنى غير لانه يستثنى به
والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وحجتهم انك لا تجد العامل لان
المعنى المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمولا لعاملين في حالة واحدة فلهذا كان
الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبيح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى
مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون
اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجرونه في الشعر مررت بسواك وجاءني سواك قوله
الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس والبقية تسمى
مشبهة بالفعل وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من جهة ... لفظا

مالم يصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر

باحد هذه وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان حرف الاستغراقية كما يزاد في النفي

والنهي يزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون

المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه

المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما بتوسط

الحرف والمصنف رحمه الله جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان

العامل في الحقيقة للفعل على ما هو المشهور من مذهب البصريين وان كان غير موجب فلا يخ

من ان يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه فيه مذكورا فان كان تاما

فلا يخ من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب

ابدا اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخ من ان يكون

المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو جاءني

احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل

منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو

ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وما مررت باحد الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا

زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام

ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها لغا الكلام قبل تمام

لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان

الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط وكان قولك

ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد فاذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا

في الكلام وجزا منه بخلاف النصب اذ هو فضلة وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب

نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فيه

عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فوقعت زيدا لجائي وكيف تزعم به وقد نفيت

عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا

جعلت فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان

الكلام غير تام لغا فيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت

الا زيدا وما مررت الا بزيد والفعل الواقع الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة ساير

الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل وعمرو ولا يجوز هذا الا في المنفي لا

تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت تقول لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او

نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا لغية بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز

لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاء

الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه في ان يجعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب على المرفوع ههنا لازم وفي الفعل جائز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة لا يجوز فيه الوجهان لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمروا او ضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب ليكون ابعد لشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فما الذي يسوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع وتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو قوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل ولا يجوز الا ان يتقدم على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحروف ان تعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل في الحروف متقدما عليه واعلم ان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل وقد عمل الحروف فيهما معا عند اصحابنا

البصريين لاقتضاء الحروف الطرفين على السوية ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل للحرف فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان تعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى الخبر وذاهبان خبر له ولان يكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي والاخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف في عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه قوله ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق ولذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما نراه وان المكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لام الابتداء الا انا ما نحو ان زيدا القائم وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان يدخل عليها نحو لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في

في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة وان لم يمض فالنصب لئلا يحمل على ما مر انفا واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا كانه ابتداء والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد لما هذا شعرا وا لا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم في الاية هذا هي الايذان بان الصابئون الذين كانوا ابعد من غيرا في الزيغ والتيه قدما في الكفر وما جمعوا فيما بين الالهة صبئوا عن الاديان كلها لو امنوا الصحيح مع ذلك لغفر لهم فضلا عن غيرهم هذه ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت فهي للاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فجاء تقديم بهم حيث كانوا اشد بغيا ولو فيك والصابئين بالنصب والاتم لما كان من التقديم والتاخير شيء لان التقديم والتاخير في المراد دون القارئ هكذا ذكره الكتاب قوله وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في لك كان زيدا الاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان لكونها داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكسر لما جاز السكوت عليه وانما عدلنا الكلام عن نمط الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على

التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما هو بعد مضي صدر من الكلام قوله ولكن للاستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد ولكن عمرا جاءني وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد تنزل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا واجاصر وجاءني زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تعالى ولعل الساعة قريب نرجو للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان تستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو الا ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ المحال لا يرتجى وقوعه قوله والفرق بين ان وان ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد فقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فيكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم وفعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه واما ان المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول ان زيدا منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل انك

كان مظنة للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك
وما كان مظنة للمفرد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف
اليه والمبتداء نحو بلغنى ان زيدا منطلق وسمعت ان زيدا خارج وعجبت ان بكرا
واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا يقع مبتدا بها فى اللفظ لا تقول ان زيدا
منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدأوا الكلام بان لكان عرضة لدخول
ان عليه نحو ان ان زيدا قايم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين لمعنى واحد **قوله**
وتقع بعد لو ولولا وبعد علمت واخواته وانما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتنى لاكرمتك
لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا
فالتقدير لو وقع انك جئتنى اى مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان
وصلته ولطلبها الفعل وجب فى ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز
الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره جار الله العلامة وقد اعترض عليه بقوله تعالى
ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه مجد المشايخ بانه انما جاز من حيث
ان قوله تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما فى الارض من شجرة اقلام صار خبره
الجملة المعطوفة ومى يمده كانه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها بها وحصول التركيب
بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم زيد اضربت عمرا واخاه فى ان زيدا انما يصح نصبه مع

كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبى عنه من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا
صار عمرو لاتصاله بهما بسبب زيد فكان الضمير المتصل باخى زيد متصل بعمرو وانما فتحت
بعد لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت
لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكان بمنزلة
قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ الا بتأويل والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا تقع
الا خبرا عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت
علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثانى المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته
ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان
زيدا منطلق جرى فى صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا
منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان فى صلتها
اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما فى صلتها دل
على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد
علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك
اذ لا يكون معه حديث ولا محدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول
اللام فى خبرها لان علمت يعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قايم على ما سيأتى بيانه

فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من مظان الجمل فكسر **قوله** وتدخل
ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه الاحرف الستة فيكفها
عن العمل وتهيئها للدخول على الفعليين نحو انما زيد قايم وانما قام زيد وعلى هذا سائر
الحروف وقد ذكر علماء علم المعانى ان انما لقصر الحكم على الشىء او لقصر الشىء
على الحكم كقولك انما زيد قايم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد
تريد ان زيدا مقصور على القيام القيام مقصور عليه ومنه قوله تعالى قل انما انا
بشر مثلكم وقوله انما يخشى الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب
واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتهيئها للدخول على الفعليين الا ان المكسورة اذا
خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فيدخل
على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها
والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد
الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفى فرقا بينها وبين ان الناصبة
لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال
او للحال وذلك نحو ان زيد لقايم وان كان زيد لقايما وان ظننت لزيد منطلق

وعلمت ان زيد منطلق وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان
قد خرج وما حالى زيد لكن عمرو حاضر وكان زيد ابا حفص **قوله** ولا التى
لنفى الجنس وما ولا المشبهتين بليس ما ولا تحملان على ليس فتجعل
لهما مرفوع ومنصوب على خلاف الحجازيين لمشابهتهما اياها من وجهين احدهما النفى
والثانى الدخول على المبتدا والخبر ثم ان ما اذهب فى الشبه بها وذلك لاختصاصها
بنفى الحال كليس بخلاف لا فانها لنفى الاستقبال فلذلك كانت عاملة فى المعرفة والنكرة
جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا فى النكرة نحو لا رجل
افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها فى الشبه وانما خصت بالنكرة
دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفى الجنس فى الاعم الاغلب
وذلك لا يتصور الا فى النكرة فروعى مثل ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم
لا يعملونها ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل هى الاولى قال الله تعالى
ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفى بالا لزوال شبههما
بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفى فحسب وقد ابطلت الا ذلك واما ليس
فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية ولذلك يبطل عملهما عند تقديم
الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف فيها

ضعيفا من جهة المعنى فلم يقويا على العمل عند عدو لهما من سمتهما الاصلى قوله

قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب فى باب ان اظهارا للفرعية وما ولا

المرفوع لذلك قلنا ان واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعمالا احتيج

ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا تلتبس به بخلاف ما ولا فانهما لا يشبهانه تلك

المشابهة القوية فلا يلتبسان بالاصل قوله وللا وجه آخر اعلم ان

النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا

الاستغراقية نحو لا رجل فى الدار فقد اشتمل النفى على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل

فى الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له نفى الجنس فى قولهم نفى الجنس

نوع تجوز لانه نفى حكم الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل فى الدار انك نفيت

حكم الرجل وهو كينونته فى الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان

فى نصب الاسم ورفع الخبر لكونها فى النفى بمنزلة ان فى الايجاب وهم يحملون

النفى على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل

ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر

واذا كان مفردا بنى على الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد

وانما غير معموله فى المضاف والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء

المضاف وكذلك ما يضارعه فلا تعيد هنا والذى يفصل لك النصب الصحيح من البناء

وهذا الباب انك تقول لا مسلمات فى الدار بفتح التاء لان الحركة ليست حركة

اعراب فلحقها اختها التى هى الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتح ليست

للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا اباك صدق لك ولا اخوات ينسب لك

فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة

لان الاضافة فى هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولا مساغ لدخول

لا فيه على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا

فى الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم

انهم اختلفوا فى ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما فى ان وبعضهم على انه بالخبرية

كما هو قبل دخول لا ولا اعمال لها فيه وجه الاول لان لا محذو بها حذو ان فوجب

ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفى فيها يقتضى الجملة فوجب ان يكون عاملة فى طرفيها

وجه الثانى ان لا فرع على ان فوجب ان لا يساويه فى العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن

الاصل وايضا ان لا مع المنفى مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون

الخبر خبرا للمبتدا ولا تعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه عاملان لفظى وجاز لا رجل وامراة كاينا

عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضى الجملة يدل على ان لا عمل لها فى الخبر والا يلزم اعمال

عاملين فى معمول واحد على ما سبق فى ان واعلم ان اثبات الخبر هذا الباب وهو

لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر فى كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما فى

قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها

لا اله لنا او فى الوجود الا الله قوله فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع

نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله وانما جاز الرفع مع التكرير فى قولك لا رجل فيها ولا امراة

لانه مبنى على السؤال نحو ان يقال ارجل فى الدار ام امراة فيقول لا رجل فى الدار ولا

امراة ولا لا يعمل فيهما وقد ذكروا فى لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان

يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فيجعل كل واحد منهما نافية للجنس والثانى لا حول

ولا قوة الا بالله ستة اوجه بفتح الاول ونصب الثانى على ان يكون الاولى لنفى الجنس

والثانية زايدة مؤكدة للنفى غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفى

لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاولى ورفع الثانى ليكون

عطفا على محل لا مع المنفى والرابع لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس

لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثانى والسادس عكس هذا وهو

الوجه الثالث بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان لا الثانية فى الوجه الثالث زايدة

غير عاملة وفى هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هى الوجوه الستة التى

نصوا عليها وللزيادة عليها مجال قوله واما المعرفة فلا تقع بعدها الا مكررة اعلم

ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفى الشايع وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة

فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شىء منه فى ضرورة الشعر والذى

فى الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاز هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال

ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندى ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا

قيل ازيد عندك كان الجواب لا اى لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصولة بينها وبين لا حكم

المعرفة فى ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امراة قوله والحروف العاملة فى

الحروف العاملة فى المضارع

المضارع نصبا اعلم ان الاصل فى نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم

قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها فى تاويل

المفرد فى قولك احب ان تقوم اى قيامك كما ان المعنى ان زيدا يقوم فى تاويل المعنى قيامه

واما اخواتها فقد حملت عليها فى العمل لانها للاستقبال فهى على هذا التحليل الحروف الناصبة

هى ان فحسب والباقى لا ينصب الفعل الا وهى مضمرة نحو الا زوق على خلافه قوله

ولن لتاكيد النفى فى المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت قلت لن افعل غدا ولا

يجوز لن افعل الان وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت الالف

لالتقائها مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله حرفا برأسه وقد تبعوا قوله

نحو انا اذا اظن اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم في شئ مماثي حيث وهذا الايلزم
لان الحروف يتغير احكامها ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا
بطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف
المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدلت النون من الالف وقول من قال ان لن تفيد
التابيد ليس بشئ والاظهار تحديد الفعل بعده نحو لن اصل الى وقت كذا وقد جاء
بدليل قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد
يكون حرف جر وقد يكون ناصبا فان كان الاول فالفعل ينتصب بعدها باضمار ان
لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه
وفيمه والاصل كيما على ان كي يكون شئ داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف الالف
كما حذف مع ساير حروف الجر نحو لمه وفيمه وان كان الثاني كان نصب الفعل بها
نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تاسوا
على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخله الجار قوله والرابع اذن اعلم ان اذن جواب
وجزاء تقول اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك
جزاء لاتيانه وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا لها غير معتمد
على شئ قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتداء

الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتداء
اسم والاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس اذن فد وضع على العمل حتى
لا يجوز الغاؤه البتة كما كان ان كذلك لانه قد يقع حيث لا يكون له عمل كقولك انا اذن
فاعد لذا واذا كان مما يلغى وقد وقع قبل المبتدا كان المبتداء اولى بالفعل الواقع بعدها
وكذلك اذا قلت ان تزرني متى اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم لان الشرط
قبله يقتضي الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون
الجزاء لا يتصور ولان يصح له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب
بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد
على اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول
لمن يحدثك هذا اظنك كاذبا بالنصب وانك حال الظن وان كان الفعل منقطعا
عما قبلها غير معتمد على شئ لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان كي ولن
لا حظ لهن في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث يعمل تارة ويلغى
اخرى الا ان الالغاء في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال
معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما نقرر قوله وان من
بينها تدخل على الماضي والمضمر بعد ستة احرف اعلم ان تصرف ان اكثر في الكلام

من تصرف اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي و
المضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف عد الدخول على الماضي من
خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري
الى اخره قلنا لا نم ان اذن في البيت داخلة على الماضي بل هي الحرف ملغاة لتوسطه
بين الشرط المقدر او القسم المقدر وجوابه ولا تعلق له بما وقع بعده والحاصل ان اذن
غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام
المصدر بها الماضي واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل ملغاة كانه قيل لو كنت
من مازن لقام بنصري اذن وجواب ثان وثم اجعل الدخول على الماضي من خواص
ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من
خواص اي وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه قوله ومع حتى اعلم ان حتى
حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار
ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل
المصدر مجرورا بالمحل مما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون حتى قول الشاعر
ذ اقبت عين ابي الدهيق بمطالها حتى المصيف وتغلو القعدان فالمصيف مجرور
بحتى وتغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه في

بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها
هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجئ هنا منصوب بعد الجر لانه لا يكون في موضع
واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا
لم يكن قبل تغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن بصدده حرف
جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام سهنا محذوفا
كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيك خفوق النجم في ان المصدر قد
اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر نايبا منابه ثم ان الفعل
بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها
فالسبب اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وسوم ترقب بعد
او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالسبب
والمسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود
السبب كان مترقبا فاتت بحكايته الان بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم حال
نحو سرت حتى ادخلها الان او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضيه
فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع ان مع فعل الحال قوله ولام كي اذا قلت
جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الا

ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهاران معها نحو جيتك لان تعطيني بخلاف
اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى والواو واو والفا فلو ظهر بعدها ان الظهر
عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام لانها ليست من حروف العطف
بل هي من حروف الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل الاخر
عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني لئلا يجتمع اللامان فان اللفظ به مستثقل قوله
ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب والكلام بلى عاملة بنفسها لانها
في الاصل من حروف الجر وقد زيدت هنا لتوكيد النفي فالحري ان لا تعمل النصب فاعمالها
للاصل والتزم اضمار ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل يلتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه
بحث نطلبه في المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك او
تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وهذه العبارة معترض عليها لان ان
المضمر بعدها الا لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني الى ان
ان تعطيني وهذا اخلف من القول والامام ترك هذه العبارة رفعا لهذا الاعتراض
واما كان النصب هنا بان فلم يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف
فلا تكون عاملة في الفعل فان قلت انها ليست هنا للعطف لانهم

بالى او حتى او الا قلنا وشي من الحروف المشبهة بها ليس بعامل في الفعل
ايضا فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو الصرف هي الواو في نحو قولك
لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها
لانها لو عملت لكانت لا تخ من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي عرض لها
في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول فلان معناها
الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك وشي من حروف العطف لا يعمل
النصب واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل
النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن
كانك قلت لا تاكل السمك مع شرب اللبن وله ان ياكل السمك على حدة ويلبس له ان يجمع
بينهما في وقت واحد وان اردت ان تنهى عن كل واحد منهما تقل لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بالجزم والفعل بعدها مع ان المضمر منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم
ما صنعت واياك قوله والفاء في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك
فالفعل منصوب باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلا اكرمك مثلا
قصدوا الى صنيع يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سببا للاكرام فتنزلوا بذلك

تنزيلهم منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما نزل منزلة المصدر وجب اضمار
ان بعد الفا ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك
زيادة فاكرامك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني فمع اضمار ان ايذان بان الاول
سبب للاخر وكذا النهي كما في قوله ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل
والمعنى لا يكن منكم طغيان فحلول غضب مني واما النفي فهو كقولك ما تاتينا فتحدثنا وله
معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا يعني لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا
اي لم يوجد منك اتيان منسبب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام
موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من الجزئين
وهو المعنى الاول او بانتفاء الجزء الثاني وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء
الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما
الاستفهام فقولك اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف بيت فزيارة مني
واما التمني فهو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي مالا فانفاقا واما العرض فانه قريب
من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا منك كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ومقاربته للتمني هي انك اذا عرضت النزول فقد حثثته عليه فلا
تحثه الا على ما تودده وتتمناه وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل

ان تستفهمه عن ترك النزول وانما القصد ان تذكر له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب
بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة
له اعراب ولا يخ من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ايتني
فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر وقسم يجوز فيه النصب والرفع نحو ايتني
فتحدثني ان شئت قدرت الفعل ليكن منك اتيان فحديث وقسم جائز فيه النصب لا غير
نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت
قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان تفعل فعلت الا ان
بالفا انما يكون فيما كان الاول سببا للاخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان
سببا للحديث اي ان اتيتنا حدثتنا وهذا اعني قوله ان تفعل فعلت لا ان تكون ذلك
باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها
بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل
المضارع فتنقله الى المعنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل
سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا النقل
حملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت
عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع ولم يجوزوا دخولها

الجازمة للمضارع

على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على
الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فدخولها على الاثقل اولى من الاخف واما لم فالاصل
فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي
هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الاثقل قوله وفي لما توقع قبل ان
لم تنفي فعل ولما تنفي قد فعل فكما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع
فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك ولذا لما يركب وقيل هي لم
ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطال زمان
فعلها وذلك انك اذا قلت ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلت ندم ولما
كان على ان لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر وانما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان
في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه
محققا به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد
ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد الذي تدخل على المضارع نحو ان زيدا
ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التي تعمل
عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله فليستجيبوا
لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسور فكما

اللام ههنا كما انهم قد سكنوا العين ثمة نحو فخذ وكبد ونظير اسكان اول
موضع الواو والفاء تشبيها بعضد حيث قالوا عضد قوله ولا النهي انما عملت
لا هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غائبين او
حاضرين او متكلمين كما ان لام الامر كذلك نحو لا تضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط
وهو يقتضي جملتين تجعل احداهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها
لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه
لانه حذف تخفيف وهي ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت
ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فالحري ان لا يعمل الحرف الذي
وضع للجحد ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان
ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيك قلت انه وان
كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت امس على
معنى ان يصح خروجك امس لانك تقول ذلك مجوزا ان لا يكون قد صح فهذا
كلام على وجهة قوله وثمانية وجوه ان كانا مضارعين اعلم ان فعلي الشرط
والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء

ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان حينئذ لان
لان معناه يقتضي الجملتين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد
منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا
كانت غير مستوجبة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انها في محل
الجزم على معنى انها وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما واما
الثالث فنحو ان تاتني اكرمك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم
اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرناه واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا
والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم
نحو ان اتيتني اتيك او اتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط
حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا
ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد مرفوع لفظا ودعا مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله
لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه البيت الذي انشد وان اتاه خليل يوم مسئلة
يقول لا غائب مالي ولا حرم معنى تقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى
يوم مسغبة ويوم مسئلة ويروى حرم وحرم والخليل الفقير والحرم الممنوع اي يقول

ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيدة يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله ويجيء الجزاء
بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا محققا اعلم ان الجزم في الفعل
الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخل الفاء لان الفاء
تاتي لاتباع الثاني للاول ولا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم انه
انت مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على
يصرف عن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا
من تقدير الجزم اذا جملة الاسمية يمتنع فيها الجزم والحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر
فيه على الجزم فلما كان ما بعدها اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر
هو موقوف او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرة اخرى ولذلك النهي والدعاء ولذا
الماضي لانه لا يستحق الاعراب واخرج بالقرينة عما كان ماضيا في تاويل المستقبل نحو ان
خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت امس فقد خرجت بالماضي فلا
تاويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء
مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من نحو قولك ان تاتني فانا اكرمك واعطيك
اي اكرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا
فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في

وصبر الترايم منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع الجزاء لجعلها الا ان تقدير الجزم لان

في جزء الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا تخفى استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه

فاكرمه فلا يتاتى لك ان يقول اكرمه مجزوم في التقدير لكنك تقدر للجزم في المجموع فتاول

الكلام على معنى فعل اخر يظهر فيه نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان اتاني اليوم فقد

اتيتك امس اذ المعنى ان تعتد بكل ذلك لوجوب او تعتد محققا او ما اشبه ذلك واما في

مثل ان خرجت خرجت فلا حاجة لك الى تاويل الفعل على هذا اذ قد ظهر الفرق والحاصل

ان حق الجزاء اذا كان فعلا يكون جزمه فيه وصح ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء

فان قلت التزموا تسميتهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت

يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة لا لكونه متعددا معنى لم يكن في نفس صيغة

المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظه

عن الالتباس نحو ان يلتبس ان المركبة بها الجزاء بالتي هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا

الغرض لانه يدل على معنى متعدد ليس في الفعل لا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين

الفاعلية والمفعولية فليس برفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمرا ليعلم انه معنى ضرب

او معنى زيد عمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف معناه المجازاة

وفي لا تخرج ان معنا لا النهي ولكنه لان الفعل له طرفان في اقتضائه وجب ان ينفصل

احدهما عن الاخر قوله ويجزم بان مضمرة في جواب الاشياء اذا قلت ايتني

اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط وقد حذف لدلالة الامر عليه لان المعنى ايتني فانك

ان تاتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتى

وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك المعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك

لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام

من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل تكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل

واتيت بعده بجواب كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل تكن خيرا لك وان قلت

لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا يدل

عليه لانه نهي فلا يدل على الايجاب ولهذا قال امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لا

اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولانا

ان نقدر فعلا مثبتا نحو ان تاتنا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان

امتناع الاضمار في النفي لما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل تكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل

وقد اورد لا مطلقا فالاولى ان يعرب عن هذا التعليل صفحا الى عدم بان يقال

علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة

له على الشرط الذي هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف ساير الاشياء المجزمة

فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه

لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت عليه

النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت الخبر في قولك الا تنزل يدل

على ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام

نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع

انما يجزم اذا قصد به الجزاء وان لم تقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبق نحو قوله فهب

لي من لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا او حالا نحو فذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين

او قطعا واستئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلب عليه قوله ومن الاسماء

اسماء تجزم المضارع على معنى ان ومن وما اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب

من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان يجب ان يقال

ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب

خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال

ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل على كل انسان فلهذا احكم باسميته وبني لتضمنه

معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اي انسان

تضرب اضربه واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل اي

انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية

لا يجوز ان تكون خبرا لكونها في صلته وعند بعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما

ان يكرمني اكرمه ومن ولا اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى

شيئا ما ان تصنع اصنع لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد التبليغ اتي به وجعل نائبا

مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج

كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو

كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد الى الاسم الاول المبتدا

وقد خلا الجزاء ههنا عن العايد وفي الشرط ضمير عايد اليه وكذلك اي نقول ايهم

ياتني اكرمه والمعنى انسان ما ان ياتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت

ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف

الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع

الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب كان لاستغراق الامكنة ونحوهما ما

المزيدة ونريد مما ايما نحو متيما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا اني ومعنى كيف

الا انه يجازى بها دون كيف نحو اني تكن اكن ومتى لاستغراق الاحوال فانها ليست

بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكرنا وجهان احدهما

ان يكون الاصل ماما على ان يكون الثانية زايدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف
الاولى ميما تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه وانما قبلها الشرطية يعني الكف ثم
جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وانما بمنزلة اين ومتى الا انها لا يجازي
بها الا مع ما وذلك لانها قد لزمتها الاضافة والاضافة تمنع المجازاة لاقتضائها الابهام
الاضافة منافية واذا الحقتا ما صلحتا للمجازاة قوله واي يكون واحدا من اثنين وضع
اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الى الاثنين
فصاعدا وتكون النكرة سايغة اضيف اليها واحد كانت او اثنين او جماعة قوله
ويدل على اسميتها الى اخره قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء اسناد الفعل
الى ضميره نحو ايهم يأتني اكرمه والاضمار مختص بالاسماء ودخول حرف الجر عليها نحو من
تمرر امرر وما اضافها نحو ايهم ودخول التنوين نحو ايا ما تدعوا ومدعى الدليل لا يعم
جميع هذه الاشياء بل يختص بعضها لان اذما وحيثما لا يدخلهما شيء من ذلك والدليل
العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة على معاني متصورة استقلالا ايا بانفسها
او لامقارنة معنى المجازاة اما بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة
معنى المجازاة وتدل على اسميتها ايضا انها لا تقوى على الاعراب المحلي على ما مر والحرف
لا يكون له اعراب بوجه قوله ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم

ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام ثم ان التبيين
قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب
ان تضاف الى ما يبين اقل العدد التي هي افعل نحو افعال وافعلة نحو افعلة بمعنى الجمع
الصحيح مذكرا ومؤنثا كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان
يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع واشساع وقد شذ عن هذا
الاصل ثلثمائة الى تسع مائة اذ القياس ثلث مات او مئين لان الثلث تبين بالمائة
الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر ثلاث مئين
وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان التلفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد
الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل رجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد
مخصوص العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما فوق من الاعداد نحو
قول بعضهم ثلاثة اثوابا لانهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في نوع
لك سيا ما وفيما فيه النون نحو عشرون وثلثون وقد عرفت ذلك وفيما لكنه الاعداد
نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة

على ما عسى نحو في موضع وحق المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس
والنكرة المفردة تكفي في ذلك واختاروها لانها اخف واما ماية فانها تضاف الى
ما بينها كما تضاف ما بعد عشرة الا ان المبين مفرد نحو ماية درهم وذلك لان ماية قد تجاذبها
شبهان احدهما مع عشرة عشرات ومع تسعين من حيث انها مع كثرة مثلها ولانها
تجعل ما يبينها مجرورا لكون كعشرة ولم يجمع لكون كتسعين توفرا على الاعتبارين حتى انهم
قالوا ماية درهم فاضافوا استناما الى المفرد ولم يمنع الاضافة الى المفرد وعلى هذا
حكم الف وانما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاعداد المركبة التي تنصب
ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت
تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فالحري ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في القياسية فلعلها اجعل الاسم
التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو
نصب ما بعده على التمييز فيكون تعديه من جملة القياسية صحيحا واما احد انواع الاسم
التام المبهم تنحصر في عدد مخصوص وذلك لا يقدح فيما ذكرتم على ان الشبهة قائمة بعد
اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من
الاضافة فالحري ان يعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثاني كم في الخبر

في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم موضوع للكناية عن الاعداد ومبني الكثرة ويستعمل
على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز
لجريها مجرى اعشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها
لانها اسم والاسم يستحق التنوين وهو قد سقط للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة
الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافة الى
الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو بمنزلة ماية درهم واما الى الجمع فلانها لما تبينت بالاضافة
اشبهت بابه عشرة فاختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر
وفا بينهما والخبر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة رب فتجر ما بعدها حملا على
رب فتجرها على وتيرتهم في حمل الشي على ما يقابله وقد يجي النصب في الخبرية حيث يفصل بينها
الاضافة وذلك عند ما ينفصل بينها وبين مجرورها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر
بعد ما باضمار من وهي متعلقة ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن
معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون لان الاصل في البناء السكون
ثم انها تقع في وجهيها مبتداة ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى
كثير او اعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او اعشرين ورد
كم رجل او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها

من معنى الاستفهام والخبرية بمعنى الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها
مجرى واحدا في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك
لها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة
وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث كاين وهي
كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاين رجلا
وانما نصب مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات
كاين بوزن كعين وكائن وكاء بوزن كاع وكي بوزن كيع وكاء بوزن كع واكثر ما
تستعمل مع من وكذلك كم الخبرية قوله والرابع كذا الكناية عن العدد
كم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم
الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاين وذا ايضا تغير حكمها ولذلك يستوي فيها كان ذا
المذكر والانثى لا يقال في كذا كذه كما يقال في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف
صار بمنزلة اسم مضاف فينصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما كانه قيل كالعدد درهما
وانما قصد ان تبين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك
قلت عندي عدد ما درهما قوله ومن السماعية العاملة في الاسم كلمات تسمى
اسماء الافعال اولها رويد الى اخره اعلم ان هذه الاسماء قد توتى بها الغرض من

من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسندون بها مسدها ولنوع
من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سياتي فاذا قلت رويد فانه قائم
مقام امهل واستوى فيه الواحد والمذكر والمونث والاثنان والجمع وهذا نوع
من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالامر
قد يكون متعديا كرويد زيدا او غير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى الكف ولم يورد
المصنف هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود ههنا ذكر العامل
واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب
فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان
حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا الحذف والتغير دليلا على انه خلع
منه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان
والجمع فرقا بينها وبين الفعل لانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد
يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا
على الوصفية للمصدر نحو سر سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو ساروا رويدا
اي مرودين واذا لحق الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطاب ولا
له من الاعراب مثلها في ذاك والنجاءك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهي اسم

محرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهي اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه
وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا
تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك
من الظروف المضافة في الاصل وقد جعلت اسما للفعل لان الصوت الظروف
ينوب مناب الفعل وتغني غناءها فجعلت ههنا اسماء لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات
وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وفي بهين ومنها شتان وهو اسم
لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد زاد بعدها ما نو لبدا نحو شتان
ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي بقولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة
لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى
بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يكن لشتان عمل وهو من العوامل ثم
بعضهم على القياس لكون ما مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع
وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز كقولك
سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واحد يرغمها
فراى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لاخر قد سمنت الشاة فقال امرؤ ذلك

فارسلها مثلا تضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الثلثة مبالغة ليست
في مسمياتها اي هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان نفسر هيهات ببعد فان فيه
زيادة معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعد لا ان يعلم المخاطب
مكان ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد
جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن السماعية انواع
اربعة من الافعال منها الناقصة اعلم ان هذه عوامل داخلة في المبتداء والخبر لتثبت
واخواتها الابراك تقول كان زيد اخاك ثم سقط كان فيكون ما بقي مبتداء وخبر نحو زيد
اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب ههنا ليس بلازم بل لو تركت
على ما وراءه كان كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا انقطت بالمبتداء
وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتداء ونصبت الخبر لشبهها الافعال المتعدية
في اقتضاءها شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث فانها تدل
على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام فيما
واذا سلبت الدلالة على الحدث وعوض الخبر ليكون مع خبرها في قوة الفعل الدال
على الحدث فلم تكن على مرفوعها قوله والفرق بين كان وصار اعلم ان معنى
صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل

على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان
فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله ولا لدوامه وقد يستعمل صار بمعنى في الحال
وحسب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا المعنى تامة قوله وكان على
حلك اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد
ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم
من كان في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب من تكلم
من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان الشان انتجر من زيد اي
كان الشان انتجر من زيد وكان سميت هي الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة
خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا لرغبة في التفهيم والتقريب والرابع
ان يكون مزيدة نحو ما كلمني من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته
اعلم ان اصبح وامسى واضحى تجئ على ثلثة معان احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد فاريا وعلى
هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات الخاصة مجرى القسم
واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى
صار من غير ان يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح

زيد غنيا وامسى زيد امرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين او كونهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله
وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي ان تقول اصبح
واخته او واخواه لو لا انه تساهل في العبارة قوله وما في ما زال واخواته
نافية اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل لفاعله
في زمانه وما في ما عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته تجري مجرى
الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما
لما ان كلمة الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلمة في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح
وما فتئ بالهمز ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف
في اللفظ للدلالة والمعنى مرادة نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف واما ما في ما دام
فمخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر نائب
مناب الزمان كما في ابتك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى
دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان تقع بكلام قبلها
لانه ظرف لا بد له مما يتعلق به قوله وليس لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا
الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن

وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به
وقيل ان اصله ليس كصيد البعير لكنه لما لم يتصرف التزم في عينه الاسكان ليكون
دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب
او ترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال
زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها شئ مما في حيزها واختلفوا في ليس فذهب
المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه وذهب عامة
الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم يجوزوا منطلقا ليس
زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف في فلحري ان لا يعمل فيما
تقدمه انحطاطا لرتبته عن رتبة الافعال المتصرفة قوله والنوع الثاني افعال
المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه
بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج
فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب زيد
الخروج الا انهم الزموها ان مع الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على

سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها
لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع
نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي خروجه الا ان
المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال
ولم يفتقر في هذا الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا وجرى ذكر الاسم في صلته
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها
بعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا
يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان مع الصلة في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع
على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما مجئ النصب
صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ترفع الاسم ايضا وجزء الفعل
المضارع كاد ايضا من افعال المقاربة وهو ترفع الاسم وجزء فعل مضارع بغير
ان متاول باسم فاعل منصوب نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله
لان كلمة كاد موضوعة للتقريب من الحال فالتزموا بعدها ما يدل بصيغته على الحال اعني
المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت ايبا
فلم استقل

وما كدت آيبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشي
من الحال الا يرى انك اذا قلت كاد الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا
وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة
وان لم يكن شيئا اشد بعدا من القرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاستقبال
مع كاد واثبت مع عسى وقد شبه بعسى في قال كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق
آخر بينهما وهو ان كاد لتقريب الشي من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه
منه على سبيل الرجا والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى
ولكون كاد اقوى على التقريب استعملته العرب لقرب الشي من الشي كما جاء في المثل
كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد ان قربه من الامارة وقد حصل بل تريد اثبات
المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك قوله وكثر
في استعمال كاد اعلم ان ام الباب هي عسى وكاد وقد يجي كرب مجرى كاد نحو كرب
زيد يفعل كذا وكذا اخذ وجعل واخذ وطفق واوشك ان يجي زيد واستعمال كاد
نحو اوشك زيد يجي قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان وقد اتهم الكسائي وذهب الفرا الى انهما اسمان
والدليل على صحة المذهب الاول لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة بهما

تعريف الذنب والحاصل انهم لما ارادوا المدح للعام والذم العام واستمرارهما
في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتفاؤهما وحصولهما في زمان دون زمان
جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والزموهما لفظ الماضي لان الماضي يدل
على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال
وهما على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار
اما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما
فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص
بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا اوجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس
او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل
وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول
نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز
وقوع ساير المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او نعم هذا وذلك لا يقوله
احد وكذلك نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد
افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل ولذلك اذا قلت نعم الرجل
زيد وعمرو فقد صدقت كل رجل ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان

باللام الجنس كانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت
رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرقت الجنس جميعها وكذا الجمع في قولك نعم الرجال
اخوتك قالوا وانما التزموا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لانهما موضوعان
لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بانه في الممدوح والمذموم
بهما مشتمل على الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى المخصوص
بالمدح او الذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدا مقدما خبره كانه قيل زيد
نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى اللام
الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدا اغناء الضمير العائد اليه ونظير
ذلك قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم لان القتال في قوله اما القتال مبتدا
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها الا ان اشتمال القتال الثاني لكونه
منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدا
محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فقيل زيد اي هو زيد
وهذا على كلامين والاول على الكلام قوله ويضمر الفاعل انما اضمر الفاعل قبل
الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه
ووجد في نفسه داعية الاستعداد للتنبيه والبيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اعلاه

ويشير للتفهيم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من الابتداء بالبيان وذلك نحو نعم رجلا
زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب
على التمييز كما في عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم
لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار
بالمبالغة والتفخيم قوله ولكن حبذا تم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل
ومعنى حب اي صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجريا
بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المراة هند ويستوي فيها المذكر
والمونث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لا تتغير حالها
بل تلزم وتبرع واحد وقد اختلف فيها انهم هي لم فعل وقد ذهب الكريم الى ان الغالب
عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل ولما تركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو الاقوى
وذهب الآخرون الى ان الغالب عليها الفعلية لتصدرها وذهب آخرون الى انه لا تغلب
عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعل
والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح تقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا للاسم
الاشارة يتوقى الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم
زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها احدها

ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يأتي على قول من يغلب عليها الاسمية والثاني
ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث
ان يكون خبر مبتدإ محذوف كانه قيل لما قال حبذا المحبوب فقيل زيد اي هو زيد
والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبرا مقدما عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن الضمير
فيمن جعله جملة وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا لضميره
والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حب وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها الفعلية
قوله وساء بئس كما يلي حبذا نعم لاتفاقهما في المعنى نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم
الذين كذبوا فساء فعل جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم
هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين
كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لانه لا بد ان يجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص
كالمبين له والمبين للمبدء لا يجانس المبين قوله والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك او لليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله
اذا كانت لا بمعنى معرفة الشيء بصفته يريد يعني معرفة المبتدإ على كونه مجازا عن شيء
وذلك نحو علمت اخاك كريما ورأيته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال
تدخل على الجملة من المبتدإ والخبر كظان وان اذا قصد اقصادا على الشك او اليقين

كظننت زيدا عالما او علمت الا ان هذه الافعال تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب
كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا
ثانيا ويعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ وخبرا كان الكلام
سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدإ ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت
وخلت معاني اخر لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهي اذا كان بمعنى نرجح
احد الاحتمالين او بمعنى اليقين المتيقن كما في قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم كان من افعال
القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته
واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة
فلا تقتضي الثاني كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت وقد يكون بمعنى
معرفة الذات فلا تقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذلك رأيت قد يكون من
رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت الضالة
قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار
على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدإ والخبر فكما لا يستغنى المبتدأ عن الخبر ولا الخبر
عن المبتدإ كذلك لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك
تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته واما

المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم
فلان يعطي ويمنع قوله والغاؤها متوسطة ومتأخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث
مراتب اعلم ان هذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز
الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل
على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو
زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا وانما تساويا لان واحدا من المعمولين قد تقدم
والفعل واقع بينهما فهو متأخر من جهة ومتقدم من جهة الثالثة التي يكون الالغاء فيها
احسن وذلك عند التأخر لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤه
وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجر في غيرها من الافعال لان ذات المفعولين
لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك
زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي
قوله والتعليق بالاستفهام واللام انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام
يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيبطل الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك
ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجملتان في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل
الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت

اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان
الافعال لما كانت ولغو على الجري في العمل كانت عاملة من جهة وهي غير عاملة لفظا
وكانت عاملة من جهة غير عاملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل
ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

قوله الاول الابتداء وهو رفعه الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
مما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب
وعامل المبتدإ والخبر هكذا عند اصحابنا لان الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية لاجل
الاسناد فما لم يقيد بقيد الاسناد ابدا بان الاسم لو عري عن العوامل ولم يسند اليه شيء
فلفظ زيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا لم يكن مبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات التي
يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب فاما وجب
ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل اسناد الثاني الى الاول
استحقا لوجههما بالاسناد عن حكم التعليق والقياسهما المعنى الموجب للاعراب اصل
الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اقوم
بها الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت مما تقدم ان كل ما تقدم المعنى المقتضي
عامل لذا العامل عبارة عنه في عرفهم هذا المعنى الذي نحن بصدده بهذه المثابة فوجب ان

يكون عاملا والكوفيون على انهما اعنى المبتدا والخبر يترافعان وحجة الفريقين مذكورة
فى الاصل قوله وهذا المعنى عامل فيهما نظرا الى المذهب البديد وهو كون هذا
المعنى لاقتضاء الجزء عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل
فى المبتداء والمبتدا هو العامل فى الخبر وما ذهب اليه الحذاق من انهما جميعا اعنى المعنى
والمبتدا جميعا عاملان فى الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة لان الاصل ان
يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على الاخبار عما هو معلوم عندك وعند
مخاطبك عما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفايدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدئون
بالنكرة المخصصة بصفة او بتقدم خبر من ظرف وانما حسن ذلك لان الصفة
تجعلها قريبة من المعرفة بتاويل الاية وهو هذا الجنس العبيد خير من ذلك
الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدا فيه بالنكرة وانما يصح لضرب من التاويل كما فى الاستفهام
والنفى وما جرى مجريهما لصدق خبرك لان النفى لعمومه اشبه المعرفة وارطب الدار
لم امرأة لانه متاول بانهما وعلى هذا فى الدار رجل وقد حسن لانهم الا الكلام
فيه اعنى التباس الصفة بالخبر ولهذا لزم تقديمه قوله وقد يجيئان معرفتين
انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصورا للشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته
بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وحصل زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فعلت

له زيد المنطلق اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق والمعتبر فى ذلك حصول الفايدة
بحيث وجدت استقامة الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان
تذكر ذلك تقربا وتعبدا والثانى ان تقال للجاحد الذى يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة
من يجهله ولا يعرفه واعلم انه اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتداء بخلاف ما
اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز
بقول ذلك لكان المنطلق مبتدا وزيد خبره لا يقال ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين
للاسناد اليه فيكون مبتداء قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبى فهو متعين
للخبرية مقدما كان او متأخرا لانا لا نجعل المبتداء المنطلق الا على تاويل الشخص
الذى ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما
صالح لان يكون مبتدا وخبرا فايهما تقدم يكون هو المبتداء كما ذكرنا هذا هو مذهب
السيرافى وذكر ابو على انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك
وهو ادل الجرجانى يعرفه المخاطب باخوته انه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا وزيد
خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما هو فى موضع لا التباس اعنى فيما اذا كان كل واحد
منهما صالحا لان يكون مبتدا وخبرا واما فى غير موضع الالتباس فالتقديم جاير بالاتفاق
نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس ان المراد

وهو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء قوله والمعنى الثانى رافع
الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتعريه عن العوامل
الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائى الى انه يرتفع بالزوائد او بالحروف الزايدة
وذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد
يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب كان
اسد كلام فعامله اذا معنوى هو المعنى الذى ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع
لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع فى اقوى احواله من المشابهة بالاسم فيعمل اقوى
الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس شرط صحة وقوعه موقع الاسم
كونه فى معناه او قريبا منه كما فى زيد يكتب بل يكفى مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لان
يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال انك يقدر ان تقول فى يكتب
زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل وموقع
المبتدا الخبر وهو اسم محض وهما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط
انك تقول يقوم الزيدان لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء والابتداء
من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل فى قولهم كاد زيد
يقوم اذ الفعل ملتزم فى خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد

قايما على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضى فى
قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضى لا يستحق الاعراب فانى يعمل فيه
العامل الا تراك تقول من اين جيئت فيقع اين وان كان قد دخله الجار لانه مبنى غير
مستحق للاعراب قوله والمعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب سيبويه
قد يجعل العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف والاخفش يجعل العامل فيه معنويا
فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجائنى الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم
فعنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان
فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعرى المبتداء من العوامل اللفظية للاسناد
كذلك وكان ابو على يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد نزلت منزلة الجزء
من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما فى المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا قلت
اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة
و يصل الى الوصف بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاول بقولهم يا عمر
الحولة استدل ابو على الفارسى على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات
ما اعرابه مخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الحولة فزيد مضموم

وصفة مرتفع اذا كانا صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
لم يختلف حركاتهما بان كان احدهما اعرابا والاخر بناء وهذا معنى قوله في ان الموصوف لو كان
فيهما واحدا لما اختلف حكمها ومن روى يا عمر الجواد طاعنا انه عجز البيت المشهور الذي هو قاله
كعب بن مامة وابن سعدى بالكرم حتى يا عمر الجواد فقد نهبا لذا احتجاج للاخفش في النصب
اذ يصح ان يقال ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في لفظه
وضع النصب لفظا حيث كان فيكون العامل فيهما واحدا كما في مذهب ابن الدايد

الباب الخامس في فصول من العربية

الفصل الاول في المعرفة والنكرة قوله المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي
خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طار عليها ولهذا قد سلف
في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في امته نحو رجل
وفرس وما يشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا
انه عبارة عن اسم يتحقق الاشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره
اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو
نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت
جاني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول الكلام الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض

التعريف فصار اخبارك عنه بالهاء من الاسباب التي تفيد له عند السامع معرفة فاذا اضمرته
قلت ضربته كان ضميره معرفة لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون
لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما سواهما
غيرهما قوله والثاني العلم الخاص لزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم انه الذي
علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن الضمير المضمر
والمبهم لانك اذا قلت لزيد هو مثلا لا يمنع ان يتناول غيرا وحال الاختلاف زيد وعمرو
وانما قيد بقيد الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ
العلم يطلق على الجنس باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس
نحو اسامة وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها
عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا ان الهمزة لا يثبت في الدرج
وعند الخليل الحرف للتعريف ال كهل وبل وانما استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال
ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها
او فرد من افرادها فان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة وهي تعريف الجنس
وان كان الثاني كان التعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل

ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون لشيء يكون ادنى طرقه افرادها نحو ان الانسان لفي
خسر فيقال فيه ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون لشيء لا يكون ذلك فيه فلا يسمى الا للجنس
نحو قوله واخاف ان يأكله الذئب فاللام فيها للجنس دون العهد والاستغراق
قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم لما
ان يكون بحيث يستغني عن صلة او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات
وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة
او الصلة لانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان قلت
ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين
في حال الجر والنصب كما قالوا في مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين قلنا عن ذلك
جوابان احدهما لا نسلم ان هذان تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك
صيغ موضوعة للتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع للتثنية هو وانقلاب الالف ياء
في حال النصب والجر ليس للاعراب بل هي صيغ اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب
والجر كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا للرفع ضميرا وللمنصوب
ضميرا كذلك ههنا ولانك ان اختلاف الصيغ لا يكون اعرابا ويما يدل على ان هذان

ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا يحذف بل ينقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية يزيل عنه شبه
الحرف وتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل
من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد
لا يستحق ذلك قوله الموصول ما لا بد له من تمامه اسما من جملة تقع صلة له نحو
الذي ابوه قايم زيد وانما قويت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة واصلها
لذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان يقول مررت بالرجل الذي فعل
كذا ليكون اللفظان كلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل كذا لم يحصل ذلك الانتظام
ويدل على زيادة اللام فيها ان ما ومن بمنزلة الذي عرفته قوله فانها لا يتم الا
بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو
والذي في الدار واما بك خالد فالذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب
ان يكون من الجمل التي تقع صفات اعني التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح
وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واخواتها صلة فلا يقال الذي
اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته
وكذلك لو قلت جاني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا للمبهم

الموصولات نحو الذي و
وما ومن

كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب
مبهم جار عن البيان اذ الانسان يتعجب مما يستبهم عليه سببه فان اتيت بالقول
مع هذه الاشياء جاز لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه ما احسنه ولو اضمرت القول
جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر
والصفة وغيرهما بل هو فيها اوجب لان الصلة مع الموصول في منزلة اسم واحد
فلابد من شيء يصلها بها ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا يتسع في كلامهم نحو قوله تعالى اهذا
الذي بعث الله رسولا ويجوز ذلك وقد تجيء في التنزيل انه من هذا الجنس الا وحذف
العائد قوله فيه الآتي موضعين احدهما قوله تعالى كالذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله
واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل
لان الجمل لا يكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا يوصف
بالنكرة ولما كان كذلك فدعتهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى
وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالجنس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل
فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان يكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضر الا انه لم يعرف عينه فائدة بذلك ان ذلك ولو
لم يعلم المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضر لجلت ثم ان الفرق بين الذي

وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي
العلم وما يعمهم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة
معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او
غلام من عرفت وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة
معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بعرق فانها
نكرات وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة

فيما تقدم فصل الثالث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي

الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في بنت واخت ونحوهما فانها بدل عن الواو
وليست التاء للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت واخت
بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا تقلبها هاء نحو قلت
ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء
في الوقف كما يجيء للتانيث يجيء لغير التانيث لمجيئها للفرق بين الجنس والواحد
كتمر وتمرة وضرب وضربة وقند وقندة وللمبالغة في نحو علامة ونسابة وللتاكيد معنى الجمع لحجارة
وللدلالة على النسب او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله
وشبهها بالتانيث كونها فرعا للاصول فرعية التانيث للمذكر قوله وتقول الفرس لولا

ولا الف هي للتانيث مقصورة او ممدودة نحو حبلى وحمراء والابنية التي فيها الالف
المقصورة قد تكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين
وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين
فان الفها قد تكون للتانيث كسلمى وذكرى وقد تكون للالحاق كارطى وعزهى وعلامة كونها
للتانيث امتناع الصيغة من الحاق التاء واوزنه غير منصرف في الاستعمال واما
امثلة الممدودة فكثيرة ايضا تعرف عن كتابنا قوله وهي على ضربين اعلم ان التانيث
الحقيقي هو ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي ما لم يكن كذلك بل
يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من
غيره فاوجبوا الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجيزوا الا في ضرورة
الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس وطلعت الشمس وان كان الاحسن طلعت فان
وقع بين الفعل وفاعله فصل في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر اليوم امراة لان الفاعل
اذا بعد عن الفعل ولم يلزم بتلك القوة فيتدعى الحاق العلامة لا محالة نحو انحصر
ذلك في غير الحقيقي نحو قوله فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا
الفصل مع غير فيه مع الفصل يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه
دون تانيث الادميين لان البهائم لا تميز عيانها الا بحجها سوى محقق ولا قصد تانيثها
وتذكيرها

وتذكيرها لذلك القصد فاشبه التانيث غير الحقيقي فاجريها الناقة ولم يجي جاء هند قوله
واللفظي على ما هذا الضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة
والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان واجدا لفظا فقدر فيه التاء نحو اذن
وفعل بدليل اذينة وفعيد فيه نواتما قدرت التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها
ولانها ام العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه
ثم الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فانه يظهر بشيئين بالاسناد نحو الشمس طلعت
وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف
سواء كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عناق وعقرب فانه لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني
عقرب والتاء لا يظهر عند التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث على ما قد سلف
في باب ما لا ينصرف وشذ نحو قديديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عريس
وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان
الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على المذكر والثاني ان جمع التكسير فرع على
جمع التصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كانت تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي
مجازي فعلها الحاق العلامة وتركه نحو قال الرجال وقالت الرجال ولا فرق بين جمع
المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى واذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى وقال نسوة

وقال الزمخشري رحمه نسوة اسم مفرد لجمع المرأة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الظلمة
والاخرة وهي اسم لجماعة النساء وانما قال النسوة على تاويل جمع للنساء وقيل
حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون
لانه لم يناسب التانيث الا في وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص
بالذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل ابقي بناء الواحد والواو والنون بخلاف جمع التكسير
فانه قد استوفيت له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
واعلم ان ترك العلامة في المونث الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر
الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميرها فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس
طلعت فههنا ان لم تلحق العلامة لم يعرف اسناده الى ضميرها ام الى اسم اخر يجي بعده نحو
طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه
الامتناع هناك ان الخبر حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وتثنيته وجمعه حيث كان
المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه شيء في ذلك وهكذا اذا
الضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا
اسندته الى ضميره المستكن وكذلك ان تسنده الى الضمير البارز نحو الرجال جاؤوا والمسلمات
فعلن قال ابو عثمان رحمه والعرب يقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا

الخمس خلون وخمس عشرة خلت وهذا كله بضرب للادب قوله والناس والانام
والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع وليس جمع الانسان من لفظه لان الانسان
لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا
عن الهمزة المحذوفة والا لم يجتمعا معا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الا منينا
وقال الغيرهم الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل
قولهم معاذ الاله ان تكون كظبية ثم الناس اسم مذكر لانه ليس جمعا له واحد من لفظه
بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما
اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مونثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا
اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويونث بدليل الايتين اللتين اوردهما المصنف
الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط
والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير
وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم
من قوم ولا نساء من نساء وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قال والقوم يذكر
ويونث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين مثل قوم ورهط يذكر
ويونث وان صغرت لم يدخل فيه الهاء وانما يلحق التانيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير

الادميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما
ذكره المصنف بخلافه حيث وفق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله
ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويونث اعلم انهم قد وضعوا بعض الاسماء
للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر
ويونث اما التذكير فبحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة
وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان له واحدا
فاشبه سائر الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون
له [illegible] مذكر من لفظه الا الناس الواحد المذكر بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت
الواحد المذكر من هذا الجنس جاء بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذا
شاة ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث
جميع الاشياء انما انعكست قضية التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو
ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قد جعلت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الا
وقد انثت التاء فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستحق
الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء
هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا

للمذكر واحد واثنان وللمونث واحدة واثنتان او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر
الى تسعة عشر تونث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما نيف
عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره اثبات علامتي التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم
واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة تونث احدى ولم تسقط التاء التي سقوطها
علامة التانيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى وسقوط
التاء من العشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشرة كيلا يجتمعا علامتا تذكير في اسم واحد لان
ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة
امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني
وفي المونث بالعكس وتبين العشرة ويسكنها اهل الحجاز وتكسرها بنو تميم واما ما
باخر الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمونث فيه سواء نحو
عشرون رجلا وعشرون امراة قوله والاسمان المبنيان على الفتح قد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم
اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر
وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه اعني عشر بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل
انه لا يجوز الجمع بينهما وكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثنانك كذلك لا يجوز

الثاعشرك كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون ههنا

قوله الفصل الثالث في التوابع وهى الكلمات التى لا يمسها

الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهى خمسة قوله اما التاكيد

فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفايدة التوكيد التقرير والتحقيق وازالة

التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذى يقرب

منه زيد وقوله تعالى فنادته الملايكة فان ذلك مجاز اذ لم هاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت

التجوز الذى فى مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون لازالة التجوز الذى

فى قوله تعالى فنادته الملايكة وانه مختص بالمعرفة نحو زيد نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما

انهم قالوا ان النكرة شايع غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى التاكيد لان تاكيد

ما لا يعرف لا فايدة فيه والثانى ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل

على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت

ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام فى بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذى

وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ

عند البصريين ثم ان التاكيد يجى فى الكلام على وجهين بتكرير صريح نحو جانى زيد زيد

وهو الذى عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا فانه جار فى كل شى من الاسم والفعل والحرف

والجملة والمفرد وبتكرير غير صريح نحو جانى زيد نفسه وهو الذى عبر عنه بغير التكرير

فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله العين يوكد به

الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمونث ويسند الفعل اليهما اسنادا مستقيما نحو جانى

زيد نفسه وعينه وكلا لا يوكد به الا المثنى كما سبق فى صدر الكتاب انه مثنى المعنى

وكل لا يوكد به الا الجمع او شى واحد ذو اجزاء مقصودة نحو قرات الكتاب كله ولا

يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون

فى معناه وهو اتباع له لا يجى الا على اثره ولو قلت جانى القوم اكتعون لم يجز وكذلك

ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة وروى بالضاد المعجمة قال الازهرى انه تصحيف

وعن ابن كيسان تبدا باتهن شيت من هذه الثلثة بعد ما اى بعد اجمعين وعن بعضهم

جانى القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين كل واجمعين فى قوله تعالى فسجد الملايكة

كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم

الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدرى اسجدوا فى وقت

واحد اى فى اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا

عن اخرهم فى وقت واحد هكذا ذكره ابو العباس قوله الصفة وهى الاسم

الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هى ما يذكر بعد الشى من الدال

على احوال ذاته تخصيصا له فى المنكرات نحو جانى رجل عالم وتوضيحا فى المعارف نحو جانى

الرجل العالم وقيل هى التفرقة بين المشتركين فى الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فيفصل

بين الشخصين المشتركين فى اسم رجل وقد يجى لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية

على القديم سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم امس

الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول نحو

مررت برجل عاقل واما الثانى فنحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما

هو حال العدو وهو من سببه والغرض من السبب ان يتصل ضمير راجع اليه فاذا عرفت

هذا فاعلم ان التى توصف خمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشى من سببه نحو مررت

برجل قايم وامراة قاعدة فان هذا فعل يفعل ويحدث وفى الوصف منه ضمير عايد الى

الموصوف وكذلك مررت برجل قايم ابوه فيرفع الاب باسم الفاعل وهو صفة للذى قبله

لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه ولو قلت مررت برجل قايم

غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثانى ما كان حلية

من الموصوف او من شى من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة

كالفهم والكرم والعاقل والفرق بين هذا وبين ما قبله ان الصفات قد يكون علاجا

وقد يكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك

واما الحلية على ضربين واحد مما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثانى

ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة و

والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسب نحو هاشمى

وبصرى والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا نحو هاشم وبصرة فلا يصح الوصف

فاذا نسبت قلت هاشمى انخرط فى سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمى وامراة هاشمية

وتقول رجل سيدى غلامه فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى ساير الصفات

فى الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وينزل منزلة حسن وشديد فى مشابهة

اسم الفاعل والخامس ما وصف باسماء الاجناس بتوصل ذو نحو مررت برجل ذى مال

فانهم اذا طلبوا ان يصفوا بالاجناس لم يتات لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار

فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال

وامراة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار

الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت برجل صاحبك بمعنى رفيقك وذو

موضوع ان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام

وذلك ان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو

علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان القصد الجنس تتصف به وهى كانه قيل

امراة متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان تتصف بها الشى الا يرى
ان زيدا لا يكون صفة فى الشى كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما يوجب
السواد فلهذا لم يجز اضافة ذوالى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى الموق باللام
نحو مررت بزيد ذى المال لانه كان نكرة فى الاصل وكان اسم جنس فاحتمل اضافة اليه مع كونه
معرفة لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان
اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابو واخو على ما قد سلف فى صدر
الكتاب واما فى المؤنث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب فيه نحو مررت بامراة ذات
مال وكذا فى الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال ورايت ذوات مال ومررت بذوات
مال بالكسر حالة النصب والجر كمسلمات واما فى التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون قوله
وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهى توافقه فى جميع
الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة
لما كانت هى الموصوف فى المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف
من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشى الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا
ومؤنثا فى حالة واحدة وكذلك احكم التعريف والتنكير لان الشى الواحد كما لا يجوز ان يكون
واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان يقول جائنى الرجل ظريف

لان الرجل اذا كان واحد مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا
لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظريف هكذا ذكره ابو على وكذلك حكم الاعراب فان الصفة
لما كانت هى الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا فتوافقه لا محالة فى الاعراب
هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه فى الاعراب
والتعريف والتنكير دون ما سواهما فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامراة
قايم غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قايم اخوهم وذلك لان الصفة التى
هى فعل لسببه لم يكن هى هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا اذ
لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها
الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل منزلة صفة كانت
من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل
رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له اعنى كريم الاب بدليل
احتماله ضميره وتانيثها فى امراة كريمة الاب يدل على ذلك واذا انزلت الصفة لفعل
سببه منزلة الصفة بفعله كان كذلك الشى توجب ان تطابق الموصوف فى التعريف والتنكير
فى الاعراب لما ذكرنا قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين وكذا
ودفع الالتباس فهو المقصود من الكلام والاول كالبساط لذكره وهو فى تكرير العامل
حكما

فاذا قلت مررت بقومك ثلثهم كان ثلثهم مجرورا بحرف جر آخر حتى كانك قلت مررت
بقومك بثلثهم بدليل مجئ ذلك صريحا فى قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل فى حكم تكرير العامل
لان البدل يعمل اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت
بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه فى حكم تنحية الاول فان جاز الله وقولهم انه فى
حكم تنحية الاول ابدا انهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة فى كونهما
لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدارا الاول ولا اطراحه الا ترى انك تقول زيد رايت غلامه رجلا
صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يتد كلامك يعنى لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلا
صالحا اذ لا ضمير عايد من الخبر الى المبتداء ثم ان البدل يجى على اربعة اضرب احدها بدل
الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين والثانى بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد فلا بد
فيه من ضمير راجع الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل عن
زيد لانه لا اتصال له به واشتماله عليه صادعنه ما يلوح عنه والرابع بدل الغلط نحو قولك
مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان ابدلته
ولا ياتى الا فى بداية الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه الانواع

الابدال لا رابع وجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان لا بد من ان يكون عين المبدل منه
او لا يكون والثانى اما ان يكون بعضه او لم يكن والثالث اما ان يكون له بالمبدل منه تعلق ام
او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثانى بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع
بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض
نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا فى الكلام
مستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان تطابق
المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط فى الصفة بل لك ان تبدل اى النوعين شئت من الآخر نحو
قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة
من المعرفة الا ان يكون موصوفة ليخصص ويصلح تبيينا وايضاحا وقوله وعطف
البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم واقع للايضاح والتبيين والكشف
عن المراد كشف الصفة نحو جائنى ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من
يكنى ابا عبد الله الرجل الذى يعرف بزيد او تقول جائنى زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية
اشهر ليعلم المخاطب انك تريد ممن يسمى بزيد هو الذى يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين
الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجوده فى الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان
عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد طويل على

الموصوف فى قولك جاءنى رجل طويل فلم تعقد حكم عليه لم يدل عليه وانما يدل على شىء ما
من صفته الطول على احد وان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة
خصوص بل هما اسمان احدهما عند السامع اعرف من الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان
اجريا مجرى واحد لافادة الخصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالكلام وذكر
الاول كالبساط لذكره وليس عطف البيان كذلك اذ المقصود بالحديث هو الاول و وجه
الثانى لاجل ان يوضح امره وان البدل فى حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح
ذلك قول المرار انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف
البيان على البكرى ويمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه فى التقدير نحو التارك
بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد فقد ذكر ذلك فى باب الاضافة قوله والعطف
بالحرف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من
حروف العطف تشترك فى جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها تعد
فى هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهى الاصل فى الحروف العاطفة لدلالتها على مجرد
الاشتراك فى المعنى بخلاف اخواتها لانها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب لكنه
لا يليق استقصاء هذا الكتاب وما يروى عن الشافعى رحمه الله من ان الواو تفيد الترتيب
فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا فى علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء

وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع التراخى ومن
ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعده بشهر وجاز ثم عمرا بعده بشهر وقوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى
متناول بانه لما اهلكناها حكم بان الباس قد جاءها وبثبات الاهتداء ودوامه واما حتى
فهى موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر فى حروف الجر ولهذا لم يذكره المصنف قوله
واو لاحد الشيئين او الاشياء يجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا اذا
انت تخبر بضربك زيدا فاعترضك شك جوزت له ان لا يكون ضربت عمرا فاتيت باو وافدت الشك
واجلالا منهما وقد تقع فى الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو على انك تستفهم المخاطب عن
احدهما والثانى التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم تجز
ان يضربهما فليس من ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود يشكل فيه كما يكون
فى الخبر والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين
التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما عندى او فى هذه المعانى
نحو جاءنى اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين
والجمهور على انها من جملة حروف العطف والشيخ ابو على الفارسى لم يعدها منها
لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واقتفاه المصنف حيث لم يذكرها

وجملة حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجيء على ضربين
احدهما ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا فى الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى
ايهما عندك ولذلك اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهى
متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون معادلة لهمزة الاستفهام
وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اى والفصل بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما
عنده فتطالبه بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع
ام بذكر احدهما نحو زيد ان كان زيد عنده وعمرو ان كان عمرو عنده والجواب مع او بلا او نعم
والثانى ان تكون منقطعة وتقع فى الاستفهام والخبر اما الاول فهو قولك
ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا
السؤال فاضربت عنه واستانفت سوالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو فام المنقطعة بمعنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر وفارقها وبين المتصلة
واما الثانى فكقولك انها لابل ام شاء كانك رايت شيئا من بعيد فظننته ابلا فاخبرت بانه
ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت له ان يكون شيئا اخر فاضربت عن الاخبار
اخذا فى السؤال عن كونه شاء اى بل اهى شاء قوله ولا للنفى بعد الاثبات اعلم ان
لا وبل ولكن يشترك فى ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهى للنفى بعد الاثبات

نحو جاءنى زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات لا يقال
ما جاءنى زيد لا عمرو واما بل فهى للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
ضربت زيدا بل عمرا وكنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت فى ذلك واضربت
عنه الى عمرو وقالوا بل نقيضة لا لان لا ينفى عن الثانى ما وجب للاول بل تثبت للثانى ما وجب للاول
وتنفيه عنه وقد تقع بعد المنفى كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءنى زيد بل عمرو فابطلت نفى المجيء
عن زيد واخبرت ان الذى لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على
وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءنى زيد بل ما جاءنى عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفى
المجيء لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثانى ان يكون المعنى ما جاءنى زيد بل جاءنى عمرو ويكون
نفى المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك فى الفعل وحده دون الفعل وحرف النفى
معا واما لكن فهى للاستدراك بعد النفى خاصة نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو وهى اخص من بل
لاختصاصها بالاستدراك بعد النفى دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا وهذا
فى عطف المفرد على المفرد واما فى عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى جواز الاستدراك
بها فى الايجاب ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور
فى المتن قوله الفصل الرابع فى الاعراب الاصلى وغير الاصلى الكلام هذا ان على ثلثة
معان انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل

اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع
الذى هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج فى النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذى
هو اضعف بالنصب الذى هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو ما بينهما
لكونه تارة فاعلا فى المعنى وتارة مفعولا بالجر الذى هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه
من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا
ليس الا وكون المفعول واحدا فصاعدا الى الخمسة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف
انتهاضا لمنتهج التوازى والتعادل قوله والملحق بالفاعل خمسة جمهور النحويين على ان
اصل والمبتدأ فرع عليه خلافا لابن الحاجب لنا ما روى عن على رضى الله عنه انه قال الفاعل
رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا
ان الفعل متقدم على الاسم فى باب الاسناد لما تقدم فتكون الجملة الفعلية متقدمة على
الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدا او فى الغالب ثانى اثنين
لانه لا يحتاج الا الى شئ واحد وهو الفعل والمبتدأ ابدا وفى الغالب ثالث ثلثة لافتقاره
الى الخبر والى العائد منه اليه ولا شك فى تقدم الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا فيما سبق اشباه
هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول خمسة وانما سمى المصدر مفعولا
مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت اوجدت

ضربا او احدثته فيكون مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا
فانك ليست بفاعل زيد على الاطلاق وانما فعلت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق
الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول لمجيئها فضلة فى الكلام مثله وللحال شبه
خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف
قوله والجر الاصلى للمضاف اليه بالاضافة المعنوية وانما كان الجر فى كفى بالله ولا
تلقوا بايديكم غير اصيل لانه مجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا
ايديكم على احد التأويلين ولذلك المضاف اليه فى الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول
على ما سبق قوله واعراب الفعل غير حقيقى اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا
فيما سبق ان حق الاعراب للاسم فى الاصل لان وضع الاعراب على ان يميز بين المعانى المختلفة
ومحل توارد هذه المعانى هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغها
على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما
هو بسبب المضارعة التى سبق ذكرها فى صدر الكتاب قوله وقد يقال الاعراب
صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الاخر باختلاف
العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبنى الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمى ضمير المرفوع
وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبنى الا انه كناية عن اسم منصوب ولما كانت

هذه الاسماء تنوب مناب الاسم الظاهر وجب الحاجة بها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع
عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعدم او جبت بناءها صيغ لكل واحد
من هذه الاحوال الصيغ ليكونوا لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز
بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغ فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع
اعراب الا انها لما لم يوجد اختلاف الاخر لاختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا
فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهى على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله
بشئ فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشئ بنفسه قلنا عرف المتصل
المصطلح عليه بالاتصال العرفى اللغوى وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير
المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ
به نحو ضربت وضربنا وضربوا وضربنا وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب اى ضرب هو ثم
المستكن اما ان يكون لازما اى لا يسند الفعل الا اليه وذلك فى اربعة افعال وهى افعل وافعل
ونفعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث وهذه الافعال تختص الى ما
استكن فيهن من انا ونحن وانت او غير لازم وهو ما يسند اليه الفعل تارة والى غيره اخرى
كالمنوى فى فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر
والبارز من الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وهذه المستكن فى الصفات نحو زيد

ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا اجرى على غير ما
هو له نحو هند زيد ضاربته هى فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهى لهند فابرزت
ضميرها وذلك لان الضمير فى الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته انحطاط الصفات
عن رتبة الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار
من خواص المرفوع لانه يضمر اذا الفعل يدل عليه لكونه كالجزء بخلاف المنصوب والمجرور
فانهما لا يضمران بل يحذفان لمجيئهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى
المظهر فى استقلاله والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك
اكرمت ولا مجرور له البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور على الجار بخلاف المرفوع والمنصوب
الا ترى انه يجوز فى كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت
الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا اكرمت بخلاف المجرور قوله
والفاظ المتصل والمنفصل سبع واربعون لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم عددهم
والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد اجرى الالف حال الدرج اجراء
للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفونى وانما نحن فهو انا على غير لفظ
الواحد كما قالوا المراة والنساء والخلفة والمخاض وكذا فعلوا فى تثنيته نحن وانما لم يثنوا ولم يجمع
على لفظه لان المتكلم لا يعدد اليه متكلم وانما يعدد اليه الغائب او المخاطب الا ترى انك

قال الشاعر ان كنت ادري فعلي بدنة
من كثرة التخليط انى من انه

اذا اتصلت بهن الشمس في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا
ولا يمكن ان يقول انا وانا فعلنا فلهذا استؤنف لتثنيته لفظ يدل على الاثنين فما فوقه
وبني على الضم لانه ينبئ عن معنيين فقوي وعند قط وقبل واما انت فهو ضمير الخطاب و
الاسم باتفاق منهم ان والتاء للمخاطب ولا محل لها من الاعراب بخلافها في ضربت وانما
حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انتَ وانتِ ولم يقولوا انتُ بالضم لانهم وضعوا
انا للاول من ابناء الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت لكانت
غنة في الخيشوم فاذن خفيت وردوا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو
فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف من المتكلم وهو بين الفساد وانما اختص الفتح
بالمذكر والكسر للمؤنث تقديما لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر
لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب هما وهم وكان القياس انتا
وانتوا لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم
لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا ولانهم لو قالوا انتا انتوا لزمهم ان يقولوا
هو هوا هووا وكان يفضي الى اجتماع مثلين في اخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كانوا
ابدلوا من الواو في هوا هما لان الميم من مخرج الواو وهي اصبر على الحركة الحقوا
الميم في جميع الباب وقالوا ان الجمع انتم والاصل انتوا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار

واذا تحركت ح

ووجهه في مثل الم مكوسا ونصر نحو وانما حذفت الواو تخفيفا حيث امن الالتباس
ولم يحذف الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف
به اولى وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا
حركة ما قبلها من جنسها اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر
مصطفين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشتركوا
بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث
هن وانتن ولم يجمعوها بالالف والتاء اتباعا للمخالفة بين الاصل والفرع اعني المظهر
والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربن ويضربن وشددت لان الاصل فيهن
وانتمن فقلبت الميم نونا وادغمت واما المنفصل المنصوب فهو اياك عند جمهور اصحابنا
وما يتصل بها من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه
اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة اياها
لانه اسم مبهم فلخص اي خص بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه
واياالشواب حيث اضاف اياه الى الاسم المظهر واما الضماير المتصلة فما كان للمرفوع منها
هو التاء في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر ومكسورة للمخاطب المؤنث
وقد استوثر المتكلم باقوى الحركات وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث

وهو الضم الشفوي بي

اي اليها

لما ذكرناه في المنفصل وقالوا ضربتُ وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما
ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا
يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل
عليه واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا
بين المستكن والبارز اذ في كل ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتما للبارز في
ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذ امكنهم الفرق هنا بالحاق التاء نحو ضربتا ولم
يمكنهم هنالك لانهم قد دخلت هنالك التاء للخطاب فزيادة تاء ثانية يفضي الى اجتماع
التائين وهو مستبشع جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن لان احدى النونين
هنالك بدل عن الميم في الواحد ولا ميم هنا فيبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن في زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو
هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل
ونحن نفعل ونتميز هذه الافعال الاحوال بالزوايد التي اعتقبت في صدرها ويقول في
الغايبين والغايبين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع
لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون وتقول في الغايبتين تضربان ولم
يلحقوا اخره التاء لان التاء اوله يغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن

وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا يزيدوا الميم لما ذكرنا من الفرق
بين البارز والمستكن وتقول في المؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء بآخره علما للضمير
المؤنث لان التاء اوله علامة للخطاب يمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا بالياء لانها علم
للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تثنيته تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي
ضربتما وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايبة وفي المتكلم لا يبرز الضمير
لان حرف المضارعة في اوله يغني عن ابرازه ويؤمن الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب
المضارع الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم ومنه النون تسقط في الجزم
واما المتصل المنصوب فهو الكاف في اكرمك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون عماد اعلم
ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب يعمد بنون قبلها نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل
من اخي الجر اعني الكسر فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل
ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال
عما عدا ليت نحو اني وكاني ولكني ولعلي ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان
ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامي وبي ولي لان الاسم والحرف لم يحصنوهما عن الكسر الا
في مني وعني وقدي وقطي لانها لما كانت مبنية على السكون عمد الياء معها ابقاء على سكونها

بآخره م

قال زيد الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي
اصادفه وافقد بعض مالي

ونفاد يا من ان يزيد النون وقايا للمتكلم اذا كان مع غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع
واما اسكن اخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة وهو التحرز من توالي
اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو
والياء الفا لسكونها ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان
ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا خاتمة
قوله خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر للعامل اعلم ان اضمار الجار من قبيل
الشواذ ولا يكون الا نادرا الا انهم ان الجار نزل منزلة المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار
رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق وقوله ومهمه مغبرة ارجائه اي
رب مهمه مسود الجوانب خالي الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لنيابتها
منابه رب حضوة اضمرت بعدما كثر الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب امراة مثلك وسياق الكلام يدل عليه ومرضع
بمعنى ذات مرضع ارضاع ولهذا لم يؤنث ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي
عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي التعاويذ ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل
بلد ذي صعد واصباب اي بل رب بلد وهو ههنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب
ومنوصد الصعد قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه

في اعراب هذه المثال اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب
الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف
الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب
جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معا على ان الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف والثاني
خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لقلة
حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه
الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزي خيرا والرابع ان ترفع
الاول كما في الوجه الثاني وتنصب الثاني على ما ذكر في الوجه الثالث قوله وهذا
لا تضمر الا معنى اخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ يدل عليه مثل ما
تري في اضمار ان من الفاء التي تدل عليه وفي اضمار الجار من الاشياء الخمسة وفي اضمار
رب من الحروف وفي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ
اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال اعلم ان الفعل
يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حين يكون عليه دليل الحال او المقال فالاول نحو قولك
وقد رايت من يتهيا للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته اذ الحال تدل على ذلك وهكذا اذا
سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا او قوله للمتهلي والمستهلين

معناه ولاجل التنبيه اولى حقيقة الا ان يكون المنهي المخاطب ولهذا كان المضمر يوبدوا تبصروا
على الغيبة دون توبد وابصرتم واما الثاني فهو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فانه منصوب
باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا او نصارى
لانه لما اخبرت عن قولهم كونوا هودا او نصارى ونصبت الاسم بعده دل ذلك على انك
تريد نتبع ومنه قولك لمن يقول من فعل زيد باضمار فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه
بالابتداء وذلك لان جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان
جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا بالرفع قوله وقريب من هذا الاضمار
على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان
الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم متقدم عليه وهو قوله كونوا وفيما يضمر
على شريطة التفسير متاخر عنه هذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم الاسم
قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم
هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر
استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا
وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما فيهن من اقتضاء
الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره

الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل الموجز عنه لكونه مشغولا عنه
بضميره غير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون بعين المظهر نحو ما ذكرنا
او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جزت ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول
او فعلا هو لازمه معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان الاهانة
اولى من لوازم ضرب الغلام وهذا باب للاطناب فيه مجال لكنه يفضي الى الملال
فاقتصرت على هذا القدر ليس الرئي عن التشاف والله اعلم بالصواب

والله ترجع المآب وصلى الله على سيدنا محمد واله اجمعين
كتبه العبد الضعيف فقير الى الله
فلسطين محمد عفى الله عنهما
عشر ... في ...
سنه ...
٧٨٢

انما النحوي في مجلس ... طالع بين السدف
تخرج القران من فيه كما تخرج الدر من جوف الصدف

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله ذي الإنعام جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
والصلوة على نبيه محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه مؤيدي الإسلام فإن
الولد الأعز لا زال كاسمه مسعوداً وإلى أهل الخير مودوداً لما استظهر
مختصر الأتباع وكشف بحفظه عنه قصد القناع وأحاط بمفرداته
حفظاً وأتقن ما فيه من النحو معنى ولفظاً أردت أن ألقطه من كلام
الإمام المحقق والحبر المدقق أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه حتى يتعلق بطرف من لقطه الحلو ما يتفجر
منه ينابيع النحو فنظرت في مختصراته المضبوطة دون كتبه المبسوطة
فوجدت أكثرها تتفاوت بين الآية الثابتة والجمل والتتمة واستطلت
أن ألقنه جميعاً وأحذر رفعها كراهة ما فيها من الأشياء المعادة وإن كانت

لا تخلو من الإفادة فاستصفيت منها هذا المختصر ونقيت عن كل منها
ما تكرر استثقالاً للمعاد واستقلالاً للمستفاد غير متحرج فضل التصحيح في رعاية عبارة
الفصيحة ولم آل ذكر شيء من مسائلها الأماثل لا ما شاع فيما بينهم والتبس ولم أزد فيه
شيئاً أجنبياً إلا ما كان بالزيادة حرياً وترجمته بكتاب المصباح ليستضيء
بأنواره ويستفيء مغانم آثاره وكسرته على خمسة أبواب الباب الأول في الاصطلاحات
النحوية الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول
من العربية الباب الأول في الاصطلاحات النحوية كل لفظة دلت
على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وجمعها كلمات وكلم وهي ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف
فالاسم ما جاز أن يحدث عنه كزيد والعلم والجهل في قولك خرج زيد والعلم
حسن والجهل قبيح أو كان في معنى ما يحدث عنه كإذ وإذا ومتى ونحوها

فإنك لا تحدث عنها للزوم ظرفيتها ولكنها في معنى الوقت وهو ما يحدث
عنه في قولك مضى الوقت وطاب واتسع ومن علاماته اللفظية دخول
الألف واللام عليه نحو الغلام والفرس وحرف الجر نحو بزيد والتنوين
نحو رجل وفرس والفعل ما دخله قد والسين وسوف نحو قد خرج وسيخرج
وسوف يخرج وحرف الجزم نحو لم يخرج واتصل به الضمير المرفوع نحو أكرمت
وأكرما وأكرموا وتاء التأنيث الساكنة نحو نصرت ونعمت وبئست وله
ثلثة أمثلة المفتوح الآخر نحو نصر ودحرج وأكرم ويسمى الماضي والثاني
ما يتعاقب على أوله الزوائد الأربع وهي الياء للغائب المذكر والتاء
للمخاطب المذكر والغائبة المؤنث والألف للمتكلم الواحد والنون لما فوقه
مذكراً كان أو مؤنثاً تقول يفعل هو وتفعل أنت وهي وأفعل أنا ونفعل
نحن ويسمى المضارع وهو مشترك بين الحال والمستقبل فإذا دخلت

عليه السين أو سوف خلص للاستقبال فإذا دخلت عليه لام الابتداء
خلص للحال قال الله تعالى إني ليحزنني والثالث الموقوف الآخر ويسمى الأمر نحو
انصر وكذا كل ما كان مشتقاً على طريقة افعل نحو عد وضع وجرب وحاسب والحرف
ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل نحو هل وبل وقد وثم وذلك لأن الاسم يكون
حديثاً ومحدثاً عنه والفعل يكون حديثاً ولا يكون محدثاً عنه والحرف أداة بينهما
لا يكون ولا محدثاً عنه وإذ قد عرفت أن كلاً من هذه الأقسام الثلاثة يسمى
كلمة فاعلم أنه إذا ائتلف منها اسمان أو فعل واسم وأفاد ثم سمي كلاماً وجملة والجمل
أربع فعلية واسمية كما ذكرنا وظرفية وشرطية نحو عندي مال وإن تأتني أكرمك
وكل منها تقوم مقام المفرد فتسمى إعرابه محلاً ويكون فيها ضمير عائد إلى الاسم
الأول وذلك في ستة مواضع في خبر المبتدأ والخبر في باب إن والخبر في باب كان
والمفعول الثاني في باب ظننت وصفة النكرة والحال وسترى ذلك فصل في الإعراب

ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل نحو جاءني زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ
وما في آخره ألف لا يظهر فيه كالعصا والرحى وما في آخره ياء مكسور ما قبلها يسكن
في الرفع والجر ويحرك في النصب نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي ورأيت القاضيَ
قال الله تعالى أجيبوا داعي الله وما سكن قبل واوه أو يائه كدلو وظبي فحكمه حكم
الصحيح وأصل الاعراب بالحركات وقد يكون بالحروف وذلك في الأسماء الستة المعتلة
المضافة إلى غير ياء المتكلم وهي أبوه وفوه وحموها وهنوه وذو مال تقول جاءني أبوه
ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذا البواقي فتدل الواو على الرفع والألف على النصب والياء
على الجر وفي التثنية بالألف والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب وفي
الجمع بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في الجر والنصب نحو جاءني مسلمان ومسلمون
ومررت بمسلمَين ومسلمِين ورأيت مسلمَين ومسلمِين وفي كلا مضافا إلى المضمر
فحكمه حكم المثنى تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وإذا أضيف إلى المظهر
فحكمه حكم العصا لفظا تقول جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع وهي التثنية والجمع كما ذكرنا والثالث جمع
المؤنث السالم بالألف والتاء نحو جاءتني مسلمات ومررت بمسلمات ورأيت مسلمات
والرابع ما لا ينصرف نحو جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد والخامس الضمير
في الكر مثل ومررت بك ورأيتك ولك وكذا الجمع ومن قيام الحرف مقام الحركة النون التي
في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فإنها علامة الرفع
تسقط في الجزم والنصب بسقوط الحركة نحو لم تفعلا ولن تفعلا ولم تفعلوا ولم تفعلي
ولن تفعلي ومن ذلك حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام فإنها تثبت ساكنة
في الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى وتسقط في الجزم سقوط الحركة نحو لم يغز ولم يرم
ولم يخش وتحرك الواو والياء في النصب نحو لن يغزوَ ولن يرميَ وتثبت
الألف ساكنة في موضع النصب مثلها في الرفع نحو لن يخشى لامتناعها
عن الحركة. فصل

فصل في الأسماء

الأسماء على ضربين معرب ومبني وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما
ذكرنا ومبني وهو ما كان حركته وسكونه لا بعامل ثم المعرب على ضربين منصرف
وهو ما يدخله الجر مع التنوين وغير المنصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين
وكان في موضع الجر مفتوحا والأسباب المانعة من الصرف تسعة التعريف
والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والعجمة والتركيب والجمع الأقصى
والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث متى اجتمع في الاسم سببان منها أو تكرر
واحد منها منع الصرف وما وجد ذلك في أحد عشر اسما خمسة حال التنكير
وهي أفعل صفة نحو أحمر وفعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى والمعدول
نحو ثلاث ورباع عدلا عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وما آخره ألف التأنيث ممدودة
أو مقصورة كحمراء وصفراء وصحراء وحبلى وبشرى والجمع الأقصى كمساجد وأباعيد
وما كان على مثالهما من الجموع مما بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها
ساكن كأجد ومصابيح فإن كان الأوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة
فإن كان ثاني الحرفين بعد الألف ياء حذفتها في حال الرفع والجر ونونت الاسم وأثبتها
في النصب بغير تنوين نحو جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جواريَ وأعلم
ستة حال التعريف وهي الاسم الأعجمي العلم نحو إبراهيم وإسمعيل فإن سميت نحو لجام
أو فرند رجلا صرفته لأن العجمة النكرية غير مؤثرة في منع الصرف وما في آخره
ألف ونون مزيدتان كعثمان وسفيان وما فيه وزن الفعل كأحمد ويزيد
ويشكر والمعدول كعمر وزفر عدلا عن عامر وزافر المعرفتين والمؤنث لفظا كطلحة
وسلمة أو معنى كسعاد وزينب والاسمان جعلا اسما واحدا كمعدي كرب وبعلبك
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة إلا نحو أحمر إن سميت به رجلا وكذا
ما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة وفعلاء مؤنثه فعلى والجمع
الأقصى والثلاثي الساكن الأوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد ونوح

ولوط وما فيه سبب ثالث كماه وجور لم ينصرف البتة وكذا المتحرك الاوسط نحو سقر

فان حكمه حكم الرباعي كسعاد ونحو حذام فيه مذهبان الاعراب مع منع الصرف

لكونها معدولة عن حاذمة والثاني البناء على الكسر وعليه قول الشاعر اذا

قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام وكذا فعال التي تختص بنداء

المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث ويا فساق وكذا التي بمعنى الامر نحو نزال وتراك

بمعنى انزل واترك وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر تقول

مررت بالاحمر والحمراء وبعمركم وبعثماننا فالمبني ضربان لازم وعارض

فاللازم ما تضمن معنى الحرف كاين ومتى وكيف او اشبهه كالذي والتي ونحو ذلك

والعارض نحو اسماء المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي والمنادى المفرد

المعرفة نحو يا زيد والنكرة المفردة مع لا النفي الجنس نحو لا رجل والمركب

نحو خمسة عشر وما حذف منه المضاف اليه وهو قبل وبعد وفوق

وتحت وكذا باقي الجهات تقول جئتك من قبل زيد ثم تترك الاضافة وتنويها

فتقول من قبل وتسمى هذه غايات على معنى ان غاية المضاف اليه فلما انقطع

عنه صار حدودا ينتهي عندها والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر

بغير اللام والعارض المضارع اذا اتصل به ضمير جماعة النساء او نون التاكيد

نحو يفعلن وهل يفعلن واما الحروف فلا يكون بناؤها الا لازما لانها لا حظ لها

من الاعراب واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه كعامة الاسماء والفعل

المضارع ومنها ما يعمل ولا يعمل فيه كالحروف العاملة والفعل الماضي والامر

بغير اللام والاسماء المتضمنة معنى ان غير اي ومنها ما لا يعمل ولا يعمل فيه كغير

العوامل من الحروف والمضمرات والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة

على وجه مخصوص والعامل ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي ضربان قياسي وهو

ما صح ان يقال كل ما كان كذا فهو يعمل كذا كقولنا غلام زيد لما رايت اثر الاول

في الثاني وعرفت علته قست عليه دار عمرو وثوب بكر والسماعي ان يقال هذا

يعمل كذا وليس لك ان تتجاوزه كقولنا ان الباء تجر ولم تجزم واما المعنوي

فيذكر في موضعه

الباب الثاني في العوامل اللفظية

قدمنا القياسية لاطرادها ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل وجملتها سبعة الفعل

على الاطلاق اسم الفاعل اسم المفعول والصفة المشبهة المصدر والاسم المضاف الاسم

التام اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب في الاسماء اما الرفع فعام لان كل

فعل يرفع اسما واحدا اذا اسند اليه مقدما عليه نحو فعل زيد فان لم تظهره

تضمر اما بارزا كالتاء في فعلت او مستكنا كالمنوي في افعل ثم ان الفعل على ضربين

متعد وهو ما نصب المفعول به ولازم وهو ما يختص بالفاعل كذهبت وقعدت

والمتعدي على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كنصرت زيدا ومتعد الى

مفعولين ثانيهما غير الاول كاعطيت زيدا درهما او هو الاول كحسبت زيدا عالما

ومتعد الى ثلاثة مفاعيل كاعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد يقام المفعول مقام الفاعل

اذا بني له الفعل فيرتفع باسناده اليه كقولك ضرب زيد واعطي زيد درهما ويجوز

اسناده الى المفعول الثاني الا في باب حسبت ومنصوب الفعل على نوعين خاص

وعام فالخاص ثلاثة المفعول به لانه انما يكون للمتعدي كما ذكرنا والتمييز لانه

انما يكون للمبهم نحو طاب زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا واشتعل الراس

شيبا والخبر المنصوب لانه انما يكون في افعال معدودة على ما سيجي والعام

خمسة المصدر المفعول فيه المفعول له المفعول معه الحال اما الاول فكل فعل

ينصب مصدره سواء كان مبهما او محدودا او معرفة او نكرة نحو ضربته ضربا

وضربة والضرب الذي تعرفه وما كان بمعنى المصدر ايضا نحو ضربته سوطا والمفعول

فيه هو ظرفا الزمان والمكان فالزمان كله ينتصب بالظرف المبهم كالحين والوقت

والمحدود كاليوم والشهر والحول تقول سرت حينا ويوما وخرجت يوم الجمعة والمكان

المبهم فحسب كالجهات الست وعند ووسط الدار بالسكون واما المحدود فلا بد له
من في تقول صليت امام المسجد وخلفه ووسط وفوقه وتحته ويمنه وشماله وعنده
ولا يقال صليت المسجد او في وسط واما دخلت الدار فتوسع والمفعول له علة الاقدام
على الفعل نحو ضربته تاديبا وخرجت مخافة الشر والمفعول معه نحو استوى الماء والخشبة
وجاء البرد والـ
ويذكر الواو بعد ولكنه ليس من المنصوب لعامة الحال وهي بيان هيئة الفاعل
او المفعول وهي جواب كيف كما ان المفعول له جواب لم نحو جاءني زيد راكبا ورايته
جالسا وحقها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة فان اردت
الحال عن النكرة فقدمها عليها نحو جاءني راكبا رجل وعليه قوله لعزة موحشا
طلل قديم اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل ويجري على يفعل من فعله
اي يوازنه في حركاته وسكناته وانه يعمل عمل ما يجري عليه اذا اريد به
الحال والاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرا فيرفع وينصب كما ان يضرب

كذلك وزيد قائم غلامه فيرفع فقط كيقوم اسم المفعول كل اسم اشتق لذات من
وقع عليه الفعل وهو يعمل عمل يفعل من فعله نحو زيد مكرم اصحابه كما تقول
يكرم اصحابه وفي التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس الصفة المشبهة هي ما لا تجري
على يفعل نحو كريم وحسن وشبهت باسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ولذا تعمل
عمل فعلها تقول زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن وجهه المصدر هو الاسم
الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه وهو يعمل عمل فعله اذا كان منونا نحو عجبت من
ضرب زيد عمرا كما تقول من ان ضرب زيد عمرا ويضاف الى الفاعل وبترك المفعول منصوبا
نحو عجبت من دق القصار الثوب والى المفعول وبترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلاد وبترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
وقوله عز وجل وهم من بعد غلبهم سيغلبون منوجه الى اختلاف القرائين المضاف
كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني ويسمى الجار مضافا والمجرور مضافا اليه والاضافة

على ضربين معنوية اي مفيدة معنى في المضاف اما تعريفا او تخصيصا وهي في الغالب بمعنى
اللام او بمعنى من نحو غلام زيد وخاتم فضة ولفظية وهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
والصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد وحسن الوجه والاضافة تعاقب التنوين
ونوني التثنية والجمع ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف وتقول
في اللفظية الحسن الوجه والضاربا زيد والضاربوا زيد والضارب الرجل ولا يجوز
الضارب زيد الاسم التام هو الذي نصب لانه قد استغنى عن الاضافة وهو
يقتضي تمييزا لابهامه وتمامه باحد اربعة اشياء بالتنوين نحو ما في السماء
قدر راحة سحابا وبنون التثنية نحو منوان سمنا وقفيزان برا وبنون الجمع
نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا ومثله رجلا ويقال للثلاثة
الاول مقادير وهي المساحة والوزن والكيل والعدد وللاخير مقياس
والتمييز رفع الابهام عن المفرد كما مر وعن الجملة نحو طاب زيد نفسا الباب الثالث

في العوامل اللفظية السماعية وهي ثلاثة اصناف حروف وافعال واسماء
وجملتها احد وتسعون على ما ذكره الامام المحقق رحمه الله والحروف انواع منها ما يعمل
في الاسم ومنها ما يعمل في الفعل وما يعمل في الاسم نوعان عامل في المفرد وعامل في الجملة
وما يعمل في المفرد نوعان جار وناصب اما الجار فسبعة عشر من لابتداء الغاية
في المكان نحو خرجت من البصرة وللتبعيض في اخذت من المال وللبيان في عشرة
من الدراهم وزائدة في ما جاءني من احد والى لانتهاء الغاية في المكان نحو سرت الى الكوفة
وحتى في معناها الا ان مجرورها اما شيء به ينتهي المذكور نحو اكلت السمكة حتى
راسها او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فالراس به ينتهي السمكة والصباح عنده
ينتهي الليلة ولو قلت حتى نصفها او ثلثها لم يجز وحقها ان تدخل ما بعدها فيما
قبلها وكلمة الى لا تدخل الظهر والعصر وحتى لا يدخل الا على الظاهر وفي للظرفية نحو
المال في الكيس ونظرت في الكتاب والباء للالصاق نحو به داء ومررت بزيد وللتوسع ومنه اقسمت بالله

والواو بدل منها، والله لافعلن، والتاء في تالله بدل من الواو، والباء الاصل لانها تدخل

على المظهر والمضمر، والواو لا تدخل الا على المظهر، والتاء لا تدخل الا على مظهر واحد

وللتعدية نحو ذهبت به، وللاستعانة في كتبت بالقلم، وللمصاحبة في دخلت عليه

بثياب السفر، واللام للتمليك والاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس وهو

ابن له واخ له، وللزيادة نحو ردف لكم، ورب للتقليل وتختص بالنكرة ظاهرة او مضمرة

رب رجل لقيته وربه رجلا، وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح وعليه دين

وعن للبعد والمجاوزة في رميت عن القوس، والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد في الدار

ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة، ويرتفع ما بعدهما اذا

كانتا اسمين سواء اريد بها اول المدة او جميعها نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ

يومان، ويجوز منذ يومين، وحاشا للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد، وخلا

وعدا في الاستثناء، وينصب ما بعدها اذا كانتا فعلين، واذا قلت ما خلا وما عدا

تنصب